



لا نسلم ما ذكرته او يقال هو ممنوع ولا يزداد
على هذا القدر ويستعمل هذا منعاً جدياً وقد
يذكر معه سند وسيجي تفصيل السند في باب
التصديق والمنع المجزئ صحيح لكن المنع مع السند
اقوى منه والسند في عرفهم ما يذكر لتقوية
المنع وايضا وقع النقض بدون قيد التفصيل
فهو بمعنى ابطال شيء بدليل الباب الثاني
في التقسيم وهو اما تقسيم الكل الى جزئياته
واما تقسيم الكل الى اجزائه والكل والكل
يسمى مقسماً ومورد القسمة ويسمى الجزئيات
والاجزاء اقساماً ويسمى كل قسم بالنسبة الى
القسم الاخر قسماً ويسمى القسم الذي دخل في
المقسم ولم يذكر في التقسيم واسطة بين
الاقسام وشروط صحة التقسيم الجمع والمنع
ويسمى الاول الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم
ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعنى الثاني ان لا يذكر
في التقسيم ما لم يدخل في المقسم ومن شرطه ايضا

تباين الاقسام فصل في تقسيم الكل الى
جزئياته ومعناه ضم قيود الى المقسم
فقد يذكر الاقسام المقسم في الاقسام صريحاً
كقولك الانسان اما انسان ابيض واما
انسان اسود وقد يدخل في مفهوم الاقسام
كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف
وقد يحذف وهو ما ذكره قولك الانسان اما
ابيض واسود ثم ان هذا التقسيم
اما عقلي واما استقرائي والاول مما لا يجوز
العقل فيه قسماً آخر ويكون ذكر الاقسام
فيه بالترديد بين الاثبات والنفي كقولك
المعلوم اما موجود او لا والثاني مما يجوز
العقل فيه قسماً آخر لكن ذكر فيه ما علم
بالاستقراء كقولك العنصر اما ارض او ماء
او هواء او نار والتقسيم الاستقرائي حقه
ان لا يتردد فيه بين النفي والاثبات لكن
قد يذكر في صورة الحصر العقلي بالترديد كذلك



فيكون بعض الاقسام مرسلات ومعنى رساله
ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء
فما صدق عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل
صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك
الغنصر ارض اولا والثاني اتماما اولا
والثالث اتماما اولا وهو النار والقسم
الاخير مرسل الى لا ينحصر في النار بحسب العقل بل
بحسب الاستقراء فصل في الاقسام على حصر
التقسيم فان كان عقليا ينقضه السائل بوجود
قسم آخر يجوز العقل وان كان استقرائيا ينقضه
بوجود قسم آخر متحقق في الواقع وقد يظن
السائل التقسيم الاستقرائي المرتد بين الالفاظ
والنفي تقسيما عقليا فيقول انه باطل للتجوز
العقل قسما آخر كان يقول في تقسيم الغنصر
كما ذكرنا ان القسم الاخير لا ينحصر في النار فيجوز
بحسب العقل ان ينقسم الى النار وغيرها فيجاب عنه
بان القسمة استقرائية والقسم الذي يجوز في غير متحقق

فيكون بعض الاقسام مرسلات ومعنى رساله
ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء
فما صدق عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل
صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك
الغنصر ارض اولا والثاني اتماما اولا
والثالث اتماما اولا وهو النار والقسم
الاخير مرسل الى لا ينحصر في النار بحسب العقل بل
بحسب الاستقراء فصل في الاقسام على حصر
التقسيم فان كان عقليا ينقضه السائل بوجود
قسم آخر يجوز العقل وان كان استقرائيا ينقضه
بوجود قسم آخر متحقق في الواقع وقد يظن
السائل التقسيم الاستقرائي المرتد بين الالفاظ
والنفي تقسيما عقليا فيقول انه باطل للتجوز
العقل قسما آخر كان يقول في تقسيم الغنصر
كما ذكرنا ان القسم الاخير لا ينحصر في النار فيجوز
بحسب العقل ان ينقسم الى النار وغيرها فيجاب عنه
بان القسمة استقرائية والقسم الذي يجوز في غير متحقق

فيكون

في الواقع والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الا بوجود قسم آخر في الواقع
فانما يبطلها ان كان عدم الحصر قد يجيب عنه العالم بتجزئة المقسم
اعني ان يرد منه معنى لا يشتمل الواسطة فصل قد ينقض
التقسيم بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع قسما له وذلك
اذا كان بعض المقسم اعم من الآخر كما اذا قلت الجسم اتماما او نام
فان الحيوان قسم من النامي في الواقع وقد جعل في هذا التقسيم قسما له
ويجاب عنه بمنع اللزوم المذكور مستندا بالتجزئة اعني ان يراد النام
غير الحيوان وقد ينقض بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع
قسما له وذلك اذا كان بعض الاقسام مبيانا للمقسم كما اذا قلت
الانسان اما ورسي او زنجي فالعربي قسم للانسان لانها قسما له
من الحيوان وقد جعل في هذا التقسيم قسما له وقد ينقض بان القسم
فيه اعم من المقسم كما اذا قلت الانساها اما البيضا او السود فيجاب عنه
بان المقسم يعبر في الاقسام وقد ينقض بانه تقسيم الشيء الى نفسه
وذلك اذا كان بعض الاقسام مساويا للمقسم كقوله الانسان الى البشر
والزنجي فصل قد ينقض التقسيم بان فيه تضاد الاقسام
اي صدقها على شيء واحد وذلك اذا كان بين الاقسام كلها بعضها



عموم من وجه كما اذا قلت الحيوان اما انسان واما ابيض لا يفهم بصرف
 على الانسان الابيض قال في شرح المطالع المقصود من التقسيم التمايز
 بين الاقسام اقول يعني من التمايز التباين لكن التصادق انما يبطل
 التقسيم الحقيقي وهو جعل اشياء تمايز في الواقع ولا يضر التقسيم
 الاعتباري وهو تقسيم الكل الى مفهومات متباينة تمايز في العقل
 وان كانت متصادمة في الواقع كتقسيم الكل الى الاقسام الخمسة
 مع انها متصادمة في الواقع في الملون كما بينه الفارسي فقد تعرض
 على التقسيم بانه باطل لتصادق الاقسام فيه فيجاء عنه بانه تقسيم
 اعتباري يعني فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم ولا يضره التصادق
 اقول فاشي الواحد باعتبار اتصافه بمفهومات متخالفة يعتبر
 اشياء متعددة فيدخل في الاقسام المتعددة فاعرفوا ولولا ان
 هذا اوان سقوط حتى لزدكم بيانا هذاكم الله تعالى فصل
 في تقسيم الكل الى اجزائه هو تحصيل ما هيته المقسم بذكر اجزائه فليس
 فيه ضم فيتود الى المقسم بذكر اجزائه وشرط المحرر وتباينه الاقسام
 ودخول كل قسم في المقسم كتقسيم المعجوه الى عسل وشونيز والخبز
 الاغراض عليه ودفع فصل اعلم ان معنى تحريم الارادة معنى غير

ظاهر من التلطف كإرادة الخافض من العام بترسية المقابلة لكن لا تنفع ارادة
 المجاز بكون العلاقة المعبرة المذكورة في علم البيان فلا يراد العري من
 الكتاب مثلا واما الترسية المانعة عن ارادة الحقيقة فلا يجب ان كان
 المحرر مانعا لان المانع يكفي في الجواز والعريئة المانعة انما تشترط للقطع
 بالمعنى المجازي لا بالجوهر الباب الثالث في التصديق وما في معناه
 من المكتبات الناقصة اعلم ان التصديق اذا قال له احد يقال له الدعوى
 والمدعى وقائله المحلل لان من حقه التعليل عليه فان لم يكن مقرونا بدليل
 ولم يكن بريها جليا قلنا ان يمينه ومعناه طلب الدليل عليه
 وان كان بريها جليا فلا يمين منه ويسمى محابرة وان كان مقرونا
 بدليل قلنا نل في ثلث وظائف المنع والمعاينة والتفحص
 وفيها ثلث مقالات المقالة الاولى في المنع اعلم ان للسان ثلث
 مقدمة الدليل اذ لم يستدل المحلل عليها ولم تكن بريهة جلية
 ولا يمين من المدعى لان المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل الا ان
 ان يراد منه شيء من مقدمات دليله واما مجاز في النسبة ورائنا
 من بعض الفضلاء من المدعى المدلل بسند ولا يتم منه مقدمة



من مقدمات دليله فصل المنع اما مجرد عن السند ومقرون به
والسند ما ذكره المانع لزعمه انه يستلزم نقيض المنع ويلحق في الاستدلال
به جواز عقلا فقد يذكر على سبيل التجويز كما يقال لا نسلم انه ليس
بإنسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا وقديرا على سبيل القطع كما يقال
كيف وهو ناطق او يقال انما يفتح ما ذكره لو كان غير ناطق وليس كذلك
ولما كفي في السند لا يتوقف صحة المنع على اثبات السند الذي ذكر
على سبيل القطع ويسمى المنع الذي سنده هو الصورة الثالثة
حلا لان فيه بيان معنى المقدمة المنوعة والحل هو بيان منشاء
الغلط والكشوق في الحل بعد النقص الاجمالي واستوفى النقص الاجمالي
فصل الوجوب على المعتل عند منعه آتاه مدعاه الغير المحتل
او مقدمة دليل اثبات ما منعه لان هذه المطلوب المانع وذلك
الاثبات نوعان احدهما ذكر دليل ينتج المنع والاخر ابطال
السند المساوي للمنع لان ابطاله يبطل نقيض المنع فيثبت عينه
لاستحالة ارتفاع النقيض منه وبيان هذا ان معنى مساواة
السند للمنع واخصيته منه مساواة لنقيض المنع واخصيته
منه والسند الاحتمالي العقلي تحت اقسام المساوي والاخصى

والاعم

والاعم مطلقا والاعم من وجه والمباين ونتمثل للحل فاذا قلنا هذا
اشي ليس بضابط لانه ليس بمانع فان قال آتاه السند انه ليس بشيء
لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا السند مساو لنقيض المنع وهو انه انسان
وان قال لم لا يجوز ان يكون زنجيا فهذا اخص مطلقا وان قال لم لا يجوز
ان يكون حيوانا فهذا اعم مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون ابيض
فهذا اعم من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون حجرا فهذا مباين والمباين
والاعم من وجه لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع المعتل ابطاله لو استند
بهما آتاه المساوي والاخصى مطلقا يجوز الاستناد بهما لكن لا ينفع
المعتل ابطال الاخصى بل ابطال المساوي واما الاعم مطلقا فلا يجوز
الاستناد به لكن ينفع المعتل ابطاله لو استند به آتاه واعلم ان المنع
لو كان مقدمة دليل المعتل فله المعتل وظيفة اخرى للتخلص عنه وهو
اثبات المدعى بدليل اخر وذا الحجاج من وجه فاعرف فصل وعند اثبات
المعتل مدعاه او مقدمة بدليل او بابطال السند فليسأل ان يمنع شيئا
من مقدمات الدليل او لا يطل ما لم تكن برهنية جلية فان منع ياتي
التفصيل السابق فصل منع السائل مقدمة الدليل للمعتل فلا يضر
المعتل وذلك لادراك المانع سنداً يشتمل الاعتراف بدعوى المعتل كما قال



المؤمن العالم حارث لانه متغير واثبت التصرفى بانه لا يخلو على الحق
 والسكون فقال الفلسفى لاسلم عدم خلقه عنهما لم لا يجوز ان يكون
 عنهما كما فى ان حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم
 فحصل لو ابطال السائل بالدليل المدعى الغير المدلل او مقدمه دليل المدعى
 قبل ان يستدل المعلن على تلك المقدمه قد استعمل غضبا لان الاستدلال
 منصب المعلن وقد غضبه السائل واختلف فى انه مسموع يجب على
 المعلن ان يجيب عنه والمحققون قالوا انه غير مسموع ومن قال انه
 مسموع يقول ان السائل ان يقول اردت المنع مع السند فيما ذكره
 فى صورة الابطال والاستدلال فيستحق الجواب بحاشية قال
 فى التوضيح ينبغي لمن حكم بنسار مقدمه معينه ان يورد اعتراضه
 عليها على سبيل المنع لا على سبيل الابطال لئلا يقول الخصم انه غضب
 فيحتاج الى العناية فصل الغضب فى عرفهم مستدلال السائل
 على بطلان ما وضع منقفا للمعارضه لست بغضب لانه ابطال المدعى
 برليل بعد استدلال المعلن عليه وليس منع المدعى بعد الاستدلال عليه صحيحا
 وكذا النقض ليس بغضب لانه ابطال الدليل برليل ولا يصح منع الدليل
 لان المنع انما يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل لا يمكن الاستدلال عليه

لانه مركب من مقدمتينه والدليل لا ينتج الا مقدمه واحده وهما باحتمال
 واستوفى المعارضة والنقض اعلم ان السائل قد يمنع بترب دليل
 المعلن ومعنى التقرب سيق الدليل على وجه يستلزم المدعى وتقرر منه
 اننا لاسلم استلزام هذا الدليل المدعى وقيد بحال ويقال لاسلم التقرب
 او التقرب ممنوع والتقرب انما يتم اذا انتج الدليل على المدعى او ما يراه
 او الاخص منه مطلقا واما اذا انتج الاعم فلا تقرب كان يكون المدعى
 موجبه كلية وينتج الدليل موجبه جزئيه فحصل قبل لا يمنع
 النقل والمدعى الاجاز او معناه لا يستعمل لفظ المنع وما يشق منه
 فى طلب الدليل عليها الاجازا وبيان ذلك ان المنع فى اصطلاحهم
 طلب الدليل على مقدمه الدليل ولما لم يكن النقل والمدعى مقدمه من الدليل
 فتولد هذا النقل ممنوع وهذا المدعى ممنوع مجاز على طلب الدليل مطلقا
 واما اذا استعملت لفظا اخر فى طلب الدليل عليها فلا مجاز كان نقول
 لاسلم هذا النقل او هذا المدعى او هو مطلوب البيان هذا فى المدعى الغير
 المدلل وان كان مدلا فطلب الدليل عليه لفظا كان مجازا فى النسبه
 والمراد به طلب الدليل على شئ من مقدمات دليله وكيفيت هذا البيان

بفتح فاء فاعنى الفصل فى رساله
 فى علم الاورب



علمك الله تعالى ما لم تعلم فصل لما كان الواجب على المعلق عند منع المانع
هو الاثبات كما عرفت تفصيلا فلا ينفع منع المانع ومعناه منع صحة
توريده لا نسلم صحة ورود هذا المنع لم لا يجوز ان يكون الممنوع بدعيها
جليا وكذا لا ينفع منع السند الذي ذكر على سبيل القطع قال الشارح
الحق من منع المانع ومنع ما يورده لا يوجب اثبات المقدمة الذي يجب
على المعلق عند منع المانع انتهى وكذا لا ينفع من صلاحية السند
للسندية مستندا بعمومه وكذا ابطال صلاحية للسندية مستدلا
بعمومه وكذا لا ينفع ابطال عيان المانع بمخالفتها القانون العرفي
فاشتغال المعلق بهذا الاعتراضات انتقل منه الى بحث آخر يجب
على السائل دفعه فان كان اشتغال له بكون اثبات ما منع السائل
فقد عجز عن اثبات مدعاه فافهم فيه وانتقل الى بحث آخر نعم ينفع
المعلق ابطال المنع مستدلا عليه ببداهة الممنوع ببداهة جلية
وهذا بمنزلة اثبات الممنوع وكذا ينفع ابطال المنع بدعوى
ان الممنوع مسلم عند المانع فلهذا جواب الزاقي جدي لا عقيقي فلا
يصح عند اذنه اظهار الحق والممانع ان يدعى الرجوع عن تسليم

مكلم

ما لم تعلم تكفي بوجوبها جليا المقالة الثانية في
المعارضة وهي اثبات اسائل نفقضا او نفاها
المعلق واستدل عليه او ما يباي ويقيضه والاخر
من نفقضا فان ادعى المعلق الاثبات انسانية شئ
واستدل عليها بمعارضة ان ثل اثبات انسانية
او باثبات صحتها او باثبات انه زنجي فلا بد
عند اذنه المعارضة ان يقول للمعلق دليلك
وان دل على ما ادعيت لكي عذري ما ينبغي ان ينفي
ما ادعيت ودفع المعلق المعارضة اما بمنع بعض
مقدمات دليل المعارض او باثبات فساد دليله
وهو انقض وسباني تفصيل انقض او باثبات
الرغوى بدليل اخر وهو المعارضة على معارضة
السائل وفي كون هذه المعارضة راحة لمعارضة
السائل حيث تم ان المعارضة تنقسم الى المعارضة
في المدعى وهي ان يثبت السائل خلافا ومدعى المعلق
بوجوب اثبات المعلق مدعاه والى المعارضة في المقدمة
وهي ان يثبت السائل خلافا ومقدمة دليل المعلق



بعد اثبات المعلق تلك المقدمة - فصلا
 وكل منهما تنقسم الى ثلثة - اقسام لانه دليل
 المعاصر ان كان غير دليل المعلق مادة وصورة
 كما في المغالطات العامة الورد وتسمى تلك
 المعارضة قلبا ومعارضة على سبيل القلب
 قال ابو الفتح المغالطات العامة الورد هي
 الالة التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء
 حتى النقيضين مثل ان يقال الشئ الذي يكون
 وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب امام وجود
 او معدوم وايما كان يلزم ثبوت المطلوب
 اقول فاذا استدلل به الفيلسوف على قدم العالم ففعل
 بالاستدلال به على حده وان كان غير مادة وعينه
 صورة تسمى معارضة بالمثل ان يقول فلستفي
 ان العالم قديم لانه اثر القديم وكل ماهو اثر القديم
 فهو قديم فنعارضه بانه حادث لانه متغير وكل
 متغير حادث وان كان غير صورة تسمى معارضة
 بالغير سواء كان غير مادة ايضا كما اذا عارضنا

في الصورة المذكورة بان العالم حادث لانه اثر الخلق
 ولا شئ من القديم باثر الخلق او كان عينه مادة وهذا
 ما صرح به عصم في شرح الادب العنصرية ومثاله
 ان يستدل المعلق على ما ادعاه بمغالطة عامة
 الورد فيعارضه السائل بآراء تلك المغالطة
 على نقض المدعى المعلق بصورة بصورة اخرى غير
 ما اختار المعلق المقالة الثالثة في النقض
 وقد بينت بالاجمال ومعناه ان يوحي السائل بطلان
 دليل المعلق مستدلا بانه جار في موعدي اخر مع خلف
 ذلك المدعى عنه وكل دليل هذا شأنه فباطل لانه
 دليل الصحيح لا يتخلف عنه لان المدعى لازم له
 وبطلان اللازم يدل على بطلان المعروف كان
 قلنا للفيلسوف المستدل على قدم العالم بانه اثر
 القديم انه جار في الحوادث اليومية اى شئ قدم
 الحوادث اليومية مع انها حادث بالبداهة
 ولا يجاب عن هذا النقض بمنع الكبري بل بمنع
 التصور ولما كانت التصور مشتملة على متعينين



يمنع الجريان ثارة وانحلف ثارة اخرون يستدل
 الناقض على بطلان دليل المعلن بانه مستلزم للرد
 او التسلل وكل ما يستلزم المحال فهو محال ولا مجال
 لمنع الكبري هنا ايضا بل قد يمنع الاستدلال وقد يمنع
 الاستحالة لان بعض الرد والتسخر محال وقد
 يجاب على النقض باثبات المدعى بدليل اخر وهذا
 انما هو من وجه واعلم ان المعارض والناقض انما لم
 يذكر دليله فلا يسمع دعويهما البطلان ويحيى
 دليل النقض شاهد ان قلت اليه السائل منع
 مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه قلت لا لانه
 تكليف بما لا يطاق لان الدليل لا ينتج الاقنعة
 واحدة وهناك فضايل وعلم ان
 الناقض قد يترك بعض اوصاف دليل المعلن عند
 اجرائه في مخرج اخر فينتج في ذلك نقضا مكسورا
 فلمنع منع الجريان مستد بان الوصف المتروك
 مودلا في العلية وقد يطل ان هذا السند باثبات
 ان لا يدخل الدليل الوصف في العلية مثاله قال شافعي

لا يمنع بيع المغائب لانه مبيع مجهول النصفة
 فناقضنا بانه جار في تزويج امرأة غائبة لانها
 مجهول النصفة مع انه صحيح فقد خذنا قيد المبيع
 فصالح لا ينقض الدليل وغيره بالاستمال على
 التطويل او الاستدراك او الخفاء الى غير ذلك
 مما يزيل حشنة فلا يصح لاحد المناظر ان يقول لا اخر
 ان تمازجته باطل لان المعنى الذي اذنته بما ذكره من
 العبارة يصح ادؤه باحسنى منها وانما لا يتبع ذلك
 النقض لان وجود الطريق الراجح لا يوجب بطلانه
 المرجوح وانما يصح الاعتراض به على حصى العبارة
 ويسمى الاعتراض بغير الطريق وهو ليس
 من ادب المناظرين وهذا مستثناء وهو ان
 كون التوقف اخفى من التعرف بطله كما عرضت
 فصالح قد ينقض العبارة ومعناه دعوى
 بطلانها مستدلا بخالفاتها قانوه اللغة
 او تعرض او نحو وقد يجاب عنه بمنع مخالفتها
 مستدلا بمذهب من مذهب اهل البصرة تصح عليه



تمت العبارة وقد اشتملنا على ناقض العبارة
 مستدل ومعناه ان الاعتراض على العبارة بنحو التقييد
 القانون العربي لا يصح على طريق المنع لكن هذا
 انقض لا ينفذ المحلل عند منع المانع منعه او تقييد
 دليل بل هو انتقال منه الى مجرد آخر تعطين وبالحكمة
 اربعة نقض التيقيد ونقض التقييد ونقض
 الدليل ونقض العبارة واعلم ان الدليل على البرهان
 او المحذرة فلا يسمى نقضا مطلقا بل نقضا
 تفصيليا فنقول اعلم ان المركب التناقض
 اذا كان قيد القضية فذا تصديق معنى
 فيرد عليه المنع كان نقول هذا انسان رومي
 فللسائل ان يمنع روميته فقط فان ثبت
 روميته بدليل فللسائل ان يمنع مقدمته ذلك
 الدليل او يعارضه او ينقضه والمتعطل
 لا يخفى عليه ذلك وازالم يكن قيدا للقضية
 كان قال احد غلام يند وخرمته فلا يعترض عليه
 شيء الا بخلافه ذلك ذلك اللفظ القانوني

ادخله

اذا خالفه فصل وازا اجاب المحلل عن اعتراض
 ان لا يجوز تبني على ما علم ان ان كان ثبت ما منه
 ان لا بد من مشتمل على مقدمته مسلم عند السائل
 من علم المحلل بان الذي علمه باطل فاجاب الزاحي
 جدي لا يحقق وليس الغرض منه اظهار الحق بل الزام
 الخصم فقط وكذا اثباته بمغالطة من علمه بمغالطة
 فلا ينبغي للمحلل ذلك الجواب الا اذا كان الخصم متقنا
 اي طالبا لادلة المحلل لا طالب لاظهار الحق والجواب
 التحققي هو الجواب الذي يراه المحلل على ما علم حقيقة
 لكن السائل اذا سكك يحصل الالزام وان منع
 ما علمه من قبل فله ذلك ان لا يرد على التردد بعد الجزم
 ما لم يكن ما سلمه بدنيا حليا ولا قيل ان المانع
 لا مذهب له فصار في الترشع في بيانه المتأخرة
 على قيد النقل ان كنت ناقلا فان لم تلمح صحة
 المنقول فلا يرد عليك الا لطلب تصحيح النقل
 وهذا معنى منع النقل فلهذا ان ثبت نقلك
 ما جاز كتاب مثلا وان التزمتم محضه



وهذا لا يتصور في المفرد الانشاء فيرد عليك
 الإيجاز السابقة الا ان يجب الايمان به ومن التزم
 صحة حكم عليه بانه صحيح او تقوية مقالته به
 خاتمة ثم ان البحث بين المعلق والسائل اما
 ان ينتهي الى محجز المعلق عن رفع اعتراض السائل
 او الى محجز السائل عن الاعتراض على جواب المعلق
 ان لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية ومحجز المعلق
 يسمى في العرف الخاتما ومحجز السائل الزاما
 ويقال افخم ثقل المعلق ويقال لزام المعلق
 اسأل ويقال المعلق انخم والسائل ملزم بنتيجته
 واتزاء واصفاه الافخام الى المعلق اضافته
 المصدر الى مفعوله وكذا الزام السائل ثم ان
 السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض في السؤال
 المناظر وقد يكون بمعنى الاستفسار على
 معنى اللفظ او عن جواب التركيب عن تفصيل المجل
 وعند ايراسي خلا في المناظرة والكشاف مشهور
 به ولا بأس بذلك عند خفاء المسؤل عنه ^{فصل}

اعلم ان حاصل منع مقدامة الدليل ونقضه
ابقاء دعوى المعلن بلا دليل ولا حصيل نقضه
ابطال الادعى المعلن اذ الدليل ملزم للدعوى
ولا يلزم من ابطال الملزم ابطال اللازم انه يجوز
ان يكون له ملزم اخر جواز عموم اللازم فيجوز
ان يكون له مدعى دليل اخر وكذا حاصل المعارضة
المساقطة اعني ان يسقط ويبطل دليل
المعارض دليل المعلن وبالعكس اذ الدليل الصحيح
لا يدل دليل على خلاف مدلوله فيبقى مدعى المعلن
بلا دليل فليحصل المعارضة ابطال الادعى المعلن
فاقوى للاعتراضات ابطال المدعى المدعى دليل
وان سمي ذلك غشبا والمهاشع اذ لا يجب له سند
ولا دليل ومنه اذ الاستصحاب في فن المناظرة
فعليه براساتنا المعجزة لتصور القوانين المناظرة
وعلى المستفيد من احسن الله شأنا ثم علموا ان يستغفروا
ولواله توبعونا بحجة ونعم البينة ومن لا يشكر الناس
لا يشكر الله وحمد لله الذي هدانا لهذا كنا كنا
ربنا رب العزة عما يصفون ولا على الدليل والمدعى العاقل

[illegible]



سلام الله عليكم وعونه
دوستو عنایتو مروتو سجتو ورتاش اعظم افندم سبطم اغای جمیل ششم حضرتی
جناب پروردگار عالم صوری معنوی دنیوی اخروی مرادات خیریه ربی خیرایله عطاء و احسان
ایلمک دعا یله اولدیفنی کاهی افاده و بیان و سید جویان اکبر طاب ثلوع شریفه فلاح بنه نری
لاجل الزیاده اولصوبه عازم اولمغه حسن نظر شفقانه لری ارزانی بیورلق و سیکید و دار نامه انجاسید
اولدیفنی نعم الوید سبب رفیع درویشانه ز اولدیفنی لری الوصول و ترنم عالم الید بیورلقه الطاف علی لری زن
وجود که مأمول اولاشنی التفات کریمه لری بیورلق باینده و حاله باقی امر و عنایت افندم بکبر
ثم الباقی الدعای الی جنابکم الکریم الکریم

احمد
سید احمد
م

بسم الله الرحمن الرحيم
 ما من لعطاء ولا معارض لقضائه ولا منافع
 على سبيل انبيائه وسند اصفيائه
 اية ادلة اوليائه ^{في المعينة} بعد فقد كنت كتب عدة
 قلة البضاعة وكثرة القصور في علم المناظر والادب
 لان شرحها بعون الله الملك الوهاب احمدك اللهم
 قل اثر صيغة المضارع لتدل على الاستمرار المتجدد
 من عن نفسه لتدل صريحا على حمده بخصوصه
 طريق الخطاب ليكون حمده في مقام الاحسان
 والله تعالى كانك تراه وعقبه بكلمة اللهم اظهر
 اذاه حتى لا تنال النداء في حقته تعالى لا يحل الا على
 وارزقه بقوله يا مجيب كل سائل اكال انتك انصرف
 يعود في قوله تعالى ادعوني استجب لكم وسلك
 على الطريقة المذكورة فقال واصلي على عبدك
 الدلائل والمراد باقوى الدلائل هو القرآن العظيم لانه
 لان اعجاز نظم دليل البلى واطون فواء دليل

اللاب

[illegible]

لا ريب ان الشايق جمع انما معجزة باقية على وجه كل زمان وعلى له
 واصحابه المتوسلين باعظم الوسائل والمراد به نبيا عليه الصلوة
 والسلام لان دينه اكمل الاديان وشريعته افضل الشرائع الله
 سبحانه الله تعالى بالبراءة عن التسخ والتبديل وله الشفاعة الكبرى
 يوم القيمة والوسيلة والمقام المحمود في الجنة الى غير ذلك من
 الفضائل فاعز وسيلة اعظم ممن شأنه كذلك ما جرى البحث
 بين المجيب والسائل وهو ما اخذ من سألته عن الشئ وهو
 الجارح في المباحثات والمجيب ح ما اخذ من جواب السائل
 في يكون هذا براعة الاسهل بل صريحا واما ما سبق في الفقرة الاولى
 من لفظ السائل فهو ما اخذ من سألته الشئ فهو بمعنى سائل المعروف
 والمجيب ح ما اخذ من اجابة السؤال فيمكن ان يعتبر فيه براعة الاسهل
 ايضا وفي لفظ السائل والسائل في البحث وبعد فخذ رسالة لاوي
 لخص في علم الادب والادب فيها للبعد الجارح لتعني في هذا الفن
 لا ادب البحث مجتبا عن طريق الاقتصاد والاخلال والاطنار لان كلا
 منهما محل للبلاغة كما بين في موضعه وقبل كلو طريق قصد الامور
 ذميم وخير الامور واسطرها والله اسئل ان ينفع بها معاشر الطلاب
 وتقديم مفعول اسئل للتخصيص مع الاهتمام وما توفيقي الا بالله

ليجب في الاصطلاح يطلق على شيء
 معان أو لا للمعاني والمباينة في الثاني ثبات
 التنبؤ الإجابية والتنبؤ في الثاني
 بالاسدال والثالث حل الشيء على التنبؤ
 والثبات الأول هو التنبؤ بالقيام
 والثبات الثاني ما هو واجب
 فالصواب والجب ما هو واجب
 سؤاله
 الأول عدم العلم بالخص من التنبؤ في
 العلوم بموضوع وهو الإجابية
 العلم بموضوعه وبغايتيه وهو التنبؤ
 حيث التوجه وبغايتيه وهو التنبؤ
 عن الحقيقة في البحث
 والمعنى على ذلك يكون العلم وما
 يكون موضوعه على ما يكون في
 ما قرره المؤلف من أن يكون موضوعه
 ليس بالبحث في الحقيقة بل في
 فيه ويحتمل أن يكون المعنى ما هو
 الآباء على أن يكون آباءه
 والمصدر على الفاعل
 بطريق التورية ولا يخفى
 ما في لفظ الدلائل والنجش
 من براعة الاستدلال

التوسعة هي ان تون
 بل فقط له بعد
 وزاد به المعنى البعيد
 قرينة خفية ولا يخفى عليه
 انه لا يريد بها هو المتعارف
 في الجاهل والمعنى البعيد
 هناك
 المستنبط من المعاني الثلاثة
 وبين المعنى الاصطلاحي
 اذ كل من المعاني
 على معنى ان كلام كل منها
 يتوجه الى النسبة بين
 اطرار الصواب ونظر
 ونظر ومنها معنى اطرار
 يذكر وهو المعاني
 في الجاهل والمعنى البعيد
 الاصطلاحية
 لها في الترتيب على ما
 بعضها ان دخل
 مثل قوله تعالى
 الرقي على الوتر
 كسوى فان المعنى
 القريب



قوله ونظر المولى الى عطفه على الخلق
لا على ما اتيهت اليه لا تخرج لا يكون في
احصى في الحكم بل في الطريق
فيستلزم سدا ولا يكون

عليه توكلت واليه المآب اى المرجع والمصير اعلم فيه تنبيه على ان
ما يورد مما ينبغي ان يغتنى به نه وثبتت لتحصيله ان المناظر في
اللقمة مأخوذة من النظر بمعنى الابصار والانتظار وفي
الاصطلاح هي النظر بالبصرة من الجانبين في النسبة بين الشئين
اظهار الصواب والمراد بالنظر توجه النفس نحو المعقولات والبصرة
للقب بمنزلة البصر للعين وانما قيد النظر بالاخراج النظر قبل
تحريك البصر لان النظر هناك لا يكون بالبصرة والمراد من الجانبين
المعقولات لاختصاصها بهما في عرف هذه الصناعة فلا يكون
في لغة المتفكرين في النسبة من غير تعلم ونظر المعقولات والمعلم في احد
طرفي الحكم مناظرة اذ لا يطلق عليها المعقولات والتأويل والمراد بالنسبة
النسبة للحكمة المتساوية للحجائية والاتصالية وبرهانها يتبع
والمراد بالشئين للوضع والحول والمقدم والتالي ويجوز ذلك عن
النظر في نفس النسبة من حيث انهما اعتبارية او ثابتة في نفس
الامر والاخص النظر بهذه الصورتين واراد باظهار الصواب البشارة
الى غرض المناظرين ويجوز عن الجدل لان الفرض من حفظ اى وضع
كان وهو عدم اى وضع كان ثم ان قصد اظهار الصواب اعم من قصد
اظهاره في يد مع ارادة غلط الخصم وقصد اظهاره في يد الخصم

يعني انها ما هو في شئ
وانما موجودة او موددة
فان البحث فيها هذا
المشقة لا يستعمل مناظرة
وحصوله ان النظر بين
الجانبين في النسبة من غير
اعتبارها بين الشئين
المعقولات لم يكن مناظرة
اذا وجب فيها ان يكون
الحكم عليه وجهين
ليست محل النزاع و
تظهر صحة كلام
الجانبين وفساد
اى وجه من وجهي
الشئين من ذلك بان لم
يقصد النسبة به وقد
لكن لا لا يجوز ان يكون
المناظر الا النظر بين
في ان النسبة انما هي اعتبارية
او ثابتة في نفس الامر
الذي هو المقصود من
فخصص التعريف بالنظر
الذي وقع في مفهوم
النسبة فلا يكون لها
حجية

ولا يخفى

ولا يخرج من شئ في القصدين المذكورين من كونه غرضا للمناظرة الا ان
السلف كانوا يقصدون ظهور الصواب على يد الخصم وفي لفظ
النفس ونقص هذا التعريف لعدم صدقه على مانع مفرجا اذا
ليس له نظر في النسبة ويحجب عنه بان المنية مغفوتة لا ثبات النسبة
فيكون من قبيل النظر فيها ولكل من الجانبين وظائق اعتبارها العلم
ولكن طريقة آداب استحسانها بعض السلف هو امام الرزى اما
وطبيعة الشئ في النسبة وانما قد ربا وان كان وظيفة المعقولات
في الوجود لان المناظرة لا يتحقق الا بانظام وظيفة السائل
اليها احدها المناقصة ويسمى بالتقصي التفصيلي ثانيا النقص وقد
يقع بالاجمال وثالثا للموازنة وهي تنقسم الى الموازنة
بالقلب والموازنة بالمثل والموازنة بالغير ويسمى تفصيلها
لانه اى استلزام ان يمنع مقدمة الدليل وانما تقدم المنية في الذكر
لتعلقه باجراء الدليل وجزء مقدم على الكل طبعا او يمنع الدليل نفسه
او يمنع المدلول وانما تقدم منه الدليل لانه الاصل بالنسبة الى المدلول
فان منع مقدمة الدليل يخرجها عن ان يكون مقدمة الدليل
مقروجا بالنسبة الى شئ هو شاهد بالمنع بان يقول لانهم بهذا ان لو كان
لم لا يجوز ان يكون كذا او يقول لانهم ذلك وانما يلزم بهذا ان لو كان

وانما تقدم منه الدليل لانه الاصل بالنسبة الى المدلول
والاصل مقدم على الفرض فبان ان كان الاول
وهو منع مقدمة الدليل مع صح



لم يردع الا بعد و هذا النقول عن قائله لا صحة المنقول وذلك لان مدار المنع هو دعوى ثبوت الحكم فينتقي بانتقائه لا يرى ان المنع لا توجه على الحدود لعدم الحكم فيه اما اذا حكم بالحد على الحدود فيمكن توجه المنع عليه مثلا لا يصح ان يقال لاسلم ان الان حيوان ناطق فان ذلك يحرجي ان يقال للكاتب لانهم كذبك نعم يصح ان يقال لانهم ان هذا حد الانس والحيوان جنس او الناطق فحصل الى غير ذلك فان هذا الذي وصا دة عند ضمنا وقابل المنع هذا الذي ذكرناه فربما نقتضى ان المعقل طريق المناظره الى رتبة بينهما واما ما لها اي ما قول اليه المنظره فهو انه الضمير الثاني لا يخلو البحث غير امري ما ان يعجز المعقل عن اقامة الدليل على مدعاه ويسكت عن المناظره فذلك التكون هو الاصح في اصطلاحهم ويعجز التاثر عن التمره اي للمعقل بشئ مما ذكرناه وظانقه بان ينتهي دليل المعقل الى مقدمه ضروريه القبول بان يكون انما رها خروجا غير طور المعقل او ينتهي دليله الى مقدمه مشتملة عندا تل فطره الى القبول وذلك الجرح هو الانزام على اصطلاحهم في اي على تقدير عدم خلو هذا البحث عن الامرين المذكورين ينتهي الى

اذا لاحتمال الثالث مرور اذا اقدرة لها اي المعقل والتاثر على اقامته وتطبيقه الى النهاية لعدم وفاء الطاقه البشرية على ذلك واما اداب المناظره فهي نسخة اداب احدها انه ينبغي للمناظر ان يجتر زعمه الايجابه والاخصار في الكلام لئلا يكون خفا بالفهم وثانيها انه ينبغي ان يجتر زعمه الاضباب لئلا يورد في الملأ ولا تلتها انه ينبغي ان يجتر زعمه كسقي الالفاظ القريبه في البحث لئلا يؤدي الى عسر الفهم ورابعها انه ينبغي ان يجتر زعمه كسقي اللفظ المحمل في البحث بلا تقييد يترك على معنى المقصود والا يلزم التردد في فهم المعنى المراد ولا يابس بالاكسفسار اي الكسفسار هو الالكه بالمعنى التقوي لا بمعنى الاصطلاح وهذا انما يجوز اذا كان في اللفظ غرابته او اجمل ليس بمعناه اما بالنقل عن اهل اللغة او بالنقل عن اهل الوقف العام او لما هو لا يجوز فيما عداه لكونه نوعا من الغرض المناظره الذي هو اظهار الصواب والاكسفسار هو الكسفسار الذي لا غرابه فيه ولا اجمل لا فخره في ما يوجد فيه الاكسفسار حسن فيه الاكسفسار وخامسها انه ينبغي ان يجتر زعمه الدخول في كلام الخصم قبل الفهم اي قبل فهم مراده لئلا يلزم القلال في البحث ولا يابس بالاعادة انا فقرا الفهم الى الاعادة مرتين اذا الكلام قبل فهمه افتح ثم الاعادة وسادسها انه ينبغي ان يجتر زعمه التعرض اي تعرض المناظره للاكسفسار في المقصود لئلا ينتشر الكلام ويحصل البعد عن المراد وهو اظهار الصواب

يعني ان الاجاز والاضباب اللذان ينبغي ان يجتر زعمهما المناظره الايجابه والاكسفسار المحمل في البحث لا ينبغي ان يجتر زعمهما الاضباب لئلا يورد في الملأ ولا تلتها انه ينبغي ان يجتر زعمه كسقي الالفاظ القريبه في البحث لئلا يؤدي الى عسر الفهم ورابعها انه ينبغي ان يجتر زعمه كسقي اللفظ المحمل في البحث بلا تقييد يترك على معنى المقصود والا يلزم التردد في فهم المعنى المراد ولا يابس بالاكسفسار اي الكسفسار هو الالكه بالمعنى التقوي لا بمعنى الاصطلاح وهذا انما يجوز اذا كان في اللفظ غرابته او اجمل ليس بمعناه اما بالنقل عن اهل اللغة او بالنقل عن اهل الوقف العام او لما هو لا يجوز فيما عداه لكونه نوعا من الغرض المناظره الذي هو اظهار الصواب والاكسفسار هو الكسفسار الذي لا غرابه فيه ولا اجمل لا فخره في ما يوجد فيه الاكسفسار حسن فيه الاكسفسار وخامسها انه ينبغي ان يجتر زعمه الدخول في كلام الخصم قبل الفهم اي قبل فهم مراده لئلا يلزم القلال في البحث ولا يابس بالاعادة انا فقرا الفهم الى الاعادة مرتين اذا الكلام قبل فهمه افتح ثم الاعادة وسادسها انه ينبغي ان يجتر زعمه التعرض اي تعرض المناظره للاكسفسار في المقصود لئلا ينتشر الكلام ويحصل البعد عن المراد وهو اظهار الصواب

الاضباب ان يكون زعمه على اصل المراد لغاية والتفصيل ان يكون زعمه على لغاية وان يكون بالاضباب من الزيادة على القدر الذي ينبغي بالمعنى المراد وحده



في مجلس واحد وسابها انه ينبغي المناظرة ان يحترز عن العنك
 ورفع الصوت في اثنا المناظرة واثارها في اظهار البطش وتحريك
 اليد وما يدرك على السخافة لان هؤلاء في اوصاف الجربا ليستروا
 بذلك جريد هم في بعض الفقهاء ما الى انا لائمة حجة قابلي بالصحة
 والقهره ان كان فيك المرء فخره فخره في الصفاء ما فقره
 وبروي بالتبسيم بل القهره ان يحترز عن المناظرة مع اهل المهابه والا حزم
 ليدخل ذهنه بجلافة قدر الخصم فينقط حده ذهذه ودقته ونقوت
 عرضا المناظرة وتاسعها انه ينبغي ان لا يحجب المناظرة حقيرا
 لان المتحن والخصم ما يودى الى صدور الكلام الضعيف غير المتناظر
 فيكون سببا في نيل الخصم تصغير عليه وهذا المنع وجب الا ان
 هذا الذي ذكرناه في وظائف المتحن صميم المتحن صميم ارب المناظرة
 غايه ما يرد في هذا الباب اي ان لا يلب البحث اذ لا مزيد عليه انه تقرير
 القواعد والاصل وانه التوفيق لا طرارا الحق واللهام
 الصواب في كل باب والحمد لله على انعامه وعلى
 رسوله وعلى امة افضل المخلوق

وما افترقه ونامنها
 انه ينبغي ان يحترز
 رتبة

والسلام
 ١٤١٥
 مدرسه مسجد عيسى
 كتبها
 ٢



هذا متن حاشي كبرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله يا مجيب كل سائل واصل على نبيك المبعوث
بقوى الدلائل وعلى آله واصحابه المتوسلين باعظم الوسائل
ما جرى البحث بين المجيب والسائل بعد فهم رسالة الخصم بما في
علم الادب مجتنباً عن طريق الاقصاء والاخلال والاطناب
وانه سئل ان يقع بها معاشرة الطلاب وما توفى الاباء عليه
توكلت والى المآب اعلم ان المناظرة هي النظر بالبصرة فربما بين
في نسبة بين اثنين اظهارا للظواهر ولكل من الجانبين وظائف
والمناظرة اذ ابا اما ومنفعة السائل فثلث المناظرة والنقض
بالاجمال والمعارضة لانه اما ان يمنع مقدمة الدليل والدليل
نفسه او المدلول فان كان اول فان منع حجراً او مقروناً بالسند
فهو المناظرة ومنها نوع يسمى بالجل وهو تعيين موضع الغلط
واما منعه بالدليل فهو غضب غير مسموع عند المحققين كاستدلال
الخط نعيم فهو قد يوجب ذلك بوقاحة الدليل على تلك المقدمة
المنوعة وان كانا ثانياً فان منع باثباته فهو النقض واما منعه
بلاشاهد فهو مكاتب غير مسموع اتفاقاً وان كانا ثانياً فان منع

بالدليل

بالدليل فهو المعارضة واما منعه بلا دليل فهو مكاتب
غير مسموع ايضاً اتفاقاً واما وظيفة المعلن فاثبات
المقدمة المنوعة بالدليل او بالثبوت او بطلان المعلن
سند ان كان مساوياً له او منعه محجراً غير مفيد او
اثبات مدعاه بدليل واما وظيفة المعلن عند النقض
الاجمالي فنفي شاهده بالمنع او اثبات مدعاه بدليل
آخر واما وظيفة المعلن عند المعارضة بالنقض
لدليل المعارض اذ يصير المعلن حجة كالتسائل وبالعكس
شم ان من يكون بصدد التعليل قد لا يكون مدعياً فلا يقع
عليه المنع بل يطالب منه تصحيح النقل فقط هذا الذي ذكرناه
طريق المناظرة فهو انه لا يخلو البحث عن امرين اما ان
يعجز المعلن عن اقامة الدليل على مدعاه وسكت فذلك
هو الافحام او يعجز السائل عن النقض له بان يستحى
دليل المعلن الى مقدمة ضرورية او مسلمة وذلك
هو الاثام في يستحى المناظرة اذ لا فائدة لها على اقامة
وظيفة لا الى نهاية واما ادب المناظرة فهي
سبعة ينبغي للمناظر ان يتحرر عن الإيجاز والاختصار



وعن الاطناب وعن الالفاظ الغريبة وعن المفظ
المجمل ولا بأس بالاستفسار وعن الدخول قبل الفهم
ولا بأس بالإعادة وعن التعرض لما لا يدخل له في المقصود
وعن الضحك ورفع الصوت وامثالها ولا يجتنب
المناظر الخضم حقا هذا ما يراد في هذا الباب

مكتبة جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم
 حمدك اللهم على ما منحت به علي من معارف الافاضل وشكرالك على ما مننت به من زوارف العواضل
 وصلوة وسلاما على نبك النسب محمد مثل الافاضل وافضل الامائل وعلى آله وذويه المنفوقين
 بحسن الشمايل وكرم الخصائل ما عده فلما كانت الفوائد الفعارة مشتملة على ما لا يحلو عن الغرض
 والاعلاق ومع هذا اخوان الزمان راغبون فيها غاية رغبة واشتياق علق عليها ما يكشف
 الاعلاق ويزيل الغوص حتى يتسلسلهم بتصيلها التهوؤ ولم آل جهدا في بيان الواقع بعون الملك
 الوكيل وهو ولي الاقام وميسر الاختتام فوالله حمدك من جملة المصادر المجدوفة فقلها وجوبا
 سماعا على ما تقرر في كتب النسخ وهو محدث او احدث اختيرت الجملة الفعلية على الاسمية لكونها اصلا
 وللاعتراض بالعجز عن التمام الحمد لان الفعل يدل على التجرد والتشخص على صدور الحمد عن نفسه وانما اخبر
 الحذف ليقع الحمد على ويرة التسمية وليذهب السامع الى ما شاء من المذهبين اى تقدير المضارع والماضى
 وتقدر المضارع اولى لانه يدل على الاستمرار التجدد الموجب لاستغراق الحمد في جميع الازمنة المستقبلية
 اى احرك مدة عمرى ساعة فساعة واما الماضى فيدل على الانقطاع والتقصي مع انه لا يدل على استغراق
 الحمد في جميع الازمنة الماضية ايضا قوله على ما خفضت لي من منح عوارف الافاضل المنح بكسر الميم
 وفتح النون وهو الرواية المشهورة ههنا جمع المنح بكسر الميم وسكون النون وهو العطية والعوارف
 جمع عارضة وهي الاحسان وما يجوز ان يكون موصولة والعارضة في الصلة محذوف وحذف العارضة
 المنصوب معتقداى لخصته لي فتح يكون من بيانية او متعلقة بلخصته لى من بين
 منح عوارف الافاضل او هو منح عوارف الافاضل وان يكون ما مصدرية اى على تخليصك لي فتح يكون
 من متعلقة بلخصته واصنافه المنح الى العوارف بيانية اى من العطايا التي هي عوارف الافاضل
 اى الاحسانات اليهم واحساناتهم لكن عطف خلصتني عليه يدل على انه المراد به المصدرية اذ على
 تقدير الموصولة لا يصح عطف عليه من حيث المعنى ويجوز ان يكون المنح بفتح الميم وسكون النون مصدر
 اى اعطى فتح يكون المعنى من اعطاء عوارف الافاضل وعلى جميع التقادير لا تكرار فيه كما قال البعض
 وقيل في فتح التكرار على تقدير عدم كون الاصناف بيانية وعدم كون المنح مصدر منح المراد بعوارف
 الافاضل المسائل المذكورة في كتبهم او المأخوذة من افواههم وبالمنح المسائل المستنبطة منها
 او من احدها فكان عوارفهم اعطاها قوله وخلصتني عطف على ما خفضت اى على ما خلصتني من
 منح من عواضل الفضائل اى على تخليصك اياي من محن عواضل الفضائل شبه الاشياء المهلكة
 للفضائل بالعواضل التي هي الراجح الشديدة في الاهلاك ثم عبر عن تلك الاشياء بكلمات مستعارة مصححة

خليفة

تحقيق كما استعفا او شبه الفضائل في النفس بالنباتات الحاضرة في العوينة فعبارة المشبه
 به بالمعنى المشبه استعارة بالكناية واصناف البها العواضل استعارة تخييلية اى خلقتني عن محن
 الاشياء التي هي مهلكة وميزلة للفضائل كآراج الشديدة التي هي المهلكات لما اصابته من النباتات
 واما تشبيه ادراك الفضائل بالعواضل على ما قيل في غير مناسب على الاصحى قوله وصلوة نصب
 بفعل محذوف وهو صليت او صليت على قياس حمدك لكن النعاه ههنا ليس بواجب الحذف لاسماعا
 ولا قياسا بل جائز الحذف وانكسرت في اختيارها على الاسمية واختيار الحذف على الذكر كهي في حمد
 لك قوله اولى الفضل اولى يجوز ان يكون مفتوح الهزة بمعنى الاحسن والاشرف وهو الظاهر
 والاسبب بقرائه ويجوز ان يكون مفعول الهزة تائيد الاول اى اشرف النعم وهو الايمان والاطلاق
 وخواص النبوة والرسالة او اولى النعم بحسب الشرف والمرتبة لا بحسب الزمان لانه نعم الوجود سابقة
 على الايمان والاطلاق وخواص النبوة والرسالة بالزمان وفي خفضت وخلصت والمنح والمخى والافاضل
 والفضائل والفواضل والمنفوت والمبعوث من الصفة البدعية مما فيها فلتعرف ودل
 بصيغ التفضيل في قوله باعلى الشمايل واشرف القبايل ووضح الدلائل على ان خصائله اعلى خصائل
 سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام وقبيلته اشرف من قبائلهم ومعجزاته اوضح من معجزاتهم
 قوله بلعل وعسى اى كنت لا انوره بلستقباله بكلام يزرجه لان النهر منقح عنه بقوله تعالى واما
 التسائل فلا تنهر قال المنصور يريد الله السائل على الباب يقول لا تنهره ولا تزرجه اذا سالك
 فاما ان نقطعه او تدره ردك لينا بل كنت اعلل واقول لعل ان اكتب وعيت ان اكتب فلما لم ينفعني
 ذلك التعلل ولم يقتنع ذلك السائل بهذا الرد الذين بل اقترح على الكناية ولا زمني لاجلها في كل صباح
 ومساء كما هو رسم الملازمة شرعت فيه وقيل المراد بالسائل في الآية طالب العلم وهذا السبب ما اخي
 فيه فان قلت انما اعتد بالرد الذين اذا لم يوجد المسئول عنه وههنا قد وجد قلت قد عده عدما
 لاستحقاقه فلما اتوا للحاج اجابهم بحكم قوله عليه السلام اغنواهم عن مسئلتهم ولو سبقتم
 قوله عن اقتراح اخي في اي الحاح لانه الاقتراح السؤال على سبيل التحكم والارتيال من غير فكر
 وروية ولا يكون ذلك الا لغاية رغبة واشتياق والا يحتمل الاخر الديني والطبني قوله
 بمطالعة الاخوان عبر عن المستفيدين بالاخوان ههنا النفس واطلها والشفقة عليهم بهذا
 التأليف وقيل التعبير بالاخوان للتنبيه على انه لا يقدر على مطالعة هذه الفوائد الا من يكون اخا ومثلا
 له في العلوم فيكون وصفا للتأليف بالذمة والغرض ولكل وجهة هو موليها فانه قيل قد مدح
 بقوله شرعت في غزوة يوم الحج يرجع الوجه الاخر بل بعينه قلنا يحتمل ان يكون ذلك تحديشا بالنعمة

المقترحة قوله
 اسم زمان لا اسم مكان ولا موصوف
 ميمى لاحتياج ههنا
 الى تقدير الوقت وما
 لا يحتاج فهو اولى
 ط
 الى ما لا يعينه
 وقف على
 منها علم انه
 اى غايتها
 ونشاطا
 بتعريفه
 اى واتشه
 وموضوء
 بصيرة
 ان يعرف
 اى تضيق
 وان يه
 بموصوف
 ان كان
 الكلام
 لمساو

م. اول
نہ اولجزہ او
مظفر اما متعلق بیچش

ایضاً:

أي يبحث عنها بسبب نفعها الخ أو بالأعراض باعتبار المعنى الخ اللاحق من حيث نفعها والضمير راجع إلى التصورات
 أو التصديقات لا إلى الأعراض الذاتية إذ الخشية قيد للصنوع لا الأعراض الذاتية فلا يرد عليه ما قيل
 أن هذه الأعراض أوصاف للتصورات والتصديقات ولا دخل لها في الاتصال لأن الموصول وجزءه هو
 نفس التصديقات والتصورات والمعصود من هذا القيد أن المطلق لا يبحث فيه عن جميع أحوال التصورات
 والتصديقات بل عن أحوالها اللاحقة لها باعتبار نفعها في الاتصال في المجهولات وتلك الأحوال هي
 الاتصال كما في الحدود والرسوم والاقيسة وما يتوقف عليه الاتصال لكون التصورات كلية وذاتية
 وعرضية ونوعا وجنسا ونظرا وخاصة فإن الموصول إلى التصورات يتوقف على هذه الأحوال
 بلا واسطة وكون التصديقات قضيية وعكسية قضائية ونقيض قضائية وحملية وشرطية الخ غير ذلك
 فموضوع المنطق مقيد بفتح الاتصال لا بنفس الاتصال بل الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال
 ذاتية له فيبحث عنها في هذا العلم فإن قيل ليس في المنطق مسألة محمولها الاتصال وما يتوقف
 عليها الاتصال قيل إذا حكم على المعلوم التصوري بأنه أحد أو رسم كان معناه أنه موصول إلى المجهول
 التصوري بلا واسطة وقرئ على هذا قوله التي لا يحد في بطاير في الخارج أي لا يوصف بها شيء حال
 وجوده في الخارج بل هي من الأعراض الذهنية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية قوله
 من حيث تنطبق أي تشمل تلك المعقولات الثانية على المعقولات الأولى اشتمال الكل على
 جزئية أي تجري على المعقولات الثانية أحكام كلية بحيث تنتهي تلك الأحكام وتتأدى
 إلى المعقولات الأولى التي هي طبائع تلك المعقولات الثانية حتى أن أراد أن يعلم طائر كل من تلك
 الطبائع يرجع في ذلك إلى أحكام تلك المعقولات الثانية فيعرف منها مثلا إذا أردنا أن نعلم
 أن الحيوان الناطق يوصل إلى الكنة نرجع إلى الحد التام يوصل إلى الكنة وإذا أردنا أن نعلم أن الحيوان
 ما يتوقف عليه الاتصال نرجع إلى الجنس ما يتوقف عليه الاتصال وعلى هذا المعنى أعلم أن
 المعقولات الأولى هي طبائع المفاهيم المتصورة من حيث هي وهي ما يوضع للمعقولات
 الأولى في الذهني ولا يوجد في الخارج أمربط بصفة الكلية والجزئية والذاتية والعرضية
 ونظائرها كمفهوم الكل والجزئي والذاتي وغيرها يستعمل معقولات ثانية لوقوفها في
 الدرجة الثانية من العقل إذ لا يمكن تقبل الكلية إلا بعد تقبل أمر يخص الكلية في الذهني
 وليس في الخارج أمربط بصفة الكلية كما أن للسواد المعقول ما يربط بصفة في الخارج وبالجملة
 المعترف بالمعقولات الثانية أمره أحد كما أن لا يكون معقولا في الدرجة الأولى بل يجب أن تقبل
 عارضة لمعقول آخر في الزمن وثانيهما أن لا يكون في الخارج ما يربط بصفة فكل ما يقبل في الدرجة
 الأولى فهو معقول أول موجود كان أو معد وما مركب كان أو بسيطا وكذا ما لا تقبل إلا عارضا

غيره اذا كان في الخارج ما يباينة كما لا ضاقت اذا قبل تحققها في الخارج كما في حواشي شرح التلويح
 واذ عرفت هذا فنقول قوله التي لا يحاذيها في الخارج قيد المعقولات الثانية مرادها معناها
 التعوي اي الامور المتعقلة في المرتبة الثانية لا معناها الاصطلاح المعبر فيه القيد المذكور
 والا كان قوله التي لا يحاذيها في الخارج مستدركا مستغنى عنه فيكون المجموع من المقيد والقيد هو المعنى
 الاصطلاح للمعقولات الثانية ولا يجوز ان يحمل المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاح ويجعل جملة
 الصلة والموصول صفة كاشفة عن حقيقتها كما تقوم بعضهم لانه ينتقض بالمعنى المتعقل في
 الترجمة الاولى ان يصدق عليه انه لا يحاذيها في الخارج مع انه معقوله اول كجاءه وكذا الكلام في قول
 المعقولات الاولى التي لا يحاذيها في الخارج لكن بقي فيه ان التسمية والوجود والوجود والامكان
 معقولات ثوان على ما قرر في موضع ولست من موضوع المنطق وان اعتبرنا نظرها على المعقولات الاولى
 فلا بد ان اعتبر في تعريف المنطق ايضا قيد حيثية النفع في الاتصال بان يقال المنطق علم يبحث فيه
 عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية المنطقية على المعقولات الاولى من حيث نفعها في الاتصال الى
 المجهولات كما فعل في شرح المطالع اللهم الا ان يقال بالاكتفاء بما في التعريف الاول قوله المنطق طرفان
 اشارة الى انه قد تقرر عندهم ان الفكر المحصل للمجهولات التصورية تصورات والفكر المحصل للمجهولات
 التصديقية تصديقات قوله ومقاصدها القول الثاني اي مباحث القول اشارة وكذا الحال في قوله
 ومقاصدها العيلى ولوقال بدلها الاقوال اشارة والاقضية او مبادئ التصورات الكلى ومبادئ
 التصديقات القضية لكان الكلام على وبرة واحدة ولكن صنفنا فاورد المبادئ على في واحد
 واورد المقاصدي على في آخر قوله ثم العيلى اي بحسب المادة والقسم الرابع هو القياس بحسب الصورة
 قوله جزء منها اي من اقسام المنطق او مبادئها قسم آخر من اقسام قوله ان يلحقه اشارة الى انه انما
 اورد في كل باب شيئا يسير على سبيل الاجمال قوله رتب الابواب الى رتبها تعبير عن ارادة الفعل
 بلفظ مجاز امسلا كقولهم اذا قمنا الى الصلوة حتى يصح قوله فصار تقديم مباحث ايساغوجي عليه واجبا تأمل
 قوله على وفق ما اشار اليه في ان الخطا به فيما اشار اليه وقعت سابقة على الجدل وفي ترتيب المقص على
 عكسه فلا يكون على وفق ما اشار اليه قوله فقال اي فقدمه فقال الى قوله ولكان المنقسم بها الى اي انما
 اورد مباحث الالفاظ في صدر باب ايساغوجي مع انها ليست منه الا ان اللفظ مقسم مقسم
 مقسمي العمليات الخمسة التي هي ايساغوجي ومعرفة (الاقسام) موقوفة على معرفة المقسم قوله ولكان
 فهم المعنى الى معنى انه البحث عن اللفظ فهنا فهم المعنى منه ولكان فهم المعنى منه باعتبار الى والاول
 ان يقال لكان البحث عن اللفظ من حيث دلالة على المعنى وجب على اللفظ الصحيح ان يقال بسبب دلالة بدل
 باعتبار يعرف بالتأمل قوله ومنه اي من اراد المقص مباحث الالفاظ في باب ايساغوجي مع انها ليست منه



في شئ غير متوقفة عليها يعلم ان المقص لم يعده قوله فنقول اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتبينها
 مقدمة لمباحث الالفاظ فنقول الى قوله او من الظن به الى واما لزوم العلم من الظن فلا يكاد يوجد
 قوله ان يتخلل الظن بان لا يكون مفيدا للظن سواء كان مضمونا او معلوما قوله والا اي وان لم يكن
 كذلك بل يتخلل الظن يستحي دليلا اقناعيا وامارة فالدليل البرهاني والبرهان ما يلزم من العلم به العلم
 بشئ آخر والدليل الاقناعي والامارة ما يلزم من العلم به او الظن به الظن بشئ آخر وفيه ان تعريف البرهان
 قد يصدق على ما يفيد العلم التصوري وعلى ما يتركب من المقدمات التقليدية وعلى الالفاظ بالنسبة
 الى المعاني ان اريد بالعلم في تعريف الدلالة مطلق الادراك مع ان البرهان قياسي يؤول من مقدمات معينة
 لانتاج اليقين وسيل تعريف الدلالة بدلالة الدليل الكبر من التقليدية يات وما يفيد العلم التصوري
 والالفاظ بالنسبة الى المعاني جميعا ان اريد بالعلم الادراك اليقيني فالصواب ان يقال وان شئ الاول
 شتمى الا ودليلا وان شئ ثان مولودا والدليل ان كان مفيدا لليقيني يستحي دليلا برهانيا وبرهانا وان كان
 مفيدا للظن يستحي دليلا اقناعيا وامارة قوله ان توسط الوضع فيها اذن كان الوضع وسطا
 في تلك الدلالة قوله والافقضية اه وقد بين هذا الكلام على ما قيل ان الطبيعية مختصة باللفظية
 لكن الحق انها ايضا اقسام ثلثة لان دلالة السعال الذي ليس بلفظ وكذا دلالة حمرة الخجل وصفة
 الرجل على مولودها طبيعية فالاقسام ستة لاختصاص قوله كدلالة اخ على السعال فان طبيعة
 اللافت يفتنى التلطف به عند عرض ذلك المعنى له وبهذا الاقتضاء صار دالا عليه فيكون الدلالة
 منسوبة الى الطبيعة كما ان صدور اللفظ منسوب اليها والمنسوب الى الطبيعة طبيعية قوله
 والمقصود بالنظر للمنطق اه وذلك لانها الطريق المعتاد في فهم المعنى في تفهيم المعاني وتفهمها من
 المعلم او في نفسه ولان الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لاختلافها باختلاف الطباع
 والافهام ومع ذلك لا تشمل الامعان قليلة بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها منضبطة
 شاملة لمعان كثيرة قوله للعلم بالوضع اه فيه لوال وجواب شعور ان تقرر السؤال ان العلم بالوضع
 لكون الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له متوقف على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى
 على العلم بالوضع ايضا يلزم الدور وهو محال وتقرر الجواب ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
 مطلقا وسابقا لامن اللفظ وحين الاطلاق والمتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من اللفظ
 وحين الاطلاق لا مطلقا وسابقا فالوقوف غير الموقوف عليه فلا يلزم الدور وتحقيقه ان العلم
 بالوضع انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن بايذاء فالمتوقف على العلم بالوضع انما هو حصول المعنى
 في القلب من اللفظ فالوقوف عليه للعلم بالوضع هو الفهم بمعنى الحصول والوقوف هو الفهم بمعنى
 الحضور فليس في المحذور المذكور في الموافقة آياه تعليل للتسمية بالمطابقة المفهومة من قوله

المزاد العربي

لا يضر

والمساحة يعرف بالتأمل قوله بالوضع لتمامه والجزء والمزوم فيه ان الظاهر ان مرجع الفاعل الى المذلول
اي دلالة بالوضع لتمام المعنى المذلول او لجزئه او للمزوم فيلزم ان يكون المعنى المقنى الكل لا الجزء مع
الامر بالعكس فالصواب ان يقال اولها هو جزء له اي بالوضع لشيء المذلول جزء له وان كان المرجع ما وضع
يلزم ان يكون ما وضع في الالتزام اللازم والظاهر ان قوله او لجزئه من قبل هو القوم والمراد ما ذكرنا قوله لاحاجة
اليه اي بل معنى مطلق القوم ذهني كان او خارجيا قوله فان القوم الذهني آه مستدرك اذا دخل في
استدسية للمعنى المذكور وانما الاستدقوله والقوم الخارجى كونه بحيث آه قوله ولا يلزم من ذلك انتقال
الذوق منه اليه اي يلزم من استلزام تحقق المستحق في الخارج تحقق اللازم فيه انتقال الذوق من المستحق الى اللازم
وقوله واللام يكن القوم لزوما قلنا ان اريد به القوم الذهني فالملازمة مسلمة وغير مفيدة وان اريد به مطلق
القوم او القوم الخارجى فالملازمة ممنوعة قوله كيف ولو كان القوم الخارجى شرط آه فيه ان السؤال بكفاية
مطلق القوم في الشرطية لا بشرطية القوم الخارجى فلا يكون هذا في المقابلة قوله لانه عدم البصر آه الى عدم
المضاف الى البصر والمضاف اليه خارج عن المضاف وان كانت الاضافة داخلية فيه قوله يكون البصر لازما
في الذوق اي ينتقل الذوق من البصر فيتحقق الالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج قوله فالاولى
التمثيل بزوجية الاثنين انما قال فالاولى دونها فالصواب لانه الفرض كاف في التمثيل فيصح التمثيل الاول
ايضا بهذا الوجه لكن هذا الاول لا ان فيه ما يفرض بالتأمل بل الاول التمثيل بدلالة العمى على البصر على ما لا يخفى
قوله بالمعنى الاعم آه يعنى ان القوم البين يطلق على معنيين احدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصور المذوم
تصوره والثاني كون اللازم بحيث يكفى تصوره مع تصور مذكوره في جزم العقل به بالذوق بينهما
وهذا المعنى اعم من الاول لانه علم من كونه يتبين ان التصورين كافيان في الجزم بالذوق بينهما في المعنى الاول
ايضا مع اعتبار استلزام تصور المذوم تصور اللازم فيه وهذا ليس بمعتبر في المعنى الثاني بل المعتبر فيه مجرد
كون التصورين كافيين في جزم العقل بالذوق بينهما فيكون المعنى الثاني اعم من الاول تأمل قوله
واشراط الاخص وجب اشراط الاعم فيه ان ايجاب اشراط الاخص اشراط الاعم يستلزم اشتراطها معا
فالدلالة انما يتحقق اذا تحققت معا وفي هذا المثال لا يتحقق الاخص فلا يتحقق الدلالة فكيف يصح التمثيل
بهذا القدر فالصواب الجواب بكفاية الفرض في التمثيل او يجعل التمثيل على وجه الامام قوله كونه الاستفهام
اي ماصوق عليه هذه الاستفهام قوله كانه نقطة فان قلت ان كان المراد بها المعنى الكلى اعني نهاية الخط
فهي كالانسان وان كان المراد بها ماصوق عليه ذلك المعنى الكلى فهو ليس بمعناها قلت هذا انما يرد اذا كان قوله
كانه نقطة تمثيلا للفظ الذي لاجزائه لمعناه وليس كذلك بل هو تمثيل للمعنى الذي لاجزائه وحينه لا يرد ذلك لانا
نختار ان المراد بها ماصوق عليه ذلك المعنى الكلى يعنى اذا وضع لفظ لجزء على ماصوق عليه ذلك المعنى الكلى يكون
لذلك اللفظ جزءا لمعناه قوله اذ ليس شي من معنى من معنى الحيوان والناطق آه واذ لم يكن مراد لم يكن الدلالة عليه



مرادة ايضا قوله واما مؤلف ولوقال ههنا واشار الى المؤلف ثم شرع في تذييل قول المصدر واما مؤلف لانا نسب
قوله الذي يكون القيد الخمسة متحققة فيه اي لجزءه ملفوظ او مقدركه ويكون لمعناه ايضا جزء ويكون
جزءه الا على جزء المعنى ويكون ذلك المعنى معناه المقصود منه ويكون تلك الدلالة مقصودة ايضا والمراد بالاعتد
الاعتد الحاريجى الجارى على قانون الوضع فلا يرد زيد على منع يقرب المركب وجمع يقرب المفرد اذ الريد مجزؤه
دلالة على شيء من اجزاء مدلوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع فلا يرد على تعريف المركب الفعل الدال بمادة على
الحادث ويبقى على الزمان قوله على مفهوم المفرد لانه عدمى والاعدام انما تعرف على ما فيها قوله واعلم ان المفرد
والمركب آه فان قلت ان المفرد والمركب والكل والجزء بالمعاني المذكورة ههنا او صاف للفظ ولا يصدق
على المفهوم اصلا فكيف يكون اقسامها للمفهوم او لا وبالذات ولللفظ ثانيا وبالعرض بل الامر بالعكس
قلت المقصود ان المعاني الحقيقية لها ماهو وصف للمفهومات وانما يطلق على ماهو وصف للالفاظ مجازا
يل علم قوله تسمية للدال بلم المذلول لكن كون المفرد والمركب كذلك محل البحث بل الامر بالعكس فلهما على ما ذكر
في المطولات قوله من حيث انه متصور اي مجرد انه متصور على ما يفيد قيد التنفيس وقيد في الذوق كما لا حاجة
اليه لانه التصور حصول صورة الشيء في الذوق تأمل قوله شريك كثيرين فيه اي اشتراكه بين كثيرين والمراد
بعدم منع الاشتراك امكن فرض صدقه على كثيرين لا اشتراكه في الواقع ولا فرضه بالبطل حتى تدخل الكليات الرضية
كشريك الباري والآشياء واللا محكم في تعريف الكلى ويخرج عن تعريف الجزئ ولا ينتقضا جمعا ومنعا اعلم
ان لفظ كثيرين من مساحات المشايخ وليس يصح من حيث قاعدة العربية ان على اعتبار العربية يجب
ان لا يكونه الكثير واقل من ستة وان يكون من دوى العقول وان يكون الجسمية والتوحيدية والفضلية باعتبار
الصدق على كل اثنين من افرادها لا يوجد صفة الكثرة في اقل من اثنين كما لا يخفى قوله اذ في الاكتفاء
بالنفس او بالتصور لا يحصل هذه الفائدة اما في الاكتفاء بالنفس فلا يحصل الاحتراز عن مثل واجب
الوجود والشمس والكليات بالنفسية لان نفسيتها باعتبار الوجود الخارجى مانع وكذا كان المراد نفس
المفهوم من غير اعتبار شيء اصلا فلا يكون مانعا ولا لامانعا واما في الاكتفاء بالتصور فلا يحصل
فائدة الاحتراز عن مثل الواجب ايضا لانه تصور مع صميمه البرهان التوحيدى مانع ايضا قوله على الاخص
لمصق آه لا خفاء في ان عدم الخفاء لا يدخل فيه لانصاف فلا بد ان يقال لا يخفى على العظم او ما يؤدى مؤداه
قوله فلا نسلم الخلف في النتيجة فان قيل مفهوم لفظ الجزئ مانع وقوع الشريك وكذا كان كليا يلزم ان يكون
ما يمنع مما لا يمنع فيلزم صدق الشيء على نفسه وهو محال قلت لان سلم استحالة وانما الحال صدق
الشيء على ما يصدق عليه نقيضه واما صدق الشيء على نفسه فمفهومه فمفهومه في غير موضع فان قلت يلزم من
هذا ان يكون المانع ليس مانعا وهو ليس بمانع وهو محال قلت الحال سلب الشيء عن نفسه بمعنى
ان هذا ليس بنفسه بل غيره واما بمعنى ان هذا ليس بصادق على نفسه وثابت له فليس محال بل هو كذلك لان ثبوت

معارضه

معارضه

اشي للشي يستلزم المغايرة بينهما واللازم اثباتي الاول فان قلت الكل لا يمنع نفسه فهو من
وقوع الشكر بين كثيرين فيه كالنوع والجنس الفصل فليد ثبوت الشئ لنفسه وصورة عليه وهو محل قلت مفهوم
الكل وهو لا يمنع نفسه فهو من وقوع الشكر بالنظر الى ذاته انما يصدق عليه باعتبار صدق على كثيرين وهو
المقدار من المغايرة كاف تأمل قوله يدخل في حقيقة جزئية اي يدخل مفهومه في حقيقة جزئية مفهوم
ايضا قوله كالحياة بالنسبة الى الانسان والنفس الى الذي تمام حقيقة جزئية الحياة الاضافية والحقيقة
فلا حاجة الى التردد المذكور في الشرح وكذلك المعنى في قوله كالتضاحك بالنسبة الى الانسان اي الذي هو عام حقيقة
جزئية الاضافية والحقيقة قوله بان يرد بالداخل غير الخارج سمعة للشئ بكم ملزومه ان عدم الخرج من
لوانه القول قوله على الاستمرار وهو ان يرد بلفظ له معنيان حقيقتان ومجازيتان او مختلفتان احد
معنيهما وبالنسبة الى معنى الآخر او يرد باحد معنييه احد المعنيين ثم يرد بغيره الآخر معناه الآخر كما
في قول الشاعر اذا تنزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غصبا بآ فان المراد بالسماء المطر والغير العايد
اليه في رعيناه الكلاء وكلا المعنيين مجازي قوله ولذا اعاده مظهر الانسب ان يقال ويؤيده اعاده مظهر
وفي مناقشة لانه اعاده الشئ مظهر الاشارة الى ان كان المقام مقام التفسير وهذا المقام ليس كذلك
تأمل قوله واما حديث اعاده الشئ معرفة اي حديث ان ان اعيد الشئ معرفة يكون المراد به عين الاول قوله
اي بانه لا يكون جزءا في اعاده الشئ معرفة العوض بالنعوذ لا قال بكونه عوضا فانما الصواب حمل
تعيينه الذي على التناوب المذكورة قوله لانه القاعده انه دليل يكون التضاحك خارجا عن حقيقة جزئية
قوله فاقدمها باعتبار انما يعني ان التضاحك ليس باقدم من الخواص اذا تناطقت اقدم منه فيعتبر خارجا قوله اطلاق
يعني ان اطلاقه الذي على التناوب باعتبار المعنى الاصطلاحي وهو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة جزئية ولما
صح اطلاق لفظه الذي على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة فباعبار بعض افراد معنى الجنس والفصل
كالحيوان وانا طلق مثلا ان كان المراد بالذات نفس الحقيقة وباعتبار جميع افراد ان كان المراد بالذات ماصدق عليه
الحقيقة ولما اطلق العوض على الخاصة والعوض العام كالتضاحك والماضي مثلا فباعبار نسبتها اي ماخذ
الاشتقاق الذي هو عوض كالفصل والمشي مثلا او اطلاقه على المفهوم الاصطلاحي الذي هو ما يكون خارجا
عن حقيقة جزئية باعتبار افراد قوله مع النفس قد يقول تمام حقيقة بل تمام حقيقة الانسان مع النفس المشتركة
والعوض العام باعتبار افراد قوله مع النفس قد يقول تمام حقيقة بل تمام حقيقة الانسان مع النفس المشتركة
بينهما وتعليقه بالمشاركة غير صحيح على ما لا يخفى قوله فكان المراد الاول ان يقال والمراد الثاني قوله
في قسمه واما مقول في جواب ما هو بحسب الشكر والخصوصية معا وفي بعض نسخ المتن بحسب الشكر
المحضة وحيتم الكلام بلا تكلف قوله وان لم يذكره اي اعتمادا على تلك النسخة المذكورة قوله عن النوع اي
عن نوع الانواع وهو نوع الحقيقة قوله فما يصدق له بعد قدنه فان قيل يكون صالحا للمقولة على كثيرين عين معنى

الكلمة فليد يكون عارضا لها بعد التقدم فلما يكون صالحا للمقولة في جواب ما هو عارضا تأمل قوله كونها
امورا اعتبارية اي لكونه الكلمات امورا اعتبارية حصلت مفهوماتها المذكورة أولا وضعت اسمائها
بازائها كاصحح الشيخ في الشفاء فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات فالتعريف بما يكون حدود الارواح
تعد فان قلت جنس الجنس اي يعني ان الكلمة اخص من الجنس لانه جنس الجنس وخص من مطلق الجنس
لانه فرد من افراد مطلق الجنس ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه اي افراده كتعريف الحيوان بالانسان مثلا
فلا يجوز تعريف الجنس بالكلمة قوله وغيره من جواز ان لا يتحد الاعتباران بل مختلفان قوله وان ارد به مطلقا
اي عدم الجواز مطلقا اي سواء اتحد الاعتباران او اختلفا فتم والظاهر في تعريف الجواب ان يقال ان الكلمة
اعتباران اعتبار مفهومه واعتبار كونه جنسا للجنس وهو الاعتبار الاول اعم من الجنس والتعريف به
بهذا الاعتبار وبالاختبار الثاني اخص منه والتعريف به ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفا للعلم
بالخاص فان قلت هذا التعريف اما هو او رسم لانه ذكره الجنس مقيدا بمعتبر وايضا كان يعتبر فيه تركيبة
من الجنس والمميز فوجب ان يكون التعريف باعتبار الجنسية فتكون تعريفا للعلم بالخاص قلت للمعتبر
فيهما ذات الجنس اعم وصف الجنسية واما ما في الشرح فيفهم منه ان التعريف بالخاص يكون جائزا عند عدم
اتحاد الاعتبارين وليس كذلك مع ان قوله لان الكلمة بمفهومه معترف واعلم اننا سبب على الايجاف على التنازل
والامر ان يكون اعم وموقفا وكونه اخص جائزان بالا اعتبارين المتغايرين اي باعتبار المفهوم
وباعتبار كونه جنسا للجنس فهنا قوله معا لمراد به ههنا المعية الزمانية بل مطلق الاجتماع فتكون
كالتأكيد بقوله بحسب الشكر والخصوصية بمنزلة جميعا قوله مختلفين بالعدد اي وان كان غرضنا حتى يدخل فيه
النوع المخصوص في شخصه كالتشخيص مثلا قوله احتراز عن الجنسية والخاصة آية فانه انما يكون احترازا عنها اذ ريد فيه
قيد فقط بان يقال مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط واما ان لم يرد هذا القيد ولم يرد
فالاحتراز انما يحصل بقوله في جواب ما هو يعرف بالتأمل قوله وامثال اي الفصل السعيد وخاصة الجنس والوض
العام قوله كالحياة في جواب ما ريد آية يفهم منه ان السؤال على الاحتراز عن الجنس وامثال بقوله مختلفين اعم
ملاحظة قوله في جواب ما هو مع الاحتراز عنها كان بمجرد قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة قوله فكيف
يجتز عنها اي بقوله مختلفين بالعدد لكن ما احتراز عنها احد مجرد قولنا مختلفين بالعدد بل مع قوله دون
الحقيقة ولو جعل معنى قوله فكيف يجتز عنها بقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة كان له وجه لكن لا يناسب
قوله في الجواب ما ههنا تأمل قوله هذا السؤال بالجنس وامثال ان ورد فانما يرد على من يجتز عنها بوضوح
الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة بان يقال للحيوان مثلا يقال في جواب ما ريد وعمرو وهو النور وذاكر النور مع
زيد وعمرو متفقان في الحقيقة وكذا هذه النور وذاكر النور فكيف يجتز عنها ولا يرد على المتن
لانه في الاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف في العدد ولا يوجد تمازج شئ يقال على كثيرين مختلفين بالعدد



دو الحقيقة - في جواب ما هو وفي هذا المقام نظرت وجهين اما اولاهما ان كان السؤال على الاحتراز عن الجنس
وامثال بقول مختلفين بالعدد اذ يدعى ملاحظة قول في جواب ما هو فلا يندفع بالجواب المذكور وان كان على الاحتراز
عنها بقول مختلفين بالعدد اذ مع ملاحظة قول في جواب ما هو فلا يرد الامثال واما ثانيا فلان عدم الاختلاف
بالحقيقة مع الاتفاق بها متلازمان فلا تفاوت في ورود هذا الاعتراض بين نوعي الاختلاف بالحقيقة والاشياء
الاتفاق بها على ما لا يخفى واعلم ان قوة الاحتراز بهذا النوع منقوض بالجنس لا يصدق عليه انه مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد ووجه الحقيقة او متفقين بالحقيقة في جواب ما هو لان الحيوان مثلا يقال في جواب ما هو
وهذا النور وذاك النور واجيب عنه بان صحة الجواب بالجنس ناطقة الى اشتغال السؤال على الحقيقة
المختلفة الى آخر ما ذكره اشراح واجيب بان امتداد من العقولية المقولية صرحه لافتناء الحيوان في المثال
المذكور ليس بمقول على المتفقين بالحقيقة صرحه بل ضمننا لكان الكلام اسلم والسؤال والجواب اشده ملائمة
لمن تأمل حق تأمل قوله فان السؤال هو انه في محله بقول الحق وهو الذي يميز الاشياء عما يشترك في الجنس
اللهم الا ان يقرر قولنا وهو المميز الذي بقوله بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته فتأمل قوله ولذا اي
ولان السؤال باي شئ هو اما هو عن المميز قال وهو انه في نفسه على ان كل ماهية آه ولو قال وتبيننا
بالعطف او قال واما قال في الجنس تنبها لكان او لم تأمل قوله من امر من متساوين امتناع تركب الماهية
من امر من متساوين وان لم يتم دليل عليه لكن تركبها منها غير واقع قوله كالتأليف فانه يميز الانسان عن
المشاركات في الجنس قريب وهو الحيوان قوله كالتحسلس والنامي فان التحسلس يميز الانسان عن المشاركات
في الجسم واما جنسان بعيدان له قوله من حيث هو اي امتنع انفكاكهما في الخارج والذهن جميعا قوله
الموجودة اي امتنع انفكاكهما عن الماهية باعتبار وجودها في الخارج وفي الذهن او باعتبار وجودها في
الذهن وفي الخارج قوله قول لا عرضيا آه اما يخرج به النوع على تقدير ان يكون ذاتيا ولما اذا كان عرضيا علم
قوله اشراح فيما سبق فلا تذكر قوله متعلق بها لا تعلق الطرف بالعامل بل هو بيان لمعوضها وعموما
والمعنى كالمستفاد بالحق والفاعل بالنسبة الى الانسان وغيره قوله مبني على عدم صحة التعريف بالمعز
ان التلازم مما ذكره توقف كون المعرف مرتبا كلياً على كون النظر ترتيب امور ولا يثبت ما ذكره اشراح توقف
كون النظر ترتيب امور عليه بل على عدم صحة التعريف بالمعز وهذا ليس بدور اذا توقف الشيء على ما يتوقف
عليه بمرتبة او بمراتب فالاولى ان يقال ان كون النظر ترتيب امور معلوم مبني على كون النظر مرتبا كلياً
اذ الواجب تطبيق المعرف بالمرتب على المعرف بالفتح لا العكس وكون النظر مرتبا كلياً مبني على كون المعرف مرتبا كلياً قوله
ولذا اي لان كون النظر ترتيب امور معلوم مبني على عدم صحة التعريف بالمعز عرف بعضهم النظر بتحصيل امر
او ترتيب امور لا ترتيب امور فقط ليشمل التعريف على المذهبين وهذا الترتيب جعلي والافتقار الى حصول امر عام من
ترتيب امور في تحصيل الامور ان يكون ترتيب امور اولاً ونظراً فيهم في نوع المقتضى ما جعلت جزء قبلي

او جهة - قوله لا بد فيه من تصور شئ لا بد في الماهية المعقولة من وجهين احدهما الوجه المعلوم بالماهية
قبل التعريف المصحح لطلبها اذ لا يصح ولا يمكن طلب المجهول مطلقاً والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية الذي يطلب
عليها جين التعريف واما تعلم بالوجه الثاني ما علم ثبوت وجه الثاني لا اول مثلاً الانسان معلوم بالشيئية
قبل التعريف قبل التعريف بالناطق واما تعلم بالناطق اذ علم ثبوت الناطق للشيء بان يعلم ان شيئاً ما ناطق
وقيل التعريف بالمعز لا يتحقق لان الشئ المطلوب تصور به بالتعريف يجب ان يكون متصوراً بوجه ما قبل التعريف
والا لا يمنع طلبه ولا بد من تصور مستفاد من التصور المطلوب وذلك التصور غير المتصور بوجه ما وان تصور
بوجه ما مداخل في التصور المطلوب فوجب تحقق التصوري في حصول التصور المطلوب والاصح حصول التصور
المطلوب بمجرد بل انما يقع بمولف قوله فيكون مرتباً فيه ان وجوب تصور شئ لا شئ في المعرف لو لم يلزم
تركب المعرف من الثابت والمثبت لم يلزم ان لا يكون مثل الحيوان ان الناطق على تقدير ان يعلم الانسان قبل التعريف
به بمثل الشيئية هذا كتركيبه من الداخل والخارج اللهم الا ان يلزم ذلك باعتبار اشتغالنا على جميع الذاتيات
وايضاً لم لا يجوز ان يكون احد الشيئين شرطاً للمعز لا دخل فيه وهذا ان كان على قتل ايضاً فليتأمل قوله
ولهذا قالوا معنى الناطق شئ لا النطق يفهم منه انه ليس المراد بالمعز والمركب ما يكون بالقياس الى النطق كما يمكن
بل المراد بالمعز معنى الاجزاء وبالمركب معنى له جزء فافهم وجهنا نظر لان قولهم معنى الناطق شئ لا النطق ومعنى
العضا كل شئ لا النطق الى امثال ذلك ليس لاجل ما ذكر بل لاجل ان معنى المشتق شئ ما ثبت المشتق منه لا يرى
انهم يقولون ان معنى الناطق شئ لا النطق حيث لم يقع الناطق مع شئ ايضاً وايضاً ان يمكن الفصل
والخاصة مشتقان لم يكن المعنى كذلك فان قلت امكن معنى الناطق شئ لا النطق يلزم ان يكون الناطق راجعاً
للاسان لان الشيئية عارضة له قلت ليس المقصود من قولهم معنى الناطق شئ لا النطق ان المعبر في معناه
عنون الشئ فقط بل المقصود ان المعبر فيه مفهوم يصدق عليه شئ فقط سواء كان ذلك المفهوم نزهة الشئ
او الحيوان او الجسم غير ذلك كما يشير اليه الشرح بقوله فان كان معناه جسم النطق الى قوله لما يمكنه اي مجرد
ذاتية قوله يخرج التصديقات بناء على المراد بالتصور ما يقابل التصديق كما هو المتبادر قوله وقولنا
لاكتساب يخرج المعلوم وذلك لان الاكتساب هو التحصيل بطريق اكتسابه بوضع المطلوب التصوري
المشعوري او لا ثم يعبر الى ذاتية او عرضية ويؤلف بعضها مع بعض تأليفاً يؤدي الى المطلوب
وتصورات التوازن البينة الحاصلة من تصورات الموقوفات ليحصلها كذلك فلا دخول لها في التعريف
ولان الاكتساب تحصيل ما ليس حاصل وتصور المعلوم ليس سبباً لتحصيل تصورات التوازن البينة بعد
ما لم يحصل بل بالخطوات في القلب حتى لو فرض تصور التلازم غير بديهي لم يحصل مجرد تصور المعلوم بل
بعض التوازن البينة يتوقف عليه تصور المعلوم كما لم يفهم العرف وهو عدم البصر لان العضاف من حيث
انه تضاف يتوقف تصور على تصور المضاد اليه فلا يكون تصور المعلوم مبتدئاً وسبباً وكاشفاً للتصور

التلزم بل سببا لحصوله في الذهن لا على وجه الخطر والاكتساب هو الاول والثاني ولا ان
 الحصول بالاكتساب يكون بالعقد والاختيار البتة وحصول تصورات التلزم من تصورات الملزومات
 ليكن ذلك قوة يشمل الحداه يعني ان المتبادر من قولنا ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ ما يكون
 تصور سببا لاكتساب تصور بالكنه فلا يكون شاملا للرسم بل يكون مختصا بالحد فقولنا اما او يشمل
 كليهما شمول لظاهره قوة والتقسيم للمحدود لا للحد يعني كما كان طريق صورة التقسيم الواقع في التعاريف
 قد يكون للمحدود وقد يكون للحد لكن لا على طريق التشكك والتشكيك بين ان التقسيم ههنا للمحدود والحد
 وقد تكرر في امثال هذه التعاريف المشتملة على الترتيد سؤالا من وجهين الاول ان التحديد انما يكون
 للماهية من حيث هي وهذا تعريف لا مقام للمعرف فانه ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ
 بكنهه وما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ بوجه يتميز عما عداه فسمان داخلان تحت المعرف والثاني
 ان لفظ او للترديد وهو اللابها م فنيا في التعريف الذي يقصد به البيلان والمجوز عن الاول ان هذا التعريف
 رسمي والانتم اليهما خاصة له يتميز آياه عما عداه وعن الثاني انا لا نسلم ان او في التعريف ذكر فيها
 للترديد بل هو للتقسيم اي بما يكون من القسمين المذكورين فهذه من المحدود وحاصله ان المراد باو
 ان قسما من المحدود حده هذا فهو انه الذي يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ بكنهه وسمان آخر
 من حده ذلك وهو انه الذي يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ بوجه يتميز عما عداه اي بوجه
 غير الكنه يتميز بالمقابلته فهو في الحقيقة حدها تقسيم المتخالفين في الحقيقة المخصوصة المشار اليه
 في ماهية مطلق المعرف ولم يرد باو واما وان الحد اما هذا واما ذاك على سبيل الشك والتشكيك
 لينافي التحديد كذا في شرح الموقف وفي شرح المقاصد ان تعريف الشئ بالخواص التي لا يشمل كل منها الا
 بعض اقسامه يجب فيه ان يذكر الجميع بطريق التقسيم تحصيل خاصة شاملة لكل فرد وهو كونه على احد
 الاوصاف ويقع كلمة او لبیان اقسام المحدود واللابها م والترديد الذي ينافي التحديد واذ عرفت هذا
 فنقول التشارع وعلامة تكون الانفصال لمنع الخلط على ما ترى ليس بوجه وجيه قوله وعلامة كون الانفصال
 لمنع الخلوة قيل لانه لو كان التقسيم للمحدود فلا يخيل ان يكون قسما من هذين تامين فيجب ان يكونا
 متساويين وليسا كذلك لانه ما يوجب التميز اعم مما يوجب الاطلاع على الكنه او يكونان ناقصين اوجدا
 والاخر ناقصا وعلى التقديرين لا يلزم الاختصار في الشقين لان الحد ناقص لكونه مركبا من الجنس البعيد
 والفصل القريب يتعد بتعدد الجنس البعيد فلا يصدق في الانفصال المانع عن الخلط وبيان هذا انما
 يتم اذا ثبت كون الجنس البعيد في هذه المادة اكثر من اثنين على تقدير تسليم تعدده وهو غير معلوم على ان
 المساوات بين المحدودين الناقصين شئ واحد وكذا بين الحد التام والناقص شئ واحد واجيب عن سبأ
 على اشتراط تساوي بين المعرف والمعرف لا سيما بين الحد والمحدود فلا فرق بين كون القسمين هذين

تامين



تامين وكونهما غير المحدودين التامين ههنا فالفرق تحكم بل عدم المساوات علامة الاخرى كون التقسيم للمحدود
 للحد وقيل المراد ان التقسيم لو كان للحد وجب ان يكون الانفصال لمنع الجمع لان الماهية الواحدة لا يكون الا احد
 المفهومين المتغايرين واما اذا كان التقسيم للمحدود فيجوز ان يكون الانفصال بمنع الخلط ولما كان الانفصال
 ههنا لمنع الخلط علم ان التقسيم للمحدود والحد وبيان ايضا نظر لانا لا نسلم ان الماهية الواحدة لا تكون الا
 احد المفهومين

الا

تكون الماهية
 بل لو كان الوجه
 هو اعلم ان ان تناول
 يتكسر من جوهري
 يتكسر من جوهري
 اول القسمين
 للحد قوله لانه
 آخر لاحتاج مفهوم
 الآخر وهو قيل
 في غير نظر يعرف
 والمضاف او جعل
 للضرورة وتقريره
 من وجود الوجود عينه
 المناظرة لانه ح
 ويغني عن بطلان
 افعير يد على الا يخفى
 يتم التسلسل ان قيل
 اما ان يراد بعرف
 فيجوز ان يكون
 ما في فلكه معلوما
 سؤالا مقدر تقديره
 لا يوجب مثل ما سبق

با
 ان معرف امر

التلزم بل سببا للحصول في الذهن لا على ذلك الوجه بل على وجه الخطر والاكساب هو الاول الثاني ولان
الحصول بالاكساب يكون بالعقد والاختيار البتة وحصول تصورات التلزم من تصورات الملزومات
ليكن كذا قوة ليشمل الخداه يعني ان المتبادر من قولنا ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشيء ما يكون
تصوره سببا لاكتساب تصور بالكنه فلا يكون شاملا للرسم بل يكون مختصا بالحد فقولنا اما اوله عمل
كلية شمول لظواهر قوة والتقسيم للمحدود لا الخدم يعني كما كان طريق تصور التقسيم الواقع في التعاريف
قد يكون للمحدود
وقد تنوزر في امه
للماهية من جهة
بكنهه وما يكون
ان لفظ اوله
رسمي والانت
للتقدير بل هو
ان قسما من المح
من هذه ذلك
غير الكنه بقرينة
في ماهية مطلق
ليتنا في التحديد
بعض اقسامه
الاوصاف وبقه
فتقول الشارح
لمنع الخلوة قيل
متساويين وله
والاخر ناقصا وعل
والفصل القريب
يتم اذا ثبت كون
المساوات بين
على اشتراط التساوي

سببا
محليين حدين
تامين

تامين وكونهما غير المحرين التامين ههنا فالفرق تحكم بل عدم المساوات علامة الاخرى كون التقسيم للمحدود
لا للحد وقيل المراد ان التقسيم لو كان للمحدود لوجب ان يكون الانفصال لمنع الجمع لان الماهية الواحدة لا يكون الا احد
المفهومين المتغايرين واما اذا كان التقسيم للمحدود فيجوز ان يكون الانفصال بمنع الخلو ولكان الانفصال
ههنا لمنع الخلو علم ان التقسيم للمحدود لا للحد وفيه ايضا لفظ لاننا لانسم ان الماهية الواحدة لا تكون الا
احد المفهومين المتغايرين واما ان يكون كذا كذا تامين اما اذا كانا غيرهما فيجوز ان تكون الماهية
الواحدة اياهما جميعا ولان المراد بالوجه المحيطة عامده غير الكنه بقرينة المقابلة اذ لو لم يكن كذلك بل لو كان الوجه
اعني الكنه يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له وحيث يكون الانفصال لمنع الجمع لا لمنع الخلو وهو علم ان تناول
التقسيم لفظ من الفاظ الحد فهو تقسيم للمحدود والافق تقسيم للمحدود لوقيل ان الجسم ما يتكبر من جوهري
واما المبادلة يكون تقسيما للمحدود وهو لهما تحت لفظ من الفاظ الحد ولو قيل الجسم ما يتكبر من جوهري
او كثر يكون تقسيما للمحدود لتناول التركيب اياهما كذا في كشف البرزوي وههنا قد تناول التقسيم
لفظ من الفاظ الحد هو كذا تصور سببا لاكتساب تصور الشيء فيكون التقسيم للمحدود لا للحد قوله لانه
لو كان للمعروف موقوف لزم التسلسل بيان الملازمة انه لو احتاج مفهوم المعروف الى معرف آخر لاحتاج مفهوم
موقوف المعروف الى معرف آخر لانه جزءه وهكذا يحتج مفهوم موقوف معروف الى معرف آخر وهو قيل
كذا وجه السيد الشريف قدس سره في شرح الطولوع وفي ملائمة الجواب الاول بهذا التوجيه نظري
بالتأمل قوله بان موقوف المعروف عينا موقوف معروف عينا موقوف معروف على بناء حذف المضاف او جعل
اللام للعهد الخارج في المعروف المضاف اليه في قوله موقوف المعروف الظاهر ان هذا الجواب منع الملازمة وتقريره
ان يقال لانه لو كان للمعروف موقوف لزم التسلسل لجواز ان يكون موقوف المعروف عينا كما ان وجود الوجود عينا
عند من يقول بان الوجود موجود فيكون قول الشارح لان العينية ممنوعة على خلاف قانون المناظرة لانه
يكون منع التسلسل ومنع التسلسل غير مفيد لو كان مساويا للمنع او لانهم ابطال التسلسل مساويا فيفيد ابطال
اللازم يستلزم بطلان المعلوم وما قيل ان هذا الجواب معارضة وقول الشارح منع لمقدما في غير يدعي لا يخفى
قوله ولما بان التسلسل غير لازم انه تلخيص الكلام اننا لانسم ان لو كان للمعروف موقوف لزم التسلسل ان قيل
لو احتاج المعروف الى معرف آخر لاحتاج موقوف المعروف الى معرف آخر ايضا وهذا جزا قلنا اما ان يراد بموقوف
المعروف مجرد ذاته او مع وصفه المعرفية واما كما كان لا يحتاج الى معرف آخر اما على الاول فيجوز ان يكون
اجزائه بديهية او معلومة وقيل هو ان لمقاط قوله او معلومة هو التصواب واما على الثاني فلكونه معلوما
باعتبار عارض وهو صدق مطلق المعروف للمحدود عليه قوله وقد عرفت انه جاز ان يكون له مقدار تقديره
ان موقوف المعروف اخضع من مطلق المعروف ولا يجوز بغير الشيء الاخص منه وتقرير الجواب مثل ما سبق

مثل ما سبق في تعريف الجنس قوله واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية لانقطاعه آه ايجال هذا الجواب منع
بطلان اللازم تغيره لانه لا تسلسل باطل وان لم يرد لانه لا تسلسل في الامور الاعتبارية وهو
ينقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يعتبر معرف الموقوف من حيث هو فلا يلزم من احتياج الموقوف الى معرف آخر
احتياجه اليه لما ذكرنا وقد يعتبر من حيث هو معرف من ذلك احتياجه اليه ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائما
فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار ويمكن الجواب عنه بان يقال معرف الموقوف مما يصدق عليه مفهوم الموقوف
ولا يلزم من احتياج المفهوم الى معرف احتياجه ما يصدق عليه المفهوم اليه فيكون الاعتراض من قبيل اشتباه الموقوف
بالعارض تأمل قوله لانه ان كان مجرد انشائيات الى الانسب ان يقال بل ان كان مقصورا سببا لاكتساب
تصور الشئ كنههم فهو حجة وان كان سببا لاكتساب تصور الشئ بوجه يتميز عما عداه فليس قوله ان الشئ كنه ماهية
الشئ اي دلالة الكاس على المكتسب فلا تارة القضية الدالة على عكسها ولا المعلوم كركب الدالة على لارثة البتين
ولا التفظ المركب الدالة على اوضاع كركب الحجارة وانما زاد الشارح لفظ الكنه للتأثير في انقضاء الرسم والمقصود
اعتمادا على اعتبار القول المركب جنس لفظ الموقوف ان كان التعريف له والمعقول ان كان له ولا يجوز ان يكون جنسا
لها معهما كما سبق وبقي القيد فضل يخرج الرسم والقياس لكن على تقدير ان يكون لفظ الموقوف يراد به التعريف بمثل
النطاق فقط قوله والحد المنع فسمية هذا اما من قبيل تسمية الموصوف بسم الصفة واما من قبيل جعل
المصدر بمعنى الفاعل قوله باعتبار الذاتيات اي باعتبار اشتغالها على تمام الذاتيات وعدمه وبهذا علم وجه التسمية
بالحد التام فليس قوله فلما قال اي فلاجل تركيبه من الجنس والفصل التريبيين المستلزم لكونه مجموع
الذاتيات قال وهو الحد التام قوله فان كان معناه جسم وجوهه لا تنطق آه وان كان معناه حيوان لا تنطق كان
كالحيوان الناطق بعينه فان قلت اذا عرف الانسان بالحسم الناطق فان كان معنى الناطق جسم وجوهه لا تنطق
كان معنى الجسم الناطق جسم لا تنطق او جسم وجوهه لا تنطق ولا خفاء فيما فيه من التكرار وان كان معناه شئ لا تنطق
او نحو يلزم ان يكون الجسم الناطق رسما ناقصا معناه ناقص بالاتفاق قلت كون المعنى الناطق جسم وجوهه
الناطق او شئ لا تنطق اذا لم يذكر معه الموصوف واذا ذكر فلا يكون كذلك تأمل قوله لكونه اثر الان خارج لازم
لكون المركب من الداخل والخارج خارجا والحاج للذات لثبوت الشئ اثر ذلك الشئ قوله في ذلك اي في كونه جنسا قريبا
مقيدا بما يخصه قوله عن تلك التمامية اي عن تلك المشابهة قوله وكل من الاوصاف الاربعة بل جميعها ايضا
يوجد في غير الانسان كالتناسخ وهو حيوان البري الذي صورته كصورة الانسان قوله غنية عن البعض لان
اللفظ بالبطوع يخرج ماعدا الانسان فلا حاجة الى سائر العوضيات المذكورة قوله فان ذلك غير ملتزم الى
عدم الغنية في البعض عن البعض غير ملتزم في الرسم ناقص بل في مطلق التعريف اذ لو التزم يلزم ان يكون
المميزان في التعريفات وليس كذلك ولن سلم انه ملتزم فلا يرد ما قيل ههنا ان العوض التمثيل وفيه كوني العوض

قوله من باب التقلب او من باب اطلاق اسم الكل على الجزء انه على التقديرين يكون قوله من العوضيات مجازا والاحراز
عنه في التعريفات واجب مع انه ان اراد بالعوضيات المعنى الحقيقي لا يتناول تعريف الرسم التام كركب من الجنس
البعيد والخاصة كما ذكرنا وان اراد بها معنى المجازي لا يتناول المركب من صرف العوضيات التي تختص بجمعها حقيقة
واحدة كالمثال المذكور في المتن وايضا يصدق على الرسم التام وان اراد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو
ليس مجازا قوله في تعريف الغالب الخ يعني ان الموقوف ههنا ليس مطلقا الرسم التام ناقصا بل الرسم التام ناقصا في الوقف
والركب من الجنس البعيد والخاصة ليس يغالب في الوقف فلا تنقضي خروج عن التعريف قوله فان قلت ان الشئ الفاعل
الخ يعني ان تعريف الرسم التام يصدق على المركب من العوض العام والخاصة بلا تأويل وعلى المركب من الفصل والخاصة
بالتأويل مع ان شئ منها لم يعد من العوضات فغلا عن ان يكونا رسمين ناقصين بناء على ان الفرض من التعريف
اما الاطلاع على الموقوف بما هو ذاتي له جميعا او بعضا او يتميز عما عداه والعوض العام لا يدخل له في شئ منها فلا يصلح
موقفا ولا جزء معرف وكذا الخاصة مع الفصل لا يغني شيئا منها اذ الفصل يغنيها قوله قد قيل ذلك المركب من العوض
العام والخاصة والمركب من الفصل او العام لا فائدة فيه مقصودة من التعريف بناء على ان التعريف لا يحدى العوضين
المذكورين وهما منتفستان ههنا قوله ان حقا وان كذا آه اي في غير اطلاع على كونه حقا او كذا بل كونه الحق لا يربح
لان التصديق مع العوض العام والخاصة اقوى الى قوله فان التصورة بفتح الهزة اي فهو ان التصورة قوله
تكيف لا يكون لهما فائدة اظاه ان الفائدة المنفية في السؤال هي التي يكون عن التعريف وهي اما التميز او
الاطلاع على الذاتي وهي منتفية في هذين التعريفين فلا يكون قوله فكيف لا يكون لهما فائدة على ما ينبغي بل الحقيقة
بالقول في الجواب ان يقال لا تسلم ان العوض من التعريف منحصر في تلك الفائدة بل قد يكون الاطلاع على الشئ
بما هو عرض له مطلقا وان كان هذا الاطلاع عليه بما هو ذاتي له او بما هو مميز له فان تصور الشئ قد يكون
بوجود متفاوتة بعضها اكل من بعض فالمركب من العوض العام والخاصة اكل من الخاصة وحدها والمركب
من الفصل والخاصة بل المركب من العوض العام والفصل اكل من الفصل وحده فاداريد الاطلاع على الشئ
بوجه اكل يكون العوض العام معينا قوله فعلى هذا العوض العام آه قد عرفت اندراج هذه التعريفات
في ضبط المقصود بعضها بدون التأويل وبعضها بالتأويل تذكر وتأمل قوله يصح ان يقال لقائل انه
صارق في كذا او كاذب في اي يحتمل الصدق والكذب بمجرد تصور مفهوم وهو ثبوت الشئ للشئ
او عدمه او ثبوت منافاة آياه مع قطع النظر عن خصوص المادة وتفسير الامر والدليل فلا يرد السماء فوقنا
والارض تحتنا والله واحد او واجب الوجود واحد قوله فالقول هو المركب ملفوظ اي حال كونه المراد به
القول الملفوظ جنس القضية الملفوظة وهو ان كان التعريف للقضية الملفوظة وحال كونه المراد به القول
المعقول جنس القضية المعقولة وهو ان كان التعريف للقضية المعقولة وذلك لان لفظ القضية والقول

اما مشتركة بين المعنيين او متعديان في احداهما ومجازان في الاخر كما قرره وعلى كلا التقديرين
لا يجوز ارادة المعنيين بهما معا اذ لا يجوز الجمع بين معنيين الحقيقي والمجازي ولا بين معنى المشترك
في الارادة باللفظ قوله وباقي القيد الاظهر ان يقال والعقد الاخير لان الباقي قيد واحد لا يقيد لكن المراد
الباقي من القيد قوله لان صدق القول وكذب المجاز ان معنى صدق القائل وكذب في قوله
ان القول صادق فيه او كاذب فيه وصدق القول مطابقة حكم الواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مدبر
الجمهور ولا اعتقاد اى اعتقاد المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولها معنى الواقع
والاعتقاد على مذهب الجاحظ وكذب عدم مطابقة للواقع عند الجمهور وان كان مطابقا للاعتقاد او
الاعتقاد ان كان مطابقا للواقع عند النظام اولها معنى الجاحظ فالخبر الذي يكون حكم مطابقا لاحدهما
دوى الاخر ليس صادقا ولا كاذبا عند الجاحظ فلا ينحصر الخبر في الصادق والكاذب عنده بل يكون بينهما
واسطة واما على مذهب الاولين فلا واسطة بينهما والحق مذهب الجمهور على ما بين في المطولات قوله
لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرف في النسبة اى قسميهما وصحما الثبوت والانتفاء او وقوعا او لا
وقوعا اى اداء ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع كما في القضية الموجبة او اداء ان الواقع فيه
الانتفاء او اللا وقوع كما في السالبة فلا بد من ان يكون بين طرفي القضية في نفس الامر مع قطع النظر عما في
الذهن ثبوت او انتفاء او وقوع او لا وقوع حتى يؤدي فان كان المؤدى هو ما في نفس الامر من الثبوت
او الانتفاء او من الوقوع او اللا وقوع بان كان الاداء للثبوت او للوقوع وكان ما في نفس الامر ايضا
هو الثبوت او الوقوع او كان الاداء للانتفاء او اللا وقوع وكان ما في نفس الامر ايضا هو الانتفاء او
اللا وقوع يكون الحكم الذي هو الاداء مطابقا للواقع والا فلا قوله ولا اداء في الانشائيات اى لا اداء
للوواقع في نفس الامر من طرف في النسبة مع قطع النظر عما في الذهن في الانشائيات كما في ثبوت الانشائي
اذ ليس هو اى يحصل في الحال بهذا اللفظ وبهذا اللفظ موجود له لا اداء واقع مع قطع النظر عن هذا اللفظ
وهذا اللفظ اداء له وهو ظاهر وكذا الاداء في التقييدات اذ الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرف في النسبة
الذي هي النسبة بانه معلوم اذ كذا وهذا ليس اذ كذا مثلا او وقوعها او لا وقوعها بمعنى ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة اعلم ان معنى اداء الواقع هو اداء الى السامع ولا يكون هذا الا بالتكلم بالخبر
والقضية وليست هذه حقيقة حكم الخبر لان الحكم في اصطلاح المنطقيين اما نفس حقيقة النسبة الخاصة
في الذهن او ادراك وقوعها او لا وقوعها اللهم الا ان يحمل على احد هذين المعنيين بنوع تحمل فالاولى
ان يقال والحكم في الانشائيات والتقييدات بطابق الواقع ولا يطابقه لان الحكم اما نفس النسبة
التامة او الادعاء بها ولا يوجد شيء من هذين في شيء من الانشائيات والتقييدات اما في التقييدات



فلا في النسبة تامة بين طرفيها واما في الانشائيات فلا لا يتصور فيها المطابقة وجودا وعدمها بل في نفس
الامر اذ ليس فيها في نفس الامر شيء حتى يطابق ما في الذهن ولا يطابقه بل النسبة انما توجد بنفس الانشاء ولهذا يسمى
انشاء قوله لا بد فيها من اتفاق النسبة الى يقع منه ان الاتفاق والانتزاع جزء من القضية وليس كذلك فينفي
ان يقال لا بد فيها من النسبة الحكيمة او وقوعها او لا وقوعها ويمكن التصريح بان يراد لا بد في العلم بما في اتفاق
النسبة قوله ان كانت ثبوت مفهوم لمفهوم آه قيل المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات
اعلم ان تسمية القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبه حكيمة لثبوت الحمل في بعض احوالها وهو
الموجبات وكذا تسمية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم آخر وسلبه متصلة وتسمية ما يحكم
فيها بثبوت مباينة مفهوم عن آخر او سلبها منفصلة لوجود الاتصال والانفصال في الموجبات واما
تسميتهما بشرطية فلو جرد الشرطية في المتصلة صيرحا وفي المنفصلة معنى لان قولنا العدد اما زوج
واما فرد في حق قولنا ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا وان كان فردا فلا يكون زوجا قوله ومن هذا يعرف آه
ولو قال بدله فلاولى تسمى شرطية متصلة والثاني تسمى شرطية منفصلة كما قال واما شرطية متصلة
آه لكان اولى اذ لم يعرف تمام الانقسام الشرطية الى قسمين واما ان احدهما متصلة والاخرى منفصلة
فلا قوله الجزء الاول آه المراد بالاوليه ما هو بالطبع او اعلم قها هو بالطبع وبالوضع حتى يدخل فيه موضوع
الحكيمة التي هي حكيمة فعلية مثل ضرب زيد فنقول المحكوم عليه والمحكوم به يدل الجزء الاول والثاني لكان اظهر
قوله وان تأخر وصفا كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة وقولنا بحد في الخبر في مثل هذا
انما هو رعاية جانب اللفظ من حيث النحو قوله وقها علم ان القضية آه وفيه ما في قوله ومن هذا يعرف
ان الشرطية اما متصلة فتذكر قوله ان كان الحكم فيها بالاتفاق وهو ادراك النسبة واقعة اى مطابقة
لما في نفس الامر والانتزاع وهو ادراك ان النسبة ليست بواقعة اى ليست بمطابقة لما في نفس الامر سواء كان
هو الادراك موافقا للواقع وما في نفس الامر ولا خيتم اول الغضاي الكاذبة ايضا هذا اذا اراد بالنسبة
مورد الايجاب والسلب وهو ادراك ههنا ولما اذ كانت النسبة التامة الخبرية فالاتفاق
ازعان النسبة الايجابية والانتزاع اذعان النسبة السلبية قوله ولما على غيره اى على غير موضوع
مشخص وهو الموضوع الغير المشخص فيكون كليا فان بقي فيها كمية آه قوله ولما في الشرطيات
اى هو في الحملات واما في الشرطيات فان كانت الحكم آه قوله والاوضاع فهي الاحوال الحاصلة
للمقدم بحسب اجتماع مع الامور الممكنة الاجتماع مع وان كانت هي محالة في نفسها فاذا قلنا كلما كان



زيدنا كان حيوانا فغناه ان لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابت مع كل وضع يمكن ان يجامع
 انسانية زيد كونه قائما او قاعدا او كائنا او ضاحكا وكون الشمس طالعة وغير طالعة الى غير ذلك
 قوله التقسيم غير حاصري تقسيم القضية الى الشخصية والمحصورة والمهملية غير حاصر لعدم ذكر
 الطبيعية فيه مع انها قضية جملة حكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم كقولنا الانسان نوع والحيوان
 جنس قوله القضية المستعملة في العلوم هي الشخصية قد تستعمل في الانتاجات وان كان قليلا
 فلذا ذكرها قوله طرأ وعكسا اي ثبوتا وعدمه قوله في زمان مستشعر اي في زمان ما اي في بعض الزمان
 الغير المعينة قوله كعكسا اي قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه التضايف اي
 مما يكونان فيه معلولى علم واحد وهو التوليد بينهما في هذا المثال ولما ان لا يكون كذلك اي لا يكون
 الحكم بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء سواء كان صفات اقتضاء في الواقع او لا يكون فلا حاجة الى
 تأويل عدم الاقتضاء عدم العلم به لوضع الابرار الذي سيجي قوله ولا نغني بالاقضاء الا ذلك الظاهر
 ان المراد بالاقضاء في هذا المقام عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما لآخر لا لعدم الانفكاك
 كيف ما اتفق وان لم يكن احدهما ملزوما للآخر على ما يشعر به التسمية وهذا الاقتضاء انما يتحقق
 بين العلم والمعلوم وبين معلولى علم واحد ولا يتحقق بين معلولى علمتين متغايرتين على ما لا يخفى
 وكون ناطقة الانسان وناطقة الحمار كذلك محل بحث قوله على الدائمة اعم من الضرورية الدائمة
 قضية تكون نسبة المحول الى الموضوع فيها ايجابا او سلبا بالدوام من غير اعتبار ضرورة والضرورة
 قضية تكون النسبة فيها ايجابا او سلبا بالضرورة وهي استحالة الانفكاك بينهما كقولنا دائما
 او بالضرورة كل انسان حيوان دائما او بالضرورة لا شئ من الانسان بحج وتوجيه الايراد ان دوام
 ثبوت المحول للموضوع كونه ممكنا معلول لعلة دائمة فيكون ذلك الثبوت ضروريا ايضا فكما
 حصل الدوام حصل الضرورة فلا تكون الدائمة اعم من الضرورة وتقرر الجواب بان المراد بعدم اعتبار
 الضرورة في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها لاعتبارها في نفس الامر اعلم ان النسب الاربعة
 متحققة بين القضايا بحسب صحتها وتحققها لا بحسب حملها على شئ كما عرفت في موضع فحق
 اعمية الدائمة من الضرورية ان كل مادة يصدق فيها الضرورة يصدق فيها الدائمة ايضا
 وليس كل مادة يصدق فيها الدائمة يصدق فيها الضرورية وتوضيح ان كل مادة يصدق فيها
 الحكم بنسبة المحول للموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم بنسبة اليه بالدوام وهو ظاهر

وليس

وليس كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبة اليه بالضرورة لجواز ان تكون النسبة دائمة ولا تكون ضرورة
 حتى يرد عليه ما ورد وما عوان اريد بعدم اعتبار الضرورة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها لان كل مادة يوجد
 فيها الدوام يوجد فيها الضرورة لما ذكره وان ان الممكن مادام دامت علته التامة فيكون ضروريا وتو
 اعتبر بالغير فلو لم يلاحظ فيها الدوام من غير ملاحظة الضرورة تكون دائمة ولو لم يلاحظ فيها الضرورة تكون
 ضرورية فكما صدقت صدقت فتساويا وقيل في بيان الاعمية ان الضرورة استحالة الانفكاك
 والدوام شمول النسبة لجميع الازمان والاقوات وان كان الانفكاك ممكنا فتصدق الدائمة في مادة
 امکان الانفكاك دونه الضرورية وفيه ان هذا انما يتم اذا اريد بالضرورة ما هو بالذات ولما اذا اريد
 بها ما هو اعم بالذات مما هو بالذات وقها بالغير فلا اذا لا يوجد الدوام بدونه الضرورة وان كانت بالغير
 لما ذكرنا انما قوله كذب فيها سالبة لامتناع اجتماع التقيضين وكذا الكلام في كل سالبة مع موجبيتها
 قوله وصدق فيها سالبة منع الخلو لان العناد لو كان في الصدق فقط اي لا يكون في الكذب يصدق فيها
 رفع العناد في الكذب وهو سالبة منع الخلو قوله وصدق فيها سالبة منع الجمع لان العناد لو كان في الكذب فقط
 اي دونه الصدق يصدق فيها رفع العناد في الصدق وهي سالبة منع الجمع قوله وكذا من جانب سالبتهما
 اي كل مادة صدق فيها سالبة منع الجمع كذب فيها موجب لامتناع اجتماع التقيضين وصدق موجبة
 منع الخلو وكل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب فيها موجبة وصدق موجبة منع الجمع قوله صدق
 بين تقيضهما منع الخلو لانه اذا لم يصدق بينهما منع الخلو يلزم الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم
 صدق العيين لامتناع ارتقاء التقيضين وقد كان بينهما منع الجمع هذا الخلف قوله وبالعكس
 اي كل شيئين صدق بين عيينهما منع الخلو صدق بين تقيضهما منع الجمع لانه اذا لم يصدق بينهما
 منع الجمع يلزم الجمع بينهما وهو يستلزم الخلو عن العيين لامتناع اجتماع التقيضين وقد كان
 بينهما منع الخلو هذا الخلف قوله لكن هذا اي صدق منع الخلو بين التقيضين عند صدق منع الجمع بين
 العيين وبالعكس بعد الاتفاق في الكيف اي بعد اتفاق التقيضين القضييتين اي القضية الحاكمة
 يمنع الجمع بين العيين والقضية الحاكمة يمنع الخلو بين التقيضين في الايجاب والسلب بان تكونا
 موجبتين او سالبتين قوله فالصادقة سالبة المتفق في النوع اي سالبة منع الجمع بين التقيضين
 عند صدق موجبة منع الجمع بين العيين وسالبة منع الخلو بين التقيضين عند صدق موجبة منع الخلو
 بين العيين وعليك بخرج الامثلة قوله وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء العبارة الصحيحة

وقد يكون المنفصلة ذات اجزاء حوله ان ينسب عدد الى عدد اى ان يكون زيادته بالنسبة الى عدد آخر ونقصانه
ومساواته كذلك لان مساواة العدد للعدد المفارقة له غير موجودة وللعدد الغير المفارقة له مساوات
تقتضى المفارقة بين المتساويين قوله لا يرد بهاج اى حين اذا قيل العدد اما زايده او ناقص او مساو
من كسوره التسعة الصواب بترك التسعة اذ ليس له عدد كسور تسعة ولعله اراد الاشارة الى ان
الكسور تسعة ليست الا وهو النصف والثالث والرابع والخميس والسادس والسبع والثمن والتسع والعشر
فوقع فيها وقع قوله كاشى عشرة فانه نصف التسعة وثلاثا وهو الرابع وربعا وهو الثلثة وسدسا وهو
الاثنان والمجموع خمسة عشر وهو زايده على اثنى عشر قوله والتناقص ناقصا الى العدد التناقص بالمجموع من
كسوره عنه يسمى ناقصا كالاربعة فان له نصفها وهو الاثنان وربعا وهو الواحد والمجموع ثلثة وهو
ناقص عن الاربعة والعدد المساوى ما يجمع من كسوره اياه يسمى مساويا كالسبعة فان له نصفها وهو
الثلث وثلاثا وهو الاثنان وسدسا وهو الواحد والمجموع ستة والصواب ان يقال بذلك قوله والتناقص
والمساوى وينقص ويساوى اذ لا وجه لصحة العطف تأمل ويمكن ان يراد بهما المعنى اللغوى
اجزاء لها على غير ما هي له اى العدد لما زايده الاجزاء عليه او ناقصا عنه او مساويا له وقيل العدد الزائد
ما زاد على المجموع من كسوره والتناقص ينقص عنه والمساوى مساواه لكن المشهور ما فى الشرح
لا يتركب بشئ من المنفصلة من اكثر من جزئين اى اعلم ان القوم ذكروا في عدم تركب المنفصلة من اكثر
من جزئين وجوها ثلثة احدها ما ذكره الشارح وهو اولى الوجوه على ما يظهرون ثنائيتها ان المنفصلة
المركبة من اكثر من جزئين اما منفصلة واحدة او متعددة فان كان اتفانى فلا كلام فيه ولا فائدة
في ذكر تركبها من اكثر من جزئين ولا سبيل الى الاول لامتناع كون قولنا العدد اما زايده او ناقص او مساو
منفصلة واحدة اذ لو كانت منفصلة واحدة يجب ان يتبعين جزآن منها الحكم بينهما بالانفصال
فاذا فرضنا ان احد جزئيهما قولنا العدد اما زايده فالجزء الاخر اما احدهما باقيتين على التعيين او لا على
التعيين فان كان احدهما على التعيين تمت المنفصلة به وبقى الآخر زايده او ناقصا وان كان احدهما
لا على التعيين كان التركيب من حلية ومنفصلة على معنى اما ان يكون العدد زايده اما ان يكون ناقصا
او مساويا فلم يكن منفصلة واحدة كذا قال بعض اشرافىين واقول كون التركيب من حلية ومنفصلة
بذلك المعنى لا ينافى في كونه منفصلة واحدة على ما لا يخفى على من له ادنى تمييز وثالثها ان تركبها من اكثر
من جزئين يستلزم المحال وذلك لان كون العدد في مثال المذكور مثلاً زايده يستلزم كونه غير ناقص

لاستلزام



لاستلزام عين كل واحد منهما تقيضى الآخر بحكم منع الجمع وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لاستلزام
تقيضى كل واحد منهما عين الآخر بحكم منع الخلو فليعلم ان يستلزم كونه زايده مساويا لان مستلزم المستلزم
مستلزم وهو محال لامتناع الجمع بينهما وكذلك كونه غير زايده يستلزم كونه ناقصا لامتناع الخلو عنهما
وكونه ناقصا يستلزم كونه غير مساو ولا امتناع الجمع بينهما فكونه غير زايده يستلزم كونه مساو وهو محال
لامتناع الخلو عنهما وهذا الوجه مختص بالمنفصلة الحقيقية ولا يجري في مانعة الجمع ومانعة الخلو
وجواب الشارح جواب عن كل من الوجوه الثلاثة على ما لا يخفى وانما لم يذكر الوجهين الاخرين لما بينهما مما
ذكرنا قوله والحق ان المراد بالانفصال الى آخره المقال اه اقول يمكن ان يكون المعنى من قولنا اما زائد
او ناقص او مساو مثلاً ان مجموع لا يجمع في العدد ولا يخلو العدد عن واحد منها اعم من ان يكون بين كل
جزئين انفصال او لا يكون لان كل جزئين منها لا يجمعان ولا يرتفعان وان كان محتملا وهذا
المعنى انفصال واحد وقد وجد بين المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى من قولنا اما ان يكون هذا الشئ لا جزا
او لا جزا او لا شئ او لا حيوانا ان المجموع لا يرتفع عن هذا الشئ ومن قولنا اما ان يكون هذا الشئ جزا
او شئ او حيوانا ان المجموع لا يجمع على هذا الشئ مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين
فيهما فليكن المراد ذلك ولا تخالفا فيه بشئ من الوجوه المذكورة اذ كل منها مبنى على اعتبار الانفصال
بين كل جزئين منها كما يعرف فليكون تركبها من اكثر من جزئين بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر قوله
يخرج اختلافهما اى اختلاف القضييتين بالحمل والشرط بان يكون احدهما حلية والاخرى شرطية
سواء كانا موجبتين او سالبتين او مختلفتين بالايجاب والتسلب وبالعدول والتحصيل بان يكون
احدهما محطلة والاخرى معدولة سواء كانتا موجبتين او سالبتين او مختلفتين او لا اختلاف
بالحمل والشرط والعدول والتحصيل يشتمل جميع الصور المذكورة قوله وغيرها اى الحمل والشرط
والعدول والتحصيل مثل الاتصال والانفصال والاطلاق والتعقيب الى غير ذلك قوله فان تقيضى
الشئ سلبه اه لما كان في زعم البعض ان بين الشئ وعدوله تناقضا والتحقيق غير ذلك اشار جوابا
الى بيان ترسيغه فقل فان تقيضى الشئ سلبه لا عدوله بناء على ان المتناقضين هما المفهومان
المتماثلان لذاتهما اجتماعا وارتقاعا والشئ مع عدوله وان كانا متماثلين اجتماعا لكن ليسا متماثلين
ارتقاعا عند عدم الموضوع اللطام الا ان يفسر المتناقضان بالمفهومين المتماثلين لذاتهما اما في
التحقيق او الانتقاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا فسر احدهما الى الآخر كان في نفسه اشتد
بعدا عنه من جميع مملوءه فيكون الشئ وعدوله كالانسان واللات انما متناقضين لكن

لكن ذلك التفسير بعيد غاية البعد وبهذا المعنى قيل رفع كل شيء بقيضه سواء كان رفعة في نفسه او عن
شيء آخر بقى ههنا ان النقيض بمعنى السلب المستلزم للتناقض الحقيقي ليس منحصرا في القضية بل يكون في
المفرد ايضا وبيان ذلك ان الارتفاع مفهوم صواب الانسان ومفهوم سلبه وقياسا الى ذات واحدة
لم يكن اجتماعها فيها ولا ارتفاعها عنها لان كل مفهوم سواء كان مفردا او مركبا عليه ان الانسان او يصدق عليه
انه ليس بانسان فهذا الاعتبار هو مفردان متناقضان كما ان القضيتين اللتين هما محمولاتهما
متناقضتان والقوم يسمون الانسان المأخوذ بهذا الوجه تقيضا بمعنى السلب فالقولون
بما خلا من القضيتين ليس صحيحا مع خروج تناقض المفردات عنه ويمكن ان يجاب عنه بان مفهوم الانسان
المأخوذ بهذا الوجه وان كان تقيضا بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الانسان في قوة
تناقض العقول بافتراض تناقض الحقيقي بين المفردات الى تناقض القضايا فلذلك عرفوا
التناقض باذ اختلاف القضيتين وصرح بعضهم بانه لا تناقض في التصورات كذا حقيقة المرتضى
قد سطره في حاشيته التبريد واجيب عنه بوجه آخر وهو انه ليس مرادهم هنا تعريف مطلق التناقض
بل تعريف التناقض بين القضايا لان قياس الخلف الذي هو عكس في اثبات العكس وانتاج الاقضية
لما لم يكن موقوفا على التناقض بين القضايا لم يتعلق غرضهم الا به لان عموم المباحث انما يكون
بالنسبة الى الغرض قوله لعدم الاثبات اي حين عدم الموضوع لا امتناع الاثبات على غير الثابت
من حيث انه غير ثابت كما عرف في مباحث عدول القضايا وقد قران المتناقضتين هما المفهومان
المتماثلان لذاتهما اجتماعا وارتفاعا قوله لانها مع اعتبار الحكم لا يكون مؤداة فيها انها مفردة ولكن التناقض
فيها في قوة تناقض القضايا على ما مر قوله لانه الى الاختلاف بالايجاب والسلب يكون مستقلا في
ذلك الاقتضاء ولا يكون محتاجا الى اخر فانيما تحقق ذلك الاختلاف بقيض صدق احديهما
وكذب الاخرى قوله فيخرج به الشيطان اللذان وكذلك خرج قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسان حيوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس حيوان مما يكون الاقتضاء
المذكور فيه بخصوص مادة لا لانه فان الحكمين قد يكذبان والجزئيين قد يصدقان كما سبق
ولو كان الاقتضاء للذات لما اختلفت المقضييات على ما تقرر في موضعهم قوله ولا يتحقق ذلك
قيل بقيض القضية رفعها بعينها وذلك بايراد كل سلب على لفظها قصد الى سلب معناه ولا حاجة
في تحقق التناقض بين الشيء ورفعه بعينه الى اعتبار شيء من تلك الشرائط فمعتبرون
في تناقض قضايا مساوية لذلك الرفع فيحتاجون في معرفة المساوات الى تلك الشرائط فمأخوذ

نقيض

نقيض حقيقة مستغن عن اعتبار هذه الشرائط كذا في حاشيته التبريد قوله والزمان فان قيل قد تحقق
التناقض في مثل زيد اب لعمرو امس وليس اب له اليوم مع عدم وحدة الزمان قلنا لاننا لم تحقق التناقض
فيه لان حقوق احديهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل بخصوص المادة وذلك لان الابوة صفة لو تحقق
امس تحقق اليوم قوله والصحيح ان المعبر الى اخر الشرح حاصل الكلام في هذا المقام وملخصه ان الصحيح ان يعبر
في تحقق التناقض ووحدة النسبة الحكمية لان التناقض انما يتحقق اذا اورد الايجاب والسلب على
شيء واحد وذلك بان يكون النسبة الحكمية واحدة وترد الوحدات المذكورة اليها لان وحدة النسبة
الحكمية مستلزمة لها وكافية في تحقق التناقض بخلاف الوحدات المذكورة فانها ليست بمستلزمة
لوحدة النسبة وكذا وكافية في تحقق التناقض اذ لو لم يتفق القضيتان في العلة والآلة والفاعل
والمفعول به والمتميز الى غير ذلك لم يتحقق التناقض وان اتفقا في الوحدات الثمانية المذكورة وعلم
ان الوحدات المذكورة شروط لتحقيق وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب فاعتبارها
لاجل تحقيق وحدة النسبة لا لانفسهما حتى لو لم يكن تحقق وحدة النسبة بدونه تلك الوحدات لم
يتوقف تحقق التناقض على شيء منها على ما لا يخفى وبهذا المقدار يعلم ان المعبر وحدة النسبة
قوله والا فلا حصر الجواب وان لم يعبر وحدة النسبة الحكمية فلا ينعصر شرط تحقيق التناقض فيما
ذكره من الوحدات الثمانية بل لابد من وحدة العلة والآلة والمفعول به والمتميز الى غير ذلك ولما
وحدة النسبة فمستلزم اياها ايضا وقيل المعبر وحدة المحمول والموضوع والباقي مردودة اليها
والتعني الشيخ ابو نصر الغارابي بوحدة المحمول والموضوع والزمان وجعل الخمسة الباقية راجعة اليها
وكل منها لا يخفى عن التعسف فان صاحب التبريد قال اذا قلنا الشمس متجففة الثوب الهندي
اي اذ لم يكن الهواء باردا ولا يتجمد اي اذ كان باردا لم يكن عدم برودة الهواء والوجودها جزءا من
الموضوع الذي هو الشمس ولا من المحمول الذي هو قلنا متجففة الثوب الهندي بل كان شرطا في وجود
الحكم وعدمه اذ لو قيل الشمس مع برودة الهواء غير الشمس مع عدم برودة الهواء وقيل تجفيف
الثوب مع البرودة غير تجفيفه مع عدمها حتى يصير الشرط جزءا من احداهما كان تعسفا وكذا اذا قيل
السمويات مسهل التصوي اي ببلادنا ليس مسهل اي ببلاد التراب لم يكن الكون بملك البلاد جزءا
من السمويات ولان المسهل لا يتعسف بخلاف رد الكل الى وحدة النسبة الحكمية كذا في
حاشيته شرح قوله اما في المحصور اه يعني بشرط في تحقق التناقض في المحصور مع هذه الشرائط
شرط تاسع وهو الاختلاف بالحكمة والجزئية قوله لا اتحاد في الموضوع فيها الى في الحكمة



والجزئية لان موضوع الكلية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعضها والجميع غير البعض ولا الممتنع
 الموضوع لم يتخذ النسبة الحكيمه ولا رد الايجاب والسلب على شئ واحد فكيف يتحقق التناقض
 لان المراد بالموضوع في تلك المسئلة الى اى في مسئلة الشرط اتمام الموضوع في تحقق التناقض
 الموضوع في الذكر اى ما اعتبره اعتبار الصندان اى مفهوم الموضوع بدو خصوصية الذات اعني
 ما صدق عليه الموضوع قوله فحكمها حكمها الى اى حكم الماهية حكم الجزئية فنقيض الموجبة الماهية انما هي
 السالبة الكلية والمهمل السالبة ليست الانقيض الموجبة الكلية قوله صار معنى ثالثا وهو
 صيرورة الموضوع محولا والمحول موضوعا قوله اى يجعل الموضوع في الذكر الى الحاصل ان العكس جعل عنوان
 الموضوع محولا وجعل المحول عنوان الموضوع او جعل عنوان المحول عنوان الموضوع وهذا في غير المحليات
 واما على الشرطيات فلا حاجة فيها الى هذا التأويل بل لا فائدة في غير المفصلات على الا ينفى
 والمذكور العكس المستوي واما على النقيض فهو ان يقتصر نقيض الموضوع محولا ونقيض المحول موضوعا
 كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس انسان وانما لم يذكره المصنف لقلة
 استعماله قوله لا يلزم السلب اصلا يعنى ان عكس القضية يعتبر فيه لزومه لها ولهذا عرفه بانها اخفى
 قضية لازمة للقضية بطريق التبدل موافقة لها في الكيف والصدق ولولم يعتبر بقاء الايجاب
 والسلب بحاله لا يصدق العكس في كل مادة يكون المحول مساويا للموضوع اذا خالف الاصل في الايجاب
 والسلب كما في المثالين المذكورين واذ لم يصدق لا يكون لازما قوله فغناه ان يصدق الاصل صدق العكس
 الى فيه ان معناه مع بقاء التصديق الكائن قبل التبدل المذكور بعده يعنى ان كان صادقا في الاصل في اعتقاد
 المخبر يصدق صادقا كذلك لا يصدق صادقا في البتة فيتناول عكس الكواذب ومع بقاء التأكيد الكائن قبل
 وبعده واما في هذا ما ذكره الشارح رحمه قوله يراى كونه التصديق بحاله يعنى محازا بذكر الكل واردة
 الجزئية ان مثل هذا يجوز ان يكون اذا اطلق اللفظ الموضوع لكل على الاجمال على جزء مثلا ان يذكر
 لفظ البيت الموضوع للجواز الابح مع التسقف ويراد به التسقف او الجواز واما اذا ذكر الكل بالفاظ
 تدل على جزئية كل لفظ على جزء فمقتضى ارادة الجزء الموضوع هذه الالفاظ على سبيل المجاز محل محذوف قوله
 اطلاق اللفظ على احد احتمالاته على التعيين الى تعين لقوله معناه ان مجموع التصديق لا لقوله يراى
 كونه التصديق بحاله لان بقاء التصديق والتكذيب لا يحتمل بقاء التصديق فقط بحاله واردة الوجود
 من البقاء لا يناسبه قوله بحاله على الا ينفى والحق ان ذكر التكذيب ههنا وقع استطرادا قوله لجواز
 ان يكون المحول اعم الى ما كان ذكره المصنف في تعليل المسئلة مادة جزئية لا يشبه بها المسئلة الكلية

او مبادىء
 لا اشياء

علمه اشارة على وجه كلى وجعل ما ذكره المصنف كاستدلال على ما هو العادة وحاصل ما ذكره الشارح انه يجوز
 ان يكون محولا للاصل اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحول اعم موضوعا والموضوع الاخص محولا لكون المحل
 فيها بالاخص على الاعم وذلك لا يصدق كليا لعدم صدق الاخص على كل افراد الاعم والاولى ان لا يكون
 الاخص اخص ولا الاعم اعم قوله لوجوب ملاقات عنوان الموضوع والمحول الى اى تصادقا على شئ والا
 لتباينا فلا يصح المحل بالتصادق يعلم صدق الجزئية من الطرفين اى من الاصل والعكس فيعلم صدق الجزئية من العكس
 ولا يعلم صدق الكلية وان كانت صادقة في مادة تساوى طرفي القضية قوله لا نأذا قلنا كل انسان حيوان
 الى تقرر للتعليل بالتمثيل كما سبق قوله والابغض للجرح ان الى اى لم يصدق ولا شئ من الجرح بانسان
 يصدق بعض الجرح انسان لا امتناع ارتفاع النقيضين واذ اصدق بعض الجرح انسان يصدق بعض
 الانسان جرح لان صدق الاصل مستلزم لصدق العكس وهو الخلف قوله او نضمها الى اى نضم هذه القضية
 وهو قولنا بعض الجرح انسان الى قولنا لا شئ من الانسان جرح ونقول بعض الجرح انسان ولا شئ من الانسان
 جرح حتى ينتج بعض الجرح ليس بجرح وهو محال وايضا انما يصدق السلب الكلى اذا لم يتصادق الموضوع
 والمحول في ذات ما واذ لم يتصادقا في ذات ما صدق السلب الكلى من الطرفين قوله لجواز صدق عكس
 احيانا الى اى في مادة تباين الطرفين في السالبة كالمثال المذكور قوله لرعاية حدود القضية فيه الى اى
 موضوعاتها ومحولاتها في عكس المستوى قوله لا ينفى على متبعية ومستغية الى اى على تباين الشئ وطالب
 استنتاجه بعكس النقيض في كنه الحكيمه ففقه تفكيك الضمير او حذف المضاف في التثاني والامر بين هذا
 على تقدير ان يكون متبعية بالعين الماهية من الاتباع واما ان كان من التبع اخذ من المضاعف
 المذروفة منه احدى التائين وهو تاء الفعل فالامر اظهر لكن وجود الاخذ المذكور من اهل العبرة
 غير معلوم ولا ينفى ما فيه من ضعف التجنيس الخطي قوله وهو بالقياس الى اى الباب الرابع بالقياس
 فقاود التصديقات الاقضية ولوقال وهو الاقضية والاشكال وضروبها كان اظهر واولى قوله
 في تعريفه وتسيم الى اى بالقياس الكائن في تعريفه وتسيم قوله جنسي للقياس المعقول والمفروض
 عوالقول ههنا كالقول في تعريف القضية قوله كالعقيدة البسيطة العقيدة اما بسيطة او مركبة لانها
 ان كانت حقيقتها ومعناها على حكيين محاذيين مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة كقولنا كل انسان
 ماضك لانها غافاة معناه ايجاب النحل للانسان وسلبه بالفعل وان لم يشتمل حقيقة ومعناها على حكيين مختلفين
 بالايجاب والسلب فهي بسيطة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس الا ايجاب الحيوانية للانسان وكقولنا
 لا شئ من الانسان جرح بالضرورة فان حقيقة ليس الا سلب الجرحية عن الانسان اذ اقررت هذه العقيدة البسيطة المستلزمة

تدبر
 صحيح



المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها يخرج عن التعريف بعقيد الاقوال واما القضية المركبة المستلزمة
للعكسين فبينا في علم المقال قوله ليس بشرط في تسميتها قياسا بل لو كانت منكورة لكانت
لوسلت لزوم عنها لذاتها قوله اخر يستحق قياسا حرا يخرج الاستقراء الغير التام الى الاستقراء وهو
الاستدلال بالجزئيات المستقراة على الكل الذي يشتمل تلك الجزئيات وهو اما تام ان كانت
جميع الجزئيات مستقراة واما غير تام ان لم تكن كذلك كقولك كل حيوان يتحرك فكل الاسفل
عند المصنع وهو ككل المستدل عليه فاننا راينا الانسان والفرس والهيئة وسائر الحيوانات كذلك
وهو غير تام لان جميع الجزئيات ليست بمستقراة فيه لان التماس خارج عنه لانه يتحرك فكل
الاعلى عند المصنع والاستقراء التام يسمى قياسا مقبضيا وافاد اليقين فلا يخرج عن التعريف
بعقيد اللزوم قوله والتمثيل وهو ان يستدل بجزئتي على جزئتي اخرى لا شتر اكهما في علم
الحكم كما يقل النبي حرام كالحل لا شتر اكهما في علم الحريم وهو الاستقراء الزاكن المراد بلزوم القول
الاخر لزوم العلم بمعنى الجزم واما اذا كان ما هو علم من الظن فلا يخرج عن التعريف بهذا القيد قوله
المستلزم ميتين لاحديهما آة اي مستلزم لكل الجزء يعني ان معنى لزوم القول الاخر عن الاقوال ليس الا ان لكل
قول منها خلا في حصول القول الاخر وفي استلزام الكل للجزء ليس الامر كذلك الا يرى ان حصول الجزء ليس
بموقوف على حصول الكل بل الامر بالعكس فاذا كان كذلك يخرج بقوله عنها عن التعريف وايضا يخرج
ما يلزم منه قول اخر حصول المادة لا عن نفسها اذ المتبادر من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفسه ذلك
الشيء كما في قولنا لا شيء من الانسان يحجر وكل حجر يدور لا شيء من الانسان يجاد كذا قيل لكن هذا
يخرج بقوله لذاتها ايضا قوله عن مثل قياس المساوات الى وهو ما يتركب من قضيتين يكون متعلق
محول اوليهما موضوع الاخر كقولنا مساوي ب مساوي ب فانهما يلزم عنهما مساوي ب لكن
لذاتها بل يعطى ان كل مساوي مساوي للشيء مساوي لذلك الشيء في الصواب ترك لفظ
مثل الا ان يراد بها مادة عنوان المساوات فقط لكنه غير مشهور قوله عن مثل جزء الجوهر الى والمراد بمثل
ذلك ان يكون القضية التي يكون واسطة في اللزوم لازمة لاحدى المقدمتين كمن يكون حدودها
مغايرة لحدود القياس تأمل قوله كما في المساوات والظرفية الى لان مساوي مساوي مساوي
وكذا الظرفية ظرف قوله كما في النصفية والربعية الى فانه نصف النصف ليس بنصف ولا ربع
الربع ليس بربع وكذا سائر الكسور قوله لكان اما هديانا او مصادرة الى اي لولا الاخرية لكانت
النتيجة اما عين المقدمتين فيكون هديانا ولغو من الكلام واما عين احديهما فقط فيكون مصادرة

على المطلوب لا تفككون المعنى جزء من الدليل بان يكون احوى مقدمية وهي مشتملة على الدور المستلزم للمحال
وهو توقف الشيء على نفسه وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمات قوله كذا اجابوا
الى ان يشارة الى ان في الجواب نظرا وجهه ان القضية المركبة تكون قولها مؤلفا من اقوال متى سلمت
لزم عنها لذاتها قوله اخر فيصوق التعريف عليها بلارب والجواب الصحيح ان يقال المراد بالذوم اللزوم
على طريق الاكتساب كحما في تعريف المعرف قوله صورة الى سارة الى جواب ما يتجه على تعريف الاستدلال
من ان يكون النتيجة مذكورة في القياس بالفعل بنا في آخرتها بالمعنى المذكور سابقا وكون نقيضها
مذكورا فيه بالفعل يستلزم ان لا يمكن الصوق بالنتيجة اذ مع التصديق بنقيضها لا يمكن التصديق بها
وتغير الجواب ان المراد بذكر النتيجة في القياس ذكرها بصورتها في اي ذكر اجزائها على الترتيب الذي في النتيجة
بدون اعتبار الحكم فيها وكذا المراد بذكر النقيض ذكر اجزاء النقيض على الترتيب الذي في النقيض بدون
اعتبار الحكم الا ترى ان النتيجة محملة للصدق والكذب والمذكور في القياس لا يحتملها قوله موضوع
المطلوب الى اعلم ان النتيجة من حيث تفرعها على القياس وحصولها منه تسمى نتيجة ومن حيث انها يطلب
بالقياس يسمى مطلوبا والمراد بالمقدمة ههنا هي القضية التي جعلت جزء قياس وتسمية الموضوع
والمحول جدا لكونها طرفين للقضية والحد في اللغة الطرف قوله لانه في الغالب اقل افراد ويجوز ان يكون
تسمية الموضوع اصغر للتشبيه قليل الافراد بقليل الاجزاء وكذا تسمية المحول اكبر لاجزاء ان يكون تشبيه
كثير الافراد بكثير الاجزاء قوله لانها ذات الاصغر ويجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء واداء
للتأنيث وكذا الكلام في وجه التسمية بالكبرى قوله تشبيها لها بالهيئة اي تشبيه المعقول بالمحسوس
والمقدار عبارة عن الامتداد الطولي والعرضي والعقوى قوله يقتضي حكم حكم المطلوب اي حكم الواسطة وذكر
التصريح بتأويل الوسط والمراد بحكم الواسطة الحكم على الاصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصله الحكم باندرج الاصغر
في الاوسط وباندرج الاوسط في الاكبر المستلزم اندراج الاصغر في الاكبر واذ كان بديهي الانتاج يكون
اولي الانتاج فيسمى شيئا اوليا لذلك قوله في اشرف مقدمية فكانت لها اشرفية بهذا الاعتبار
فقدم على سائر الاشكال الباقية اي التلوية الاخيرة فلما كان ثانيا قوله لا شتما لها على موضوع المطلوب
الى والموضوع اشرف من المحول لانه الذي لاجله يطلب المحول قوله وهو الكبرى لا شتما لها على محول المطلوب
الذي يطلب لاجل الموضوع فيكون احسن من الموضوع قوله اذ لا شتم له اصلا مع الاول آة لما غفرت آياه
في كلتا مقدمتيه فكان بعيدا عن الطبع حيا حتى اسقط بعضهم من جهة الاعتبار فاخرج عن جميع محمول ربا

اذ لا خامس فصاعدا فهو مع ايجاب النتيجة الى اى صدق ايجابيا ومع صدق سلبيا لان صدق قولنا كل
 انسان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق
 السلب وكذا صدق قولنا لا شئ من الانسان يحج ولا شئ من الفرس يحج مع صدق السلب وصدق قولنا لا
 لا شئ من الانسان يحج ولا شئ من الناطق يحج مع صدق الايجاب وايضا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسا
 وجميع افراد الناطق مع قطع النظر عما في نفس الامر لا يستلزم ثبوت الناطق للانسان ولا عدم ثبوت
 وكذا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان وجميع افراد الفرس لا يستلزم ثبوت الفرس للانسان ولا عدم
 ثبوت له وهو ظاهر والنتيجة لا بد ان تكون لازمة للقياس ذاته وللشكل الثاني شرط آخر وهو كونه
 الكبرى اذ لو اهلالم يستلزم الشكل الثاني النتيجة كما ذكر قولنا لا شئ من الانسان يفرس وبعض
 الحيوان يفرس او بعض الناطق يفرس وقولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق يفرس او بعض الناطق يفرس
 ولعل المقصود التفتي بذكر احد الشرطين لا شئ من الانسان يفرس والعلة وجميع شروط الاشكال بهذه العلة
 ولو صور كل منها بمثال اطلع عليها واعلم انه لما كان الشكل الاول واردا على النظم الطبيعي وكان
 مستورا في هذا الغرض وكان الشكل الثاني لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده الى الاول
 في الاستنتاج به بخلاف الثالث والرابع اهم المقصود بالاول والثاني حيث تعرض لبيان شرط
 انتاجهما ولما كان الشكل الاول مستحقا بمزيد الاهتمام بقصدي لبيان ضروريه ايضا فان قلت
 اين تعرض لبيان شرط الشكل الاول قلت حيث بين ضروريه يعرف بالتأمل فضروريه الثاني
 اربعة على مقتضى الشرطين قوله يقتضي ستة عشر ضروريا الى بناء على انه لا غيرة للشخصية والطبيعة
 في الانتاجات والا فالقياس يقتضي اربعة وستين ضروريا حاصل من ضروريه الصفات الثمانية
 الى الكبريات كذلك او بناء على ان الشخصية في قوة الجزئية او الكلية والطبيعة ساوقة عن درجة
 الاعتبار قوله باعتبار النتيجة الى وكذا باعتبار المقدمات لان الموجبتين الكليتين الشرف من الموجبة
 والسالبة الكليتين والمكثيتين اشرف من كلية وجزئية والموجبة الكلية اشرف من السالبة
 الكلية تأمل قوله لان ملزوم الملزوم ملزوم تنبيه وهو ظاهر قوله لان امان ينقسم الى الزوج
 ان قبل التنصيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبل اكثر من مرة واحدة فان انتهى
 تنصيف الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينش فهو زوج الزوج والفرد كالعشرين وقد لا يثبت
 بما ذكره الشارح ان العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اللهم الا ان يقال ان يعزم زوج الزوج

زوج الزوج

زوج الزوج والفرد قوله فلا يخلو شرطية اما ان يكون الى قد عرفت ان القياس الاستثنائي ما يذكر فيه
 النتيجة او يقتضيها بالفعل فظاهر ان النتيجة او يقتضيها لا يجوز ان يكون نفس اخرى مقتضية بل يكون
 جزءا منها والمقدمة التي يكون النتيجة جزء منها شرطية لا محالة فالشرطية لا يخلو اما ان لا يكون
 لا خلة فالمقتضية ينتج بوضع المقدم الى بناء على ان شرطية القياس الاستثنائي قشرط ان تكون موجبة
 كلية لوفورية على ما بين في المطولات فيكون المقدم ملزوما والتالي لازما ولا شك ان وجود الملزوم
 يستلزم وجود اللازم للعكس وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم لا العكس قوله
 اثنان في المتصلة وهو ما في المقدم ووضع التالي واثان في مانعة الجمع وهو ما في اثنان في مانعة
 الخلو وهو ما في ضاعها قوله فيما اذا كان الملازمة الى اي من احدى الطرفين والمساوية كما كان من
 الطرفين قوله قلت المساوية في الحقيقة متلازمان الى واقول الحكم في الشرطية الموجبة اللزومية
 التي هي احدى جزئي القياس الاستثنائي ملزوم التالي للمقدم ولا شعارة للعكس سواء كانت
 المتلازمة من الطرفين او من احدهما فاستثناء عن التالي ونقيض المقدم انما ينتج عن المقدم
 ونقيض التالي في مادة المساوات لخصوص المادة لا الذات المقدمات والمراد بالانتاج هنا ما يكون
 لذات المقدمات بلا واسطة فثبت ان استثناء عن المقدم ينتج عن التالي لا بالعكس واستثناء
 نقيض التالي ينتج نقيض المقدم بدو العكس مطلقا سواء كانت الملازمة عامة او مساوية قوله
 كما يبحث عن الصورة الى ان يبحث عن الصورة يجب ان يبحث عن المادة حتى يعيهم الذهن
 عن الخطاء في مادة العكس ايضا قوله اعم من ان يكون الى سواء كانت تلك المقدمات اليعينية
 ضروريات او مكتسبات من الضروريات اعلم ان الحد الاوسط في البرهان لا بد ان يكون علم
 لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان علم لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا يسمى برهانا
 لمبا لانه يعيد القيمة في الذهن والخارج كما يقال هذا متعفن الاطلاط وكل متعفن الاطلاط
 محموم فهذا محموم فتعفن الاطلاط علم لثبوت المحي في الذهن والخارج جميعا وان كان علم
 للنسبة في الذهن دون الخارج يسمى برهانا انيا لانه يعيد انية النسبة في الخارج دون ثبوتها
 مثل هذا محموم وكل محموم متعفن الاطلاط فهذا متعفن الاطلاط فالحي وان كانت علم
 لثبوت تعفن الاطلاط في الذهن الا انها ليست علم له في الخارج بل الامر بالعكس كما مر قوله وهو
 يخرج الخطاب الى قول مؤلف من مقدمات يقينية يخرجها قوله يشتمل التعرف على العلل الاربعة

الح كركب صادر عن فاعل مختار لا يتولد من علمه مادية وصورية وعلة فاعلية وغائية لان العلة
ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف على الشيء المركب ان كان داخلية فاما ان يكون الشيء معه بالقوة
او بالفعل فان كان الاول فهو العلة المادية كالحطب للسير وان كان الثاني فهو العلة الصورية
كالهيئة السريرية وان كان ما يتوقف عليه الشيء خارجا عنه فان كان مامنا للشيء فهو العلة الفاعلية
وان كان مالا للشيء فهو العلة الغائية وان صدر المركب عن موجب بالذات محتاج الى ثلثة منها
وهي الغائية واما البسيط الصادر عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والغائية فقط والبسيط
الصادر عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياج المركب الصادر عن المختار الى العلة الغائية ليس
بكل على مذهب المتكلمين غير المعتزلة لان الباري تعالى هو المختار عندهم ومع ذلك افعالهم منزوعة عن
الفرض كما بين في موضعهم وقد عدا من لطائف التعريف اشتغال العلة الاربع بان يؤخذ بالقياس
الى تلك العلة مفهومات يصح حملها على المعرف فيعرف بها لان يعرف بنفس تلك العلة الاربع
اذ لا يجوز ذلك لانها مباينة للعلة ولا يجوز التعريف بالمباين قوله بالمطابقة الى كالمطابقة
في الظهور لان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس المؤلف بل عارضة له
منشئة عن التأليف كيف ولو كانت بالمطابقة لا تمتنع حملها على البرهان المعرف لما مر ان
قوله وهي القوة العاقلة لانها وان كانت قابلة للادراكات لكنها فاعلة لتأليفها قوله على و
حاضر في الذهن الى عند تصور الظرف والوسط ما يقرن بقولنا لا حين يقال لا تذكر كالمعتزلة
في قولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث قوله للحس الظاهر الحس الظاهر هو البصر والسمع
والشم والذوق واللمس والباطن هو الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمخيلة
فالحواس عشرة وتسمى المشاعر كونها مواضع الشعور والالاتها قوله وهي المعنى بالجدس الى ان
المبادى والمطالب للذهن دفعة وحقيقتها ان ينسخ المبادى الممتدة للذهن فيحصل المطلوب
قوله فانه تدريجي لان الفكر هو الانتقال من المطلوب المشعور به بوجه ما الى المبادى ومنها بعد الترتيب
الى المطلوب واعلم ان المجربات والحواسيات لا تكونان حجة على الغير لانه لا يحصل له الحس
والجربة المعينان للعلم به قوله يستحيل العقل توأما على الكذب فيما اشار الى ان منشأ
الاستحالة كثرهم ليس الا نقص خبر قوم لا يجوز العقل كذبهم بقرينة خارجية قوله ومصدر حصول
اليقين الى ما يصدق ويدل على بلوغه عند التواتر يعني انه لا يشترط فيه عدد معين مثل خمسة وعشرين
عشر

وشرن



وعشرين او اربعين او سبعين على ما قيل بل منا بطم وقبح العلم بلا شبهة قوله فان العقل يرتب الى
العقل يتصور الانساق بمقتضى ما بين عند تصور الاربع والزوج فيرتب في الخارج الى فهمي فغايا قياسا
معها قوله من خدمات مشهورة وهي قضايا يعرف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما انما
على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما في طباعهم من الرقة كقولنا مراعاة الفضلاء
محمودة واما ما فيهم من الخيبة كقولنا كشف العورة مذمومة واما ما في نفعا لانهم من عادات كمنع ذبح
الجوانات عند اهل الهند وعدم قيم عند غيرهم او من شرايع او آداب كالمور الشرعية وغيرها وربما
تبلغ الشهرة الى حيث تلبس بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع
الامور المعاصرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة بخلاف
الاوليات فانها عمادة البتة قوله ويختلف باختلاف الزمان الى معنى ان قضية ما قد يكون مشهورة
في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وان لكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وآدابهم والحال اهل
صناعة ايضا مشهورات بحسب صناعتهم واعلم ان الجدل يتألف من المسلمات ايضا فكان لا بد
التعرض لها وهي قضايا تلم من الخصم ويبنى عليه الكلام لرفع سوء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين
اهل علم كتسليم الفقهاء اصول الفقه والغرض من الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراكات مقدمات
البرهان قوله معتقدين اما الامم سماوتى من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء واما لاختصاصهم
بمز يد عقل ودين كاهل العلم والرهمة وهي نافعة جدا في امر الله تعالى والشفقة على خلقه والغرض من الخطابة
ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما ينفعهم الخطاب والوعاظ قوله تنبسط
منها النفس اه والغرض من هذه الافعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك ان يكون الشعر
على وزن او ينشد بصوت طيب قوله ولا يكون حقا وكونا شبيهة بالحق اما ان يكون من حيث الصورة
او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فلكوننا الصورة الغرض من التعرض على الجواراة فرس وكل فرس
صقال ينتج ان تلك الصورة صالحة واما من حيث المعنى فكعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة
كقولنا كل انسان و فرس فهو انسان وكل انسان و فرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس
والغاية ان الموضوع المتقدم ليس موجودا في شيء موجود يصدق عليه الانسان و فرس وفائدة
المغالطة تغليب الخصم واسكاته واعظم فائدتها الاحتراز عن المغالطة قال الشاعر عرفنت البشر
لا البشر ولكن لتوقية فمن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه قوله والعهدة هو البرهان قيل في قوله تعالى
ان كسبيل ترك بالحكمة والموعظة الحسنة وحاد لهم بالتى حاشى ان الحكمة كشارة الى البرهان

تقديم



والموعظة الى الخطابة والجهد الى الجهد فيكون كلامنا من هذه النكتة معتمدا عليه في الدعوة الى سبيل الحق
لكن بالنسبة الى نفس المستدل العجوة هو البرهان فقط بلا شك لانه يعيد اليقين بلا ريب بخلاف
الاخرين ولهذا احصر المصنف العجوة في البرهان جعلنا الله تعالى من الواصلين الى الحق لا من التسميعين
وزر فانا بعناية منه الى حق اليقين والمجمل الاول والاخر في الاول والاخر والصلوة
والسلام على رسول محمد في الباطن والظاهر وعلى آله واصحابه المؤيدين
بمعجزة الباهرة قدمت هذا الكتاب بعون الله الملك

الوهاب في يد احمد بن احمد الفاضل الاصفهاني

في شهر محرم الحرام في يوم الخميس

والعشرين في ليلة الاحد

في سنة اربعين وخمسين

اربعين وثلاثين

ومائتين واثنتين

في مدرسة

شيخ عيسى



اللهم اهدنا هداية لا فضل بعدها وارنا في ظلمة لو كنا من الكواكب بعدها
واجعلنا من الواصلين الى منزل صفائك واجنبنا من جنب سوء قضائك
ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ولا ترده مواهبك بعد اذ اعطينتنا
انك انت اكرم الاكرمين وارحم الراحمين وبسبحنا ونسبحك يا اجمعين آمين
بجاه النبي الامين

مسرح الحجة

١٤٢٥
دره



بسم الله الرحمن الرحيم

فصل الرسالة ما يشتمل المسائل العظيمة والملازمة والاشارة على كون الشيء مقتضيا للآخر
 الذي يكون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن والنزوم الخارج مقتضيا للآخر في الخارج الذي قوة
 مستعدة للمعلوم والادراكات التي ما يتركب من الاجزاء وسر الدلالة الالتزام كون الالتزام
 بحالة يلزم من تصور الموضوع في الذهن تصور الجزء الذي لا يرد بالجزء منه دلالة على جزء
 معناه انكر هو الذي يرد بالجزء منه دلالة على جزء معناه المفهوم ما يفهم من اللفظ الذي هو الذي
 لا يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشك في الشيء وهو الذي يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشك
 في الشيء هو الذي يدخل في حقيقة جزئية في الجسم هو قابل للابعاد الثلاثة اجزاء الاصناف ما يندرج
 تحت الاسم الحقيقية والمالكية ما به الشيء هو الذي لا يدخل في حقيقة جزئية في الجسم
 والحكم اسناد امر الى الاخر ايجابا او سلبا في ما يكون جميع اجزائه ذاتيا له ما يكون مرتبا من
 التعريفات المحددة هو الحكم المطابق للواقع الكد هو الحكم الغير المطابق للواقع التعريفية الحالية
 الموجبة المحمول على الموضوع في حقيقة مطلقا اثبات المحمول على الموضوع او سلبه عنه في سالبه
 سالبه المحمول على الموضوع في حقيقة موجبة مطلقا ابقاء النسبة الحكمية في سالبه انتزاع النسبة
 الحكمية الشرعية تعليق شيء على شيء الاصل سلب مغايرة شيء عن شيء الشرعية ما يتركب من
 قضيتين احدهما مقدمة والآخر تال القضية الشرعية المستقلة هي القضية التي حكم فيها بصديق
 تال على تقدير صدق المقدم القضية الشرعية المتصلة التسالبة ما حكم فيها بسلب التالي على تقدير
 صدق المقدم القضية الشرعية المنفصلة هي القضية التي حكم فيها بالتنافي بين الجزئين القضية
 المنفصلة التسالبة ما حكم فيها بسلب التنافي بين الجزئين القضية المتصلة الموجبة
 ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين ايجابا والسالبة ما يكون حكمها على موضوع على موضوع
 غير مسوقة وغير محصورة افراد في صورة ما يكون حكمها على فرد محصور في صورة المنفعة التي
 قانونية تعصم رعايتها الذهن عن الخطأ في الفكر والجزء ما يتركب الشيء عنه وعن غيره
 في علم والتصور الحضور الذهن العدم بالتصور حصول صورة الشيء في العقل الجزئية الجزئية
 هو الذي يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشك في الشيء في الشك ما يكون بين الشيئين فضاء
 خفيف جسم نام حواس متوالة بالارادة الجوع ما يقع بذاته العلم ان الالف في قولنا الانسان

حيوان

حيوان لا يخلو اما ان يكون للحقيقة او للاستغراق او للعهد فان كان للحقيقة يكون قضية
 طبيعية وان كان للاستغراق يكون قضية كلية وان كان للعهد يكون شخصية الامكان
 الخاص هو الذي يكون سلب الضرورة عن الطرفين الامكان العام هو الذي يكون سلب الضرورة
 عن احد الطرفين الشرع صرف العبد جميع ما انعم عليه من السمع والبصر وغيره التي خلق واعطاه
 لاجله حقيقة الانسان الحيوان الناطق حقيقة الواسع الحيوان التعاضل حقيقة الحيوان الحيوان
 الناصح حقيقة الغنم الحيوان الباهر حقيقة الكلب الحيوان الناجح حقيقة الاسد
 الحيوان الذائر حقيقة الزئبق الحيوان التساوي حقيقة الخنزير الحيوان القابع
 حقيقة القردة الحيوان المادى حقيقة الارنب الحيوان الصاخب

اولوب باغ ختن مجلس فرج شد خدني بايان مثال جنت الماوى اولوب دودج ذيل خنزان
 مكرم بركي شهرين دلاطرافندى نام حقايق علمه واقف حقيقت كامل العرفان
 تواضع اليسوب اعلا وادنا يدوب حرمت انى مسرور نشاد ايليه اول خالق الاكوان
 محقق علم الاكادرموزك ايلمش ازير حقايقه دقايقه مكل باجج برهان
 بلا غنم وضاحتلر ساندن اولو جارى كلام كرحلو مغاهيم در ايله مرجان
 ايدرا صيافند اتم رعايت حرمت تعظيم هيش حشنى مشكور ايد اول ولسخ الغفران
 جنان مرغند راحل علمك ربه كى حقا بيلندر بيلدر ايلو ايل وادكار قران
 ايدو طاب ليلدر جنه ليلن ازاله عوز حق برله همان نشر علو ميله موفق ايليه سبحانه
 خدايا بركي شهرين نذكو وايرس عالم قوسيه بر مراد ايله الاى قادر منان
 اوزاند مودنه خامه النجده سته اى وصفي هزاران عجز و فرتله بيان اولو شدر اوزان



مهما وجد في الحاشية والبسملة فاقول
 قضية متصلة لمفردة او غائية



صفحة
 هذا البحث بحث جهة الوحدة
 نتيجة فخذ البحث من اللوازم

اثبات كبرى
 بحث جهة الوحدة من اللوازم
 لانه مرغى للطالب او ينفذ العلم الاجمالي وكل ما هو لازم فهو من اللوازم
 فخذ بحث جهة الوحدة من اللوازم

النتيجة صفح في دفع الظاهر في اخر
 هذا البحث من اللوازم وكل ما هو لازم في اللوازم ثانيا باعلم
 فخذ البحث ايتانه باعلم مراتب
 ويرد المعارضة الحقيقية لقول بحث جهة الوحدة من اللوازم
 لو كان بحث جهة الوحدة من اللوازم لما ذكره الا بهر
 لكنه ترك فخذ جهة الوحدة ليس من اللوازم
 الجواب

يمنع الملازمة مستندا بتوجيه الترك
 لتعلم القسري للمبتدى بحاشية
 في الشرح خصوص الملانة
 في الجملة

كذلك فاشارة على الطالب في



بسم الله الرحمن الرحيم
 حمدك اللهم على الخفّة لي من منح عوارف
 الافاضل وخلّصني من محن عواصف الغضائل
 وصلوة على عامّة من لحقهم اولي الغواضل لا سيما
 على حمد المنفوت باعلى الشمايل المبعوث من
 الكرم القبائل وعلى الواصحاب المهتدين باوضح
 الدلائل وبعد فلما لم ينفعني السائل
 بلعل وعسى عن اقتراح اخ لي في كل صباح ومساء
 ان الكتب فوائد لا تفي بمطالعة الاخوان لفوائد
 الرسالة الاثيرة في الميزان شرعت فيه عدوة
 يوم من اقصر الايام وختمت مع اذان معجزة بعون
 الملك العالم انه ولي كل توفيق وانعام اسمع
 ان من حق كل طالب كسرة تضبطها جهه وحده
 ان يعرفها بتلك الجهة ويحفظ الشعور بما قبل الشرع
 فيها حتى يات من فوات شئ مما يعينه وصور الهمة
 اليه لا يعينه وان يعرف غايتها ليزداد جدا ونشأ
 ولا يكون له عشا وضلالا ولا ان كل علم كسرة تضبطها

جهة واحدة ذاتية باعتبارها تعد مسائلها علما
واحدا وهي كونها باحثة عن الاعراض الذاتية لشئ
واحد وحدة حقيقية او اعتبارية وجهة واحدة
عرضية تتبع الجهة الاولى لكونها آلة واستبانتها
غاية جرى عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف
العلم باحدى الجهتين وغايتها وموضوعها
على التشرع في مسائلها فتقول باعتبار الجهة
الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في
الايصال الى المجهولات او عن الاعراض الذاتية
للمعقولات الثانية التي لا يجازى بها امر في
الخارج من حيث ينطبق على المعقولات الاولى
التي يجازى بها امر في الخارج وباعتبار الجهة
الثانية المنطق قانون يعرف منه صحيح الفكر
وفاسده فاندرج في الاولى معرفة الموضوع على
المذهبيين وفي الثانية معرفة الغاية ثم نقول
لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر والفكر كما

الانبياء والاشقياء
اولى الفضل لان
الانبياء معصومون
عن الزندق وكل من
شانه كذلك لا يحرم
اولى الفضل كما
قال النبي لا تحبهم
الفضل لانهم
وكذا الصفة يكون
ازيدوا معلومة
حسني
ان تكون حلة
وذكر انهم

من الله ط
هذا الكتاب
من الله تعالى
خلق الحق
وخلق الحق
تعالى وتعالى
والله تعالى
في الكتاب

سید محمد بن ابی حمزہ علیہ السلام راوی عن ابی حمزہ

معنی علی الحنفی

ایجاد آفتاب المصطفیٰ
محمد مصطفیٰ



لتحصيل المجموعات التصورية او التصديقية
 كان للمنطق طرفان تصورات وتصديقات
 ولكل منهما مباد ومقاصد فكان اقسام اربعة
 فمباد التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول
 الشارح ومباد التصديقات القضايا واحكامها
 ومقاصدها القياس ثم القياس اقسام خمسة
 يستعملها الصناعات الخمس ووجه التسمية
 ان تركب من اليقنيات سيمى برهاننا ومن الظنيات
 سيمى خطاب ومن المسلمات جدلا ومن الخجلات
 شعرا ومن التشبيه بالظنيات او باليقنيات
 مغالطة والمغالطة اما مسخطة او مشاعبة
 فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب
 المنطق وبعض المتأخرين قد مباحث الالفاظ
 جزء منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف
 ان يلحق الكل بهذه الابواب تسهلا على من
 يريد التشرع في العلوم من الطلاب رتب الابواب
 على وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم مباحث ايساغوجي

ولجاءه

بحث من اللفظ باعتبار فيه
 وضعت المعنى بسبب الدلالة على معلوم

واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة ايساغوجي اي هذا
 باب ايساغوجي اي الكلمات الخمس ولما كان المنقسم
 اليها هو الذاتي والعرضي اللذين هما قسمان من العالي
 القسم من المفرد القسم اللفظ وجب التعرض فيه
 لمباحث اللفظ وتقديمها على غيرها ولما كان فهم
 المعنى من اللفظ باعتبار دلالة عليه وجب التعرض
 والتصدي اولا لذكر تعريف الدلالة وتقييمها
 ومنه يعلم ان المصنف لم يعد مباحث الالفاظ بابا
 من الفن بل ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحث
 فتقوله الدلالة هي كون الشيء محال يلزم من العلم
 به العلم او الظن بشئ آخر او من الظن بشئ آخر
 فالشيء الاول سيمى دليل برهاننا وبرهاننا ان
 لم يتخلل الظن والا فليلا اقتناعنا وامارة الشيء
 الثاني سيمى مدلول وتقييمها ان الاول ان كان
 لفظا فهو الدلالة لفظية والا فغير لفظية
 فوضعية ان توسط الوضع فيها كما لحظ
 والعود والاشارة والنصب والاختفائية



كدلالة العالم على الصانع واللفظية ان كانت بتوسط
 الوضع وضعفية والا فان كانت بسبب اقتضاء
 طبيعية اللفظ التلطف به عند وضع ذلك المعنى
 له كدلالة احواح على السعال فطبيعية ولا ففعية
 كدلالة اللفظ على اللفظ والمقصود بالنظر
 للمنطق الدلالة اللفظية الوضعية على الاختي
 وهو كون اللفظ بحيث متى اطلق يفهم منه المعنى
 للعلم بالوضع ومعنى منقسم الى المطابقة والتفني
 والالتزام كما قال اللفظ الدال بالوضع لا غير
 اللفظ الدال ولا اللفظ الدال بالطبع او بالعقل
 يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لموافقة آياه
 وعلى جزء اى على جزء ما وضع له بالتفني لدلالة
 على ما في ضمن الموضوع له ان كان له اى ما وضع له
 جزء كما ينبغي امثاله اما اذا لم يكن له جزء
 كما في السايط مثل الواجب تعالى وتقدس والنقطة
 فلا يتصور التفني ومنه يعلم ان المطابقة لا يستلزم
 التفني بخلاف عكسه وكذا الالتزام لا يستلزم

كدلالة
 الوضع
 وضعفية
 كدلالة
 الوضع
 وضعفية

المتضمن لان الملزوم ربما كان من السايط ويستلزم
 المطابقة واما استلزامها الالتزام فالامام
 قال به وليس بمحقق وعلى ما يلازمه اى الموضوع
 له في الذهن اى لزوما ذهنيا بالالتزام لانه
 لا يدل على كل امر خارج والا لكان كل شيء دالا
 على كل شيء ولا على بعض غير مضبوطة لعدم الفهم
 بل يدل على امر خارج لان له فالدالات الثلاث
 كالانسان فانه يدل على تمام الحيوان الناطق
 بالمطابقة وعلى جميع اى الحيوان فقط او
 الناطق فقط بالتفني وعلى قابل العلم
 وصنعة الكتابة بالالتزام وفي هذا العلم
 اسئلة ثلثة الاول ان حدود الدالات
 الثلاث يتقصر كل منها بالآخرين في مثل ما
 اذا فرضنا ان الشمس موضوع للحر والشمس
 والصنوء والمجموع فان الدلالة على الصنوء
 مثلا يمكن ان تكون مطابقة وتضمن والتزاما
 فلا بد من قيد توسط الموضوع في كل منها كما فعلوا



احترازاً عن الاستفاض وجوابه من وجهين
 أحدهما أن الأمور التي تختلف باختلاف
 الاعتبارت يراد في تعاريفها قيد الحشيات
 ذكرت أولم تذكر فلما اكتفوا بآدابها
 من غير الذكر في تعريفات الطليات حيث يمكن
 أن يكون شئ واحد جنساً و نوعاً و فضلاً
 وخاصة و عرضاً عاماً كالمملوك جنساً للاسود
 ونوعاً للمكيف و فضلاً للكثيف وخاصة للجسم
 و عرضاً عام للمحيون اكتفى المصنف هنا أيضاً
 و ثانيهما أن ترتب الحكم على المشتق يدل على
 عليه المأخذ فترتب كل من الدلالات الثلاث
 على الوال بالوضع يدل على أن تسمية الدلالة
 مطابقة و تضمنتاً و التزاماً التام هي بسبب كون
 تلك الدلالة دلالة بالوضع لتمامه أو لجزؤه
 أو لمزومه و الثاني أن تعييد دلالة الالتزام
 بالزوم الذهني الحاجة إلى دلالة الغرض من اشتراط
 الزوم تصحيح الاستغال و ضبط الدلالة و حما

حاصلها

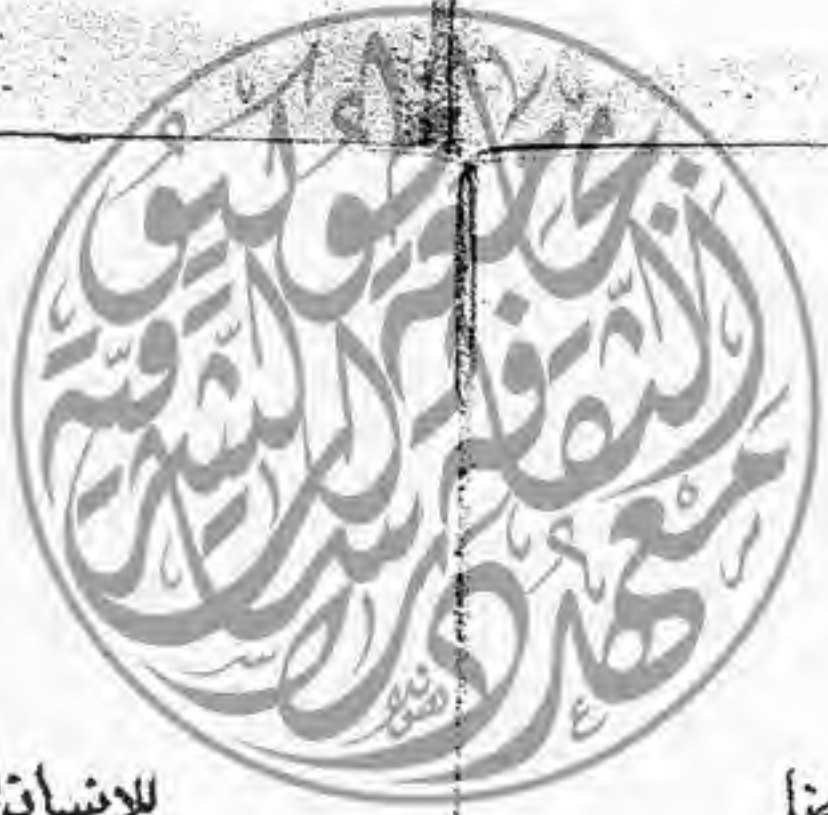
حاصلها أن يأتي لزوم كان والا لم يكن الزوم لزوماً
 وجوابه أنا لا نستعمل حصولها بالزوم الخارجى فأن
 الزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصور المستعمي تصور
 فيتحقق الاستغال و الزوم الخارجى كونه بحيث
 يلزم من تحقق المستعمي الخارج تحققه فيه و لا يلزم
 من ذلك استغال الذهني منه إليه كيف و كونه كان
 الزوم الخارجى شرطاً لم يتحقق الالتزام بدون
 و ليس كذلك فان العجز على البصر التزاماً لانه عدم
 البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً و عدم البصر
 يكون البصر لازماً له في الذهني مع المعاودة بينهما
 في الخارج و الثالث أن قابل العلم و صفة الكتابة
 لا تصح مثلاً للدلول الالتزام لما لا يلزم من تصور
 الانسكح تصورهما فالأولى التمثيل بوجوبية
 الاثنين و جوابه أن الزوم الذهني بين الانسكح
 و القابلية المذكورة الزوم البين بالمعنى الأعم
 و التوفيق المذكور للزوم البين بالمعنى الاخص
 فاشتراط الاخص بوجوب اشتراط الأعم لعدم تحقق

احتراز عن الانتقاض وجوابه من وجهين
 احدهما ان الامور التي تختلف باختلاف
 الاعتبار يراى في تعارضها قيد الحشيات
 ذكرت اولم تذكر فلما انتقضوا كلهم بايرادتها
 من غير الذكر في تعريفات الطليات حيث يمكن
 ان يكون شئ واحد جنسا ونوعا وفضلا
 وخاصة وعرضا كما كالملون جنس للاسود
 ونوع للمكيف وفضل للكثيف وخاصة للجسم
 وعرضا عام للمحيون اكتفى المصنف ههنا ايضا
 وثانيهما ان ترتيب الحكم على المشتق يدل على
 عليه المأخذ فترتب كل من الدلالات الثلاث
 على الدال بالوضع يدل على انه تسمية الدلالة
 مطابقة وقضنا والتزاما انما هو بسبب كونه
 تلك الدلالة دلالة بالوضع لتامه او لجزئه
 او للمزومه والثاني ان تعييد دلالة الالتزام
 بالزوم الذهني الحاجة اليه لان الغرض من اشتراط
 الزوم تصحيح الانتقال وضبط الدلالة وحما

حاصلها



حاصلها بان الزوم كان والا لم يكن الزوم لزوما
 وجوابه اننا لانستعمل حصولها بالزوم الخارجى فان
 الزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصور المستمى تصور
 فيتحقق الانتقال والزوم الخارجى كونه بحيث
 يلزم من تحقق المستمى الخارج تحققه فيه ولا يلزم
 من ذلك انتقال الذهني منه اليه كيف وكيف كان
 الزوم الخارجى بشرط لم يتحقق الالتزام بدون
 وليكن ذلك فان العجز عن البصر التزاما لانه عدم
 البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا وعدم البصر
 يكون البصر لانما له في الذهني مع المعادة بينهما
 في الخارج والثالث ان قابل العلم وصنعة الكتابة
 لا تصح مثلا للدلول الالتزام لما لا يلزم من تصور
 الانسك بصورها فالاولى التمثيل بوجوهية
 الاثنين وجوابه ان الزوم الذهني بين الانسان
 والقابلية المذكورة الزوم البين بالمعنى الاعم
 والتعريف المذكور للزوم البين بالمعنى الاخص
 فاشتراط الاخص بوجوب اشتراط الاعم لعدم تحقق



الاخص بذكر الاعم فيكون المعنى الاعم ايضا
 شرطاً فالتمثيل له لا للاخص وبهذا القدر
 يصح التمثيل فاما كفاية المعنى الاعم لكون الالتزام
 مقبولا وعدم كفايته فثبت آخر وفيه خلاف بين
 الاعم والجمهور كما عرف في الطولات ثم التفظ
 اما مفرد وبسيط واما مؤلف ومركب لانه اما ان
 لا يراد بجزء منه دلالة على جزء المعنى او يراد الاول
 هو المفرد وهو الذي لا يراد بجزء منه دلالة على جزء
 المعنى اعم من ان لا يكون له جزء كهيئة الاستفهام
 او كان له جزء للمعناه كالنقطة او كان للمعناه
 ايضا ولا يراد على جزء المعنى كالانسان فانه
 الالف منه مثلا لا يراد على الحيوان او يراد على
 جزء المعنى ايضا لكن لا يراد على جزء معناه كعبادة
 علما اذ ليس شئ من العبودية والالوهية جزء
 للشخص العلم او يراد على جزء معناه ايضا لكن
 لا يكون دلالة مرادة كالحيوان والناطق علما
 اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئيين

وهذا البسيط
 اصناف
 ٩٥

للانسان

للانسان الجزء للشخص العلم مراد عند العلم العلم
 شئ لا يراد به الا الذات المعينة مع قطع النظر
 عن حقيقة الذات لا يرى انه العلم لو كان غير
 الحيوان الناطق لا يتغير حال العلمية فالمفرد
 خمسة اقسام واما مؤلف وهو الذي لا يكون
 كذلك اي الذي تكون القيود الخمسة متحققة
 فيه كراعي الحياض فان الراعي يراد به الدلالة على
 ذات صدر عنه الرعي والحياض على الاجسام
 المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودي
 يجب تقديم تعريفه يف المفرد فلم يمكنه قلت
 لان القصد بتقدير اللفظ الى التقسيم والتعريف
 ضمنى والتقسيم باعتبار الذات لا المفهوم
 وذات المفرد سابق على ذات المركب والاعلم
 ان المركب والمفرد واقسامهما لانية اقسام
 للمفهوم اولا وبالذات والمفرد ثانيا
 وبالعرض تسمية للدال باسم الدلول غير ان الصنف
 اعتبر التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدئين



واللفظ المفرد اما كل وهو الذي لا يمنع نفسه تصور
 مفهوم من وقوع الشكر كالا انسان فانه
 لا يمنع مفهومه من حيث انه متصور في الذهن
 شكر كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال
 على وجوده كما لو اجبت في او من حيث النظر الى وجوده
 الخارجى وهذا النوع وجهين اما ان لا يكون
 له وجود خارجي حتى يقال في الجوار الشكر فيه
 كالاشي وشريك الباري والما بان يكون له وجود
 خارجي غير مشترك كالشمس ففوقه نفس تصور
 احتراز عنه يخرج امثال ما ذكر من الكلمات
 عن تعريف الكل فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف
 الجزئي فلا يكون مانعا اذ في الاكتفاء بالنفس
 او التصور لا تحصل هذه الفائدة على الا يحذف
 المصنف واما ذكر المفهوم فينبغي ان مورد
 القسم اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم
 واما جزئي وهو الذي يمنع نفسه تصور مفهومه
 عن ذلك اي وقوع الشكر بين كثيرين كزيد مثلا

فانه

فان مفهوم الذات مع التعيين والمجموع من حيث
 انه متصور يمنع الشكر كما يمنع تصور الهذبة
 من حيث تطبيقها على الموجود الخارجى بخلاف
 مفهوم الذات فانه عين حقيقة النوع كما عطف
 في مفهومه فان قلت الجزئي ما لا يمنع نفسه تصور
 مفهومه وقوع الشكر كزيد وعمرو وغيرها
 وكل ما كان كذلك فهو كل فالجزئي كل هذا خلف
 قلت المراد من الجزئي ان كان ماصدا لفظ الجزئي
 عليه من خوريد فلا نسلم الصغرى وان كان
 المراد لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة
 واللفظ المفرد كما اورد في وهو الذي يدخل في
 حقيقة جزئية كالحجون بالنسبة الى الانسنة
 والفوس ان ارد بهما ماهيتهما النوعية جزئيا
 حقيقيان واعلم ان الذاتي تطلق بالاشتراك
 على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا
 فالنوع على الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئية
 وعلى الثاني ذاتي فظاهر تعريف المصنف يشوب الاول

واللفظ المفرد اما كل وهو الذي لا يمنع نفسه تصور مفهوم من وقوع الشكر كالا انسان فانه لا يمنع مفهومه من حيث انه متصور في الذهن شكر كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وجوده كما لو اجبت في او من حيث النظر الى وجوده الخارجى وهذا النوع وجهين اما ان لا يكون له وجود خارجي حتى يقال في الجوار الشكر فيه كالاشي وشريك الباري والما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس ففوقه نفس تصور احتراز عنه يخرج امثال ما ذكر من الكلمات عن تعريف الكل فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور لا تحصل هذه الفائدة على الا يحذف المصنف واما ذكر المفهوم فينبغي ان مورد القسم اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما جزئي وهو الذي يمنع نفسه تصور مفهومه عن ذلك اي وقوع الشكر بين كثيرين كزيد مثلا

جزئية مفهوم

اللفظ المفرد اما كل وهو الذي لا يمنع نفسه تصور مفهوم من وقوع الشكر كالا انسان فانه لا يمنع مفهومه من حيث انه متصور في الذهن شكر كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وجوده كما لو اجبت في او من حيث النظر الى وجوده الخارجى وهذا النوع وجهين اما ان لا يكون له وجود خارجي حتى يقال في الجوار الشكر فيه كالاشي وشريك الباري والما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس ففوقه نفس تصور احتراز عنه يخرج امثال ما ذكر من الكلمات عن تعريف الكل فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور لا تحصل هذه الفائدة على الا يحذف المصنف واما ذكر المفهوم فينبغي ان مورد القسم اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما جزئي وهو الذي يمنع نفسه تصور مفهومه عن ذلك اي وقوع الشكر بين كثيرين كزيد مثلا

اللفظ المفرد اما كل وهو الذي لا يمنع نفسه تصور مفهوم من وقوع الشكر كالا انسان فانه لا يمنع مفهومه من حيث انه متصور في الذهن شكر كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وجوده كما لو اجبت في او من حيث النظر الى وجوده الخارجى وهذا النوع وجهين اما ان لا يكون له وجود خارجي حتى يقال في الجوار الشكر فيه كالاشي وشريك الباري والما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس ففوقه نفس تصور احتراز عنه يخرج امثال ما ذكر من الكلمات عن تعريف الكل فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور لا تحصل هذه الفائدة على الا يحذف المصنف واما ذكر المفهوم فينبغي ان مورد القسم اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما جزئي وهو الذي يمنع نفسه تصور مفهومه عن ذلك اي وقوع الشكر بين كثيرين كزيد مثلا

لفظ الذاتي يطلق على معنيين وما يطلق على معنوية فهو لفظ مشترك واللفظ المشترك لا يراعى الا المعنى الواحد

بأن هذا التعريف مستلزم لعدم حصر القسم الذي الاقسام وكل ما هو كذا فهو باطل ويكمن من الصغرى فان كل من للكبرى مع تسليم الاول



ويمكن حمل على الثاني بالتأويل بان يراد بالذات
غير الخارج فان حمل على الظاهر يكون المراد بالذات
حين ما شاع في التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاده
مظهرا ولم يكتب بالمضمر وان امكن حمل المضمر
على الاستفهام لكن الغالب في المضمر اعادة المعنى
الاول واحديث اعادة الشيء معرفة فاصل
بعد عن كثرة المقربين وان حمل على التأويل
المذكور فالذات في مخرج التقسيم جاز
على اصل اعادة الشيء معرفة واما عرضي
وهو الذي يخالفه اي لا يدخل في حقيقة
جزئية باحد المعنيين اي بان لا يكون جزء
او بان يكون خارجا كالضابط بالنسبة الى

معناه المقام الضمير
تنبيه على المغايرة

الانسان فانه خارج لان القاعدة ان نوعا ما
اذا كان له خواص مترتبة كالناطق والمتعجب
والضابط فاقد منها يعتبر ذاتيا لان الذات
اقدم فان قلت حقيقة النوع عين الذات
فكيف يكون ذاتيا قلت جواب المشهور ان اطلاق
النوع مفهوم
وكل مفهوم ذاتي
النوع ذاتي
معارضة محتملة
النوع مفهوم
ولا شيء من المفهوم
بذاتي ولا شيء من النوع بذاتي
فالجواب يمنع البري

اللفظ ظهورا
مع ما هو
عربية وهو
مقدم على
سائر اللفظ

الذات

الذات عليه اصطلاح الغوى فلا يقتضي المغايرة
بين المنسوب والمنسوب اليه واقول ان ذات
كما يطلق على الحقيقة كذلك يطلق على ما صدق عليه
الحقيقة واما ايراد الذات ههنا المعنى الثاني
فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه الحقيقة كما
يمكن نسبة جزئها اليه والذات قد سبق بيانها
المراد منه وهو قسم ثلاثة لانه اما مقول في جواب
ما هو او في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الفصل
والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشك فقط وهو
الجنس او بحسب الشك والخصوية معا وهو النوع
ولذا قال اما مقول في جواب ما هو بحسب الشك فقط
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والنفس فان الحيوان
جواب لقولنا ما الانسان والنفس لقولنا ما
الانسان لان اسائل بما هو انما يسئل عن تمام الحقيقة
وليس الحيوان تمام حقيقة الانسان المختصة به
بل تمام حقيقة المشتركة مع النفس فلا يراد من قولنا
فقط واللام يقع قوله وهو اي ذلك المقول الجنس

ولما هو خارج
فهو عرضي
وشرعيات
الصغرى نقول
لانه القاصر
بمعنى الماهية
باعتبار اللفظ مجازا



لان النوع ايضا مقول مجتبى في الجملة فكان المراد
ذلك وان لم يذكره ويرسم بانه كالمقوله على كثير من مختلفين
بالحقائق في جوار ما هو فالكل جنس للجنس شامل
لسائر الكليات والمقوله انما ذكر ليتعلق به على كثيرين
فليس شيء منها مستدركا وانما ذكر على كثيرين ليوضح
بقوله مختلفين بالحقائق وقوله مختلفين بالحقيقة
احترازا بذلك عن النوع وخاصة والفصل القريب
وتخصيص الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جوار ما هو
احتراز عن الفصل البعيد والوضع العام وخاصة

الجنس وانما كان هذا وامثاله رسا لان المقولية
عارضية للكليات والتعريف بالعارض رسم وذلك
لانه الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة
سواء قيل عليها او لم قيل اما المقولية وكونه صالحا
لها فاما يوضح له بعد تقويمه كذا في شرح الاشارة
فلا يلتفت الى ما يقال من انها حدود لكونها امور علمية للسلطان
اعتبارية فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق
الجنس ولا يجوز تعريف العام باحد خاصه قلت ان اراد

هذا التعريف حد
لانه هذا التعريف تعريف
بالامور الاعتبارية
لان هذا التعريف تعريف
الكليات والكمالات
امور اعتبارية

كلما كان لفظ الكلي
علما فلا يكون
الجنس
لانه كونه
فلا يتغير
كلما كان لفظ الكلي
علما فلا يكون

هذا التعريف
تعريف بالعارض
واشارة لانه
مقوله

بعدم الجواز عند اتخاذ اعتباري معرفته وخصوصية
فلم تكن غير مفيدة وان اراد مطلقا فهو ممنوع وذلك
لان الكلي بمفهوم معرفي واعم من مطلق الجنس وباعتبار
عارض هو كونه جنسا للجنس اخص منه فالامر انما جاز
باعتبارين المتغايرين واما مقوله في جوار ما هو
مجبى الشكر او الخصوصية معا كالانسان بالنسبة
التي زيد وعمر واي يكون جوابا عن السؤال عن زيد خاص
وعن فريدي فالانسان جوار لقولنا ما زيد وعمر
لان تمام الحقيقة لكل فرد من افراده المختلفة
بالعوارض المشتركة وهو اي ذلك المقول النوع
ويرسم بانه كالمقوله على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جوار ما هو فذكر الكلي والمقوله على
كثيرين غير مستدرك كما مر وقوله مختلفين بالعدد
دون الحقيقة احتراز عن الجنس وخاصة والوضع
العام والفصل البعيد وتخصيصه بالاحتراز عن
الجنس تحكم وقوله في جوار ما هو احتراز عن الفصل
وخاصة النوع فانها مقولات في جوار اي شيء هو

تعريف المقول
على التعريف بالعرض
اشارة لكونه
مقوله
اشارة لكونه
اقصى القياس

في ذاته او في حده فان قلت الجنس مثال يقال على كثيرين
مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان في جواب ما يزيد وعرو
وهذا النوع وذا النوع فكيف يحترز عنهما قلت
هذا ان ورد فاما يرد على من يحترز عنهما بوصف
الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة اما ههنا فلما نفى
الاختلاف بالحقيقة بقوله ذو الحقيقة يصح الاقتران
عنهما لان الحيوان مثلا لا يصح ان يقع جوابا الا اذا
اشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة. وان اشتمل
معها على المتفقين ايضا على ان وروده عليه في حيز
المتفق ايضا فان صح الجواب بالجنس ناظرة الى اشتمال
السؤال على الحقيقتين المختلفتين والى جعل
المتفقين في حكم الوحدة واما غير قول في جواب ما هو
بل قول في جواب اي شئ هو في ذاته فان السؤال
بأي شئ هو عن المميز فان قيل بقوله في ذاته فعن
المميز الذاتي وان قيل بقوله في عرضه فعن المميز العرضي
وان اطلق فعن المميز المطلق ولذا قال وهو الذي
يميز الشئ عما يشترك في الجنس كالناطق بالنسبة الى الله



تنبهها على ان كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة وهو
مذكور في الشفاء واما المتأخرون فاختلفوا والمذكور
في الاشارات وهو ان الفصل اعم من ان يتميز عن
المشاركات الجنسية او المشاركات الوجودية وهذا
الخلاف مبني على امتناع تركب الماهية من امرين
متساويين عند المتقدمين وجواز عند المتأخرين
فكان المقص اختيار مذهب المتقدمين ولم يذكره في حقه
الكتفاء بما قبله او اشار في الموصفين الى المذهبين
وهو الفصل الرابع ان يميزه عن المشاركات في
الجنس التي لا يصلح جوابا عن الماهية وجميع
مشاركاتها في ذلك الجنس كالناطق والحيوان
والبعيد ان يميزه عن المشاركات في الجنس البعيد
الذي لا يصلح جوابا عن الماهية وجميع مشاركتها
في ذلك الجنس كالحساس والنامح ويرسم بانه كل قول
على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته يخرج بالجنس
والنوع لعدم مقولتيهما في جواب اي شئ هو بل
في جواب ما هو والعرض العام لعدم مقولتيه في الجواب اصلا

اي فاما من شأنه ان يمتنع ويحتمل
لا بد ان يكون له صفة واحدة
للمعروف صفة واحدة لا يخلو على قسم

بما لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة
بما لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة
بما لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة

وكلمة لا يطلق بمعنى لا يمتنع
شيء وايضا كلمة لا يمتنع
لا يمتنع والمفاد ان لا يمتنع
والاطلاق لا يمتنع في ذاته
اصلا في ذاته لا يمتنع في ذاته
بما لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة
بالاعتبار ان اعتبارين
وقوله هو في المراتب الاولى
الماضية الخارجة والماضية
فلا بد ان يكون له صفة واحدة لان
يضاف الى الماهية وهو الماهية

قوله في ذاته يخرج بالخاصة واما العوض ففهم
خاصة وعوض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة
فخاصة وان اشتمل على الحقائق فوضوع عام وباعتبار
هذا التقسيم صارت الخطايا خمسة وان ادرج في تقسيم
آخر على ما قال فاما ان يمتنع انفكاك عن الماهية سواء
امتنع انفكاك عن الماهية من حيث هو كالفردية
لثلاثة او عن الماهية الموجودة كالسواد والحشى
وهو العوض اللازم فالاول لازم الماهية والثاني لازم
الوجود او لا يمتنع انفكاك عن الماهية وهو العوض الفارق
لا يمكن المفارقة سواء وقعت بالفعل بغير كلفة
للمحل وصورة الوجه او بطريقا كالاشباب او لم يقع
اصلا كالغفر الذي لم يكن غناؤه وكل واحد منهما اي
من اللازم والمفارق اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهو الخاصة فاللازم الخاصة كالصاحك بالقوة
والمفارقة الخاصة كالصاحك بالفعل للانسان
ويرسم اي الخاصة بانها كلمة يقال على ما تحت حقيقة
واحدة فقط يخرج بغير النوع والفصل الترتيب وخرجا

حال
انما هو في المراتب الاولى
الماضية الخارجة والماضية
فلا بد ان يكون له صفة واحدة لان
يضاف الى الماهية وهو الماهية



يقوله قولاً عرضياً واما ان يقع كل من اللازم والمفارق
حقائق فوق واحدة وهو العوض العام كالمستفاد بالحق
مثال اللازم العوض العام والفعل مثال المفارق العوض
العام وقوله للانسان وعينه من الحيوان متعلق بهما
وبين العوضين ويرسم بانه كلي على ما تحت حقائق
مختلفة يخرج بغير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله
قوله عرضياً ابواب الثاني في مقاصد التصورات
وهو باب القول الشارح ويراد بالمعروف وسيجي
قولا لان القول هو المركب والمعروف مركب كلياً عند
قوم وغالباً عند آخرين والتصحيح هو الاول لان
المعروف من اقسام النظر الذي هو ترتيب امور فان
كون النظر ترتيب امور معلومة مبني على عدم صحة الترتيب
بالمعروف فلو كان ذلك مبني على عدم الترتيب ولهذا
عرف بعضهم النظر بتحصيل امر او ترتيب امور بل
لان المعروف لا بد فيه من تصور شئ شئ
فيكون مرتباً وهذا معنى قولهم لا بد فيه من ترتيب عقلي
مصحح لا انتقال ولهذا قالوا معنى التناظر

تأويل قوله

اللازم والمفارق
اللازم والمفارق
اللازم والمفارق

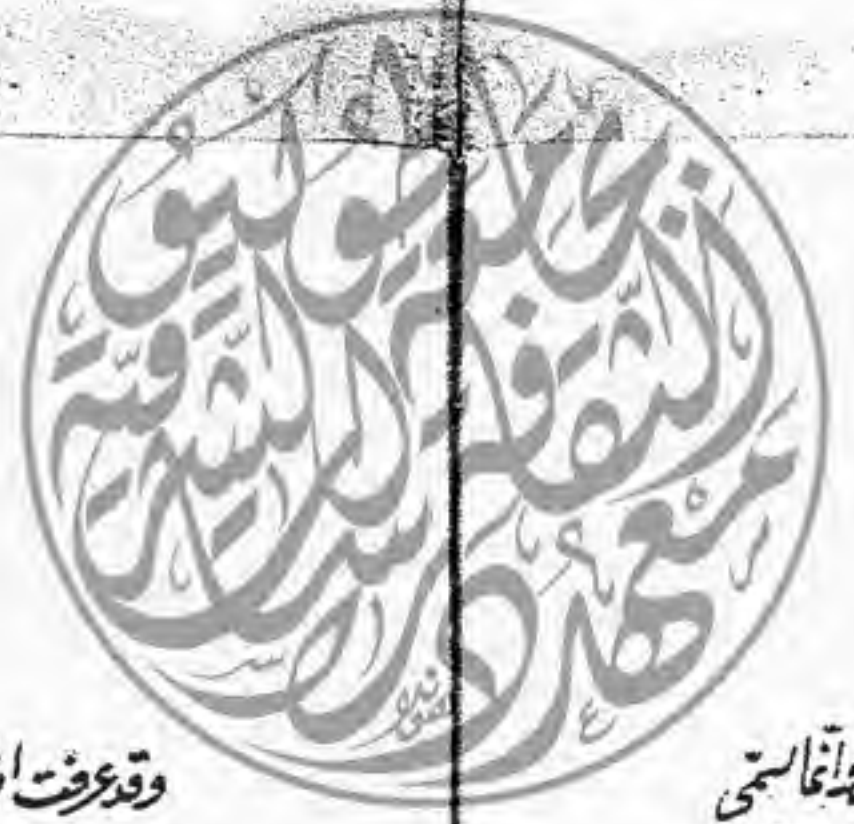
اللازم والمفارق
اللازم والمفارق
اللازم والمفارق

اللازم والمفارق

وإنما إذا
قول بالحق
يراد به ما
الخامس فلا بد
عدم التقابل
٢٠

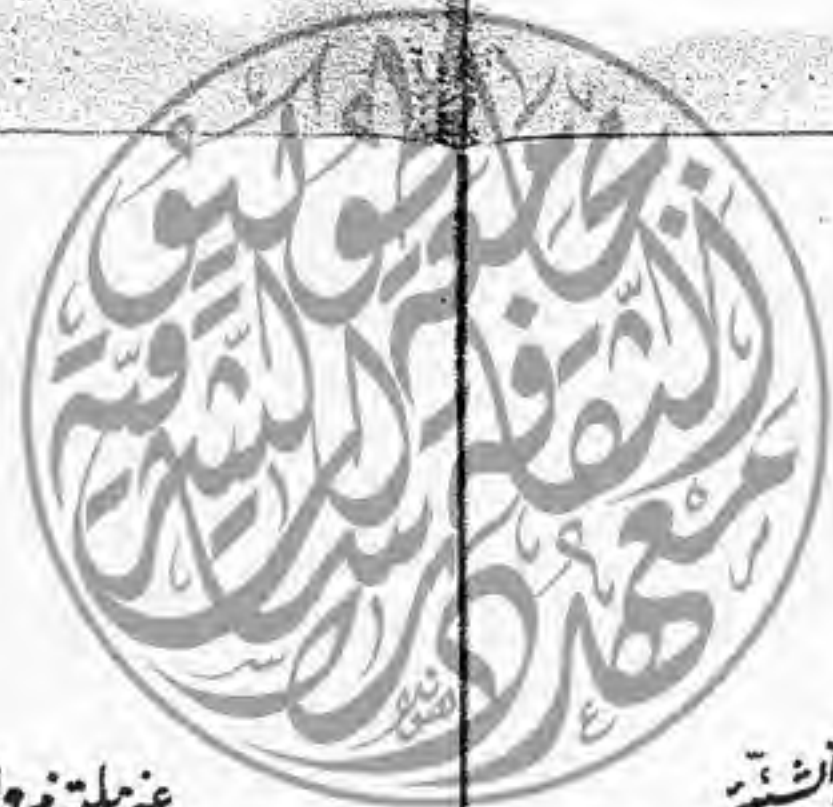
النطق ومعنى الصفاك شئ في الضحك وإنما سمي
شارحا لشرح الماهية أما بكنهها وهو الحد أو بوجه
بميزتها عما عداها وهو الرسم والمعروف ما يكون تصور
سببا لاكتساب تصور الشئ أما بكنهها أو بوجه بميزته
عما عداه فتكونا تصوره يخرج التصديقات وقولنا
لاكتساب يخرج الملزوم بالنسبة إلى لوازم البينة
وقولنا أما أو وليشمل الحد والرسم والتقسيم للمحدود
للحد وعلامة كون الانفصال لمنع الخلو كذا المروي
عن شمس الأئمة الاصفهاني رحمه الله فيل لا يجوز
تقريف المعروف لأنه لو كان للمعروف معرف لزم التسلسل
لايجاب بأن معرف المعروف عينه كوجود الوجود
لأن العينية ممنوعة بل أما بأن التسلسل
غير لازم لأن المعروف المعروف من حيث هو غير محتاج
إلى معرف آخر أما لبداهة أجزاءه أو لكونه معلوما
وكما أنه من حيث هو غير محتاج إلى معرف آخر كذلك
لا يحتاج إليه من حيث هو معرف أيضا لكونه معلوما
باعتبار عارض وهو صدق مطلق المعروف المحدود عليه

دعوه



وقد عرفت أن الخاص يقع معوقا باعتبار غير اعتبار
خصوصيته وأما بان التسلسل في الأمور
الاعتبارية لانقطاعه بانقطاع الاعتبار غير محال
فقد علم بأن القول الشارح أما حد أو رسم لأنه
أن كان مجرد الذاتيات في حد والاف رسم وعرف الحد
بأنه قول دال على ماهية الشئ وهو أن كان يعرفنا
بجميع الذاتيات فحد تام وإن كان ببعضها فخاص
فكونه حدا لأنه مانع عن دخول الاعتبارات والحد المنع
وتعام ونقصه باعتبار الذاتيات فالحد التام
وهو الذي يتركب من جنس الشئ وفصله التام
كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان ولذا قال
وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب
عن جنسه البعيد وفصله البعيد كالجسم الناطق بالنسبة
إلى الإنسان وأما لم يقل أو بفصله فخطأ كالتناطع
في تعريف الإنسان على ما قالوا لأن الناطق مركب
معنى والاعتبار للمعاني فإن كان معناه جسم
أو جوهري لانتطق كان كالجسم الناطق بعينه وإن كان

المطلق
فإن قلت إن
يكون المقوف
استغنى بالحد
المعقود التام
فقد أردت بالحد
وأنما لم يسم
بشأنه في كلام
بعض من الأجل
طريقه



معناه شئ المنطق ومخوع لم يكن هذا لان الشئ
 عارضة والرسم ايضا فسمان تام وناقص لان
 المذكور فيه ان كان جنسا قريبا مقيدا بما يخصه فقام
 لانه يكون اثر يسمى رسما ويكونه مشابها بالحد التام
 في ذلك يسمى تاما وان لم يكن كذلك فناقص لقصا
 عن تلك التمامية فالرسم التام وهو الذي يتركب
 عن جنس الشئ الورب وخواصه اللازمة كالحيوان
 الضاحك بالحق في تعريف الانسان والرسم الناقص
 وهو الذي يتركب عن عرصات مختص بجلتها
 محيطة واحدة سواء لم يختص شئ من اجادها
 او اختصت الواحدة الاخيرة كقولنا في تعريف الانسان
 انه ماش على قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربعة
 عريض الاطراف يخرج مدورا الاطراف كالطيور باري
 البشرة يخرج مستويا البشرة بالشعر مستقيم القامة
 يخرج منحنى القامة فكل من الاوصاف الاربعة يوجد
 في غير الانسان فلما ضحك بالطبع خرج غيره ولا يرد
 ما يقال من انه في بعضها غيبة عن البعض فان ذلك

غير ملتزم

غير ملتزم والعرض التمثيل واما التعريف
 بالضاحك فقط فان اريد به الحيوان الضاحك
 فليس تام وان اريد به الشئ الذي له الضحك
 فمن هذا القبيل واما ان اريد به الجسم الضاحك
 فقد ذكرنا ايضا اعني المركب من الجنس البعيد والخاصة
 رسم ناقص مع ان ما ذكره ليس شاملا له فلا بد من
 التاويل اما بان يقال من باب التغليب او من
 باب اطلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع المركب
 من الذاتي والعرضي عرضي او يقال ذكر ما هو الغالب
 في الوقوع فان قلت الشئ الضاحك مركب من
 العرض العام والخاصة فلا فائدة فيه لان العرض
 العام لا يعيد التميز ولا الاطلاق على الذاتي
 والتعريف لاحد الغائدين ومثل التعريف
 بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك ان حقا
 وان كذا في اعتذارك عن شئ اذا قيل اما الحق
 الحقيقي بالقبول فان التصور مع العرض العام
 والخاصة اقوى من التصور مع مجرد الخاصة وكذا



التصور مع الفصل والخاصة اقوى من التصور
مع مجرد الفصل فكيف لا يكون لها فائدة فالقبط
ان التعريف بمجود الذاتيات بمجموعها ختام
وبعضها ختم ناقص والتعريف لا بمجود الذاتيات
فبالجنس العويب والخاصة رسم تام وتغيره رسم
ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل والخاصة
والخاصة مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة
كل منها رسم ناقص الباب الثالث باب مبادئ
التصديقات وهي القضايا والحكام والقضية
قول يخرج ان يقال لقائله انه صار فيه او كاذب فيه
فالقول هو المركب ملفوظا بجنس القضية الملفوظة
ومعقولا بجنس القضية المعقولة وباقي العيود
يخرج المركبات الانشائية طلبية كانت او غيرها
والتعديدية لان هدف القول وكذبه مطابقة
حكمه للواقع او للاعتقاد اولهما معا وعدمهما
ولا حكم في الانشائيات والتعديديات لان
الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة
اي في الخارج

ماضي

ماضي او حالا او مستقبلا ولا اداء في الانشائيات
والتعديديات وهي اما حالية كقولنا زيد كاتب
او ليس بكاتب واما شرطية لان القضية لا بد فيها
من اتعاك النسبة الحكيمة او انتزاعها والنسبة
ان كانت بثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القائلة
بالاتعاك او سلبها حالية وان كانت بثبوت مفهوم
عند ثبوت مفهوم آخر او مبينة مفهوم عن آخر
فالقضية القائلة بالاتعاك او انتزاعها شرطية
ومن هذا يعرف ان الشرطية ايضا اما متصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتها موجود
حكم فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع
وكقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع
واما شرطية منفصلة كقولنا العود اما زوج او فرد
حكم فيها بان مبينة فردية العود لزوجيتها ووقت
وكقولنا ليس ان يكون العود زوجا او منفصلا
بمتساويين حكم فيها بان مبينة الانقسام بمتساويين



للموجبة غير واقعة والجزء الاول من الجملة
بسمي موضوعا لانه وضع لان يحمل عليه والثاني محمول
لحملة على الاول والجزء الاول من الشرطية اي شرطية
كانت يسمى مقدما لتقدم في الذكر طبعاً وان تأخر
وضعا والثاني تاليا لتلوم لذلك وقما تعلم ان
القضية حملية كانت او شرطية متصلة كانت
او منفصلة اما موجبة ان كان الحكم فيها بالابتعاد
كقولنا في الجملة زيد كاتب وامكالة ان كان الحكم
بالانتزاع كقولنا في هذا زيد ليس بكاتب وامثلة
الشرطيات قد تقدمت وكل واحد منهما اي من الموجبة
والسالبة اما مخصوصة او محصورة او مهملية
والمحصورة اما كلية او جزئية ففي القضايا مخصوصة
ومهملتان ومحصورة اربع وذلك لان الحكم في كل
من الموجبة والسالبة اما على موضوع شخص وهو
المخصوصة واما على غيرها فان بين فيها كمية الافراد
كلما كانت او بعضا بذكر اسوار في اللفظ الدال
عليها فمحصورة والافهملة واما في الشرطية فان كان

الحكم فيها بالانفصال او الانفصال في زمان معين
فمخصوصة والآفاق بين فيها كمية الزمان جميع
او بعضه فمحصورة والافهملة ففي الجملة الارزمية
والاوضاع في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع في الجملة
والامثلة غير خافية فان قلت التقييم غير حاصر
لعدم ذكر الطبيعية فيه قلت مورد التهمة
القضية المستعملة في العلم والانتاجا وهي
التي يحكم فيها على جزئيات الموضوع لا على طبيعة
كحائتي في المطولات وكل من الموجبة والسالبة
اما مخصوصة كما ذكرنا من مثالها وامكالة ثمرة
كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء اولا واحد من
الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض
الانسان او واحد من الانسان كاتب وبعض
الانسان او واحد من الانسان ليس بكاتب وليس
بعض الانسان بكاتب وليس كل انسان بكاتب
ومن هذا يعلم ان اسوار في الجملة للايجاب الحكم كل
والايجاب الجزئي بعض واحد والتسلب الحكم



لا شيء ولا واحد والتسليم الجزئي ليس كل وليس بعض
وبعض ليس ويعلم في الشرطية ايضاً ان السور
للإيجاب الجزئي دائماً وكلاً أو متى ومهما وما في معناها
وللإيجاب الجزئي قد يكون والتسليم الجزئي ليس البتة
والتسليم الجزئي قد لا يكون وليس دائماً وليس كل
وليس مهما والعرض من ذكر الاسوار التمثيل مائة
الاشتغال في الاستعمال لا الحصر فان قاطبة وكافة
ولام الاستعراق يصح ان يكون سوراً للإيجاب الجزئي
في الجملة اشارة الى الشيخ في الشفاء ولما ان لا يكون
كذلك اي مخصوصة ومستورة وتسمى مهملة الاء
السور فيها تكون في الجملة الانسان ناطق
الانسان ليس ناطق وفي الشرطية ان جاء زيد
واذا جاء زيد فأكرمه والمهملة في قوة الجزئية
لان الحكم على افراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض
افراده متلازمان طرأاً وعكساً وكذلك الحكم في زمان
منتشر مع الحكم المطلق والمتصلة قسمان لانها
أما ان يكون الحكم بالاتصال فيها مبني على الاقتضاء

وهي تسمى لزومية وذلك اما ان يكون المقدم علمه
للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتنهار موجود
او بان يكون التالي علمه للمقدم كعكسها او بان يكون
معلول علمه واحده مخول كان التنهار موجوداً فالعالم
مضني ومنها التضيائف بينهما مخول كان زيد
ابا عمرو فعمرو ابنه واما بان لا يكون كذلك بل يكون
الحكم بالاتصال مجرد الاتفاق وتسمى اتفاقية تكون
ان كان الانسان ناطقاً فالخمار ناطقاً فانه حكم فيها
بالاتصال مجرد الاتفاق بين ناطقة الانسان
وناطقة الخمار لانها خلقا كذلك لان بينهما
اقتضاء واعلم انه معنى عدم الاقتضاء عدم علم
الحاكم بالاتقتضاء لعدمه في قولنا لا زيد ما يقال
من انها لما دامت علتها انتامة فامتنع
انفكاك احدهما عن الآخر ولا نعتي بالاتقتضاء الا
ذلك وبهذا نحل ما اوردوا على انه الدائمة
انتم من الضرورية والمتصلة ثلثة اقسام حقيقة
وما نفع الجمع قولاً وما نفع الخلق قولاً لان انعقاد



اما في الصدق والكذب معا ويسمى حقيقة كقولنا
العدد اثنان زوج او فرد فانهما لا يصدقان ولا يكذبان
وهي مانعة الجمع والخلو معا وهي موجبة سالبها
برفع العناد في الصدق والكذب معا كقولنا ليس
البنت اما ان يكون هذا الانسان كاتباً او تركياً
فانهما لا يصدقان ولا يكذبان معا واما في الصدق
فقط ويسمى مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما
حجر او شجر فانهما لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون
انساناً وسالبها برفع العناد في الصدق فقط
فكقولنا البنت اما ان يكون هذا الشيء لا شجر ولا حجر
فانهما يصدقان ولا يكذبان والا لكان شجراً
وحجراً معا واما في الكذب فقط ويسمى مانعة الخلو
فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يوق
فان الكون في البحر مع عدم الوق يصدقان ولا يكذبان
والا لوق في البحر وسالبها برفع العناد في الكذب
فقط كقولنا زيد اما ان لا يكون في البحر واما ان يوق
فان عدم الكون في البحر مع الوق يكذبان ولا يصدقان

وغيره

ومنه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة كقولنا
الجمع كذبت فيها سالبة وصدق سالبها فمع الخلو
وكل مادة صدق فيها موجبة مع الخلو كذبت فيها
سالبة وصدق سالبها مع الجمع وكذا من جانب
سالبتهما وان كل شيئين صدق بين عينيتهما مع
الجمع صواب بين نقيضتهما مع الخلو والعكس كذلك بعد
الاتفاق في الكيف اي الايجاب والتسلب واما بعد
الاختلاف فيه فالصادق سالبة المستقيم في النوع
وقد تكون المنقضات ذوات اجزاء ثلثة او اكثر
فالثلثة كقولنا العدد اثنان او ثلث او مساو
والكلية اما لم افعل او فعل او فرق والاكثر كقولنا العنصر
اما نار او هواء او ارض او ماء والكلية اما نوع او فصل
او جنس او خاصية او عرض عام ومثال المتن ليعناه
ان ينسب العدد الى عدد كذا فظن فان الزيادة والنقصان
والمساواة لا يرايد بها حينئذ معانيها اللغوية
بل المراد بها معانيها الاصطلاحية فان كل عدد يزيد
المجموع من كسور التسعة عليه يسمى اثنان كما في عشرة



والتناقض ناقصا كالاربعة والمساوي مساويا كالثلاثة
 هذا في المنفصل الحقيقية واما نافع الخلو المركب
 من اكثر من اثنين فليكونا اما ان يكون هذا الشيء
 لا حرا ولا شجرا ولا حيوانا واما نافع الجمع
 فليكونا اما ان يكون هذا الشيء حرا او شجرا او حيوانا
 فان قلت لا يتركب شي من المنفصلات من اكثر من
 جزئين لان الانفصال نسبة واحدة والنسبة
 الواحدة لا يتصور الا بين جزئين ضرورية ان
 النسبة بين امور متكررة لا يكون واحدة قلت
 المراد بتركيب المنفصلات من اكثر من جزئين تركيبها
 بحسب انظار العاقل الحقيقية والافان الانفصال الحقيقي
 في المثال المذكور على الحقيقة بين ان يكون العدد زائدا
 او لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كون
 ناقصا او مساويا فان قلت فما وجه حكمهم ان
 الحقيقية لا يتركب من اكثر من جزئين ومانعة
 الخلو والجمع يتركبان قلت وجهه ان الحقيقية
 اذا ريد بها الانفصال الحقيقي بين كل جزئين منها

فلا يلزم

فلا يلزم يصدق لان الاول من اجزائها الثلاثة
 مثلا اذا تحقق فان تحقق الثاني ايضا ارتفع
 الا انفصال الحقيقي بينهما وان لم يتحقق فان تحقق
 الثالث حينئذ لم يكن بينه وبين الاول انفصال
 وان لم يتحقق لم يكن بينه وبين الثاني انفصال
 واما الاخران فيصدقان وان اريد من الخلو الجمع
 بين كل جزئين من اجزائها كما في المثالين المذكورين
 هذا والحق ان المراد بالانفصال ان كان انفصالا
 واحدا لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلقا
 الانفصال فيتحقق بين جزئين او اكثر في الاقسام
 الثلاثة ولما فرغ من القضايا شرع في احكامها
 على طريقة الاختصار والاقتصار على المطلقات
 على ما هو ذاب الكتاب فقال التناقض اي جملة
 احكام القضايا التناقض وهو اختلاف قضيتين
 يخرج اختلاف المؤيد من كونه عرو ومزود وقضية
 بالايجاب والسلب يخرج اختلافهما بالاجل
 والشرط والعدول والتحصيل وغيرها فان نقض



الشئ سلبه لا عدوله لان الشئ وعدوله يرتفعان وانما يقتضيه
 لعدم الاثبات ولذا يقال لا تناقض في المفردات ^{في رخصان}
 لانها مع اعتبار الحكم لا يكون مفردة وبدونه لا يكون
 سلبا واجبا بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لذاته
 ان يكون احديهما صادقا والاخرى كاذبة فخرج
 شيئا ان لا يقتضي الاختلاف بالاجاب والسلب
 ذلك محال حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان
 او يقتضي ذلك كلفا لالذاته بل بوطئة محورية
 انسان وزيد ليس ناطق فانه اقتضاء الاختلاف
 بذلك صدق احديهما وكذب الاخرى بوطئة مساوية
 المحولين المقضية لان يكون اجاب احديهما في
 قوة اجاب الاخرى وسلب احديهما في قوة سلب
 الاخرى كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب مثال
 للتناقض بين المخصوصتين ولا يتحقق ذلك
 الاختلاف الموصوف الابد اتفاقهما اي القضييتين
 في الموصوف بخلاف زيد قائم وعمر وليس بقائم والمحمول
 بخلاف زيد قائم وزيد ليس بقائم والزمان بخلاف

الضمير راجع الى الاختلاف
 لانه سلب زيد وكونه كاتب
 بجيد في النسخ

سواء كان في
 المحمولى
 او في المحمول

زيد قائم

زيد قائم اي في الليل زيد ليس بقائم اي في النهار والمكان
 بخلاف زيد قائم اي في المسجد زيد ليس بقائم اي في
 السوق والاصناف بخلاف زيد اب لعمر وزيد ليس
 باب بكر والعقوة والفعل بخلاف المحر في الذن مسكر
 اي بالعقوة والمحر ليس بمسكر اي بالفعل والجزء والكل
 بخلاف الزنجي لهوداي بعضه والزنجي ليس بهود
 اي كله والشرط بخلاف الجسم مغرق للبصر اي بشرط
 بياضه الجسم غير مغرق للبصر اي بشرط سواده
 والصحيح ان المعبر في تحقق التناقض وحدة
 النسبة الحكيمية حتى يرد الاجاب والسلب على
 شئ واحد فانه وحدتها مستلزمة لهذه الوجوه
 وعدم وحدة شئ منها مستلزم لعدم وحدة النسبة
 الحكيمية والافلاحيص فيما ذكره لا يرتفع التناقض
 باختلاف الآلة محو زيد كاتب اي بالقلم والوطي
 زيد ليس بكاتب اي الترتيب والعلية محو النجار عامل
 اي للسلطان غير عامل اي لغيره والمفعول
 محو زيد ضارب اي عمر وليس بضارب اي بكر والمميز



من عندى عشرة و اى درهما لى عندى عشرة و اى دينار
الى غير ذلك و بهذا المقدار يعرف تناقض المحصولين
ولما فى المحصول تناقض ايجاب الكلى السلب الجزئى
ونقيض السلب الكلى الايجاب الجزئى ضرورة و لهذا قال
ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية و
ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحمار ولا شئ
من الانسان حيوان بعض الانسان حيوان لا يقال لا
اتحاد للموضوع فيها لان المراد بالموضوع في تلك المسائل
الموضوع في الذكر وهو متصور فالحصول لا يتحقق التناقض
فيها الا بعد احتمالها فاختلافها في العلم لان الكلمتين
قد يكونان قولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الانسا
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واعلم ان المهمل
في قوة الجزئية في حكمها ومن احكام القضايا
العكس وهو ان يصير الموضوع بتشديد الاء لان العكس
يطلق على معينين على القضية الحاصلة من التبدل
انما هو على المصطلق فيهم
ان الشروط للقضية

وقال بعض اشراف
المصنف ايضا بعبارة
في العلم كان اولها
المعنى ايضا اى
يشترط الشرط الثاني
في المحصول
لان من غير انما
على القضية على الاء
وانما لم ان يكون
التي هي من غير
انما هو على المصطلق فيهم
ان الشروط للقضية

اشياء غير انية
المقدرة
ط

المذكور

المذكور وعلى نفس التبدل فلو لم يشدد صا معنى
ثالثا اى يجعل الموضوع في الذكر او ما يقع مقامه
من الشرطية وهو المقدم نحو لا او ما يقع مقامه
من الشرطية وهو التالي والمحمول موضوعا مع تعاقب
السلب والايجاب بحال والتصديق والتكذيب
بحال اما الاول فلان قولنا كل انسان ناطق
لا يلزمه السلب اصلا وقولنا لا شئ من الانسان حمار
لا يلزمه الايجاب اصلا واما الثاني فمعناه ان صدق
الاصل صدق العكس فان كذب الاصل كذب الاصل
كما هو شأن التروم لان كذب الاصل كذب العكس
كما فهم او تقول معناه ان مجموع التصديق والتكذيب
يكون بحال لان كلا منهما يكون بحال وكون المجموع
بحال يراى به كون التصديق بحال اطلاقا لا تقيد
على احد احتملا على التعيين واذا عرفت مفهوم
العكس فنقول الموجبة الكلية لا تنعكس كلية
لجواز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وعدم جواز
حمل الخاص على كل افراد الاعم اذ يصدق قولنا

وهذه المسألة
بشروط الموضوع
مثل الربط
وهذه المسألة
بشروط الموضوع

اشياء غير انية
المقدرة
ط



كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان
بل تنعكس جزئية لوجوب ملاقاته عنوان
الموضوع والمحمول في الموجبة كلية كانت او جزئية
وبالملاقاته تصدق الجزئية من الطرفين لانا
اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسانا
فانا نجد شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان
فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا
تنعكس جزئية بهذه الوجهة كما اشترى والتسالة
الكلمية تنعكس كلية وذلك ببقاء في نفسه ولنزده
بيانا ونقول اذا صدق سلب المحمول عن كل من افراد المحمول
الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل من افراد المحمول
اذا لو ثبت الموضوع لشي من افراد المحمول حصل الملاقاته
بين الموضوع والمحمول في ذلك الورد وقد مر ان الملاقاته
تصح الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق الموجبة
من الطرفين ينافي التسالبة الكلية من احدهما فاذا
صدق قولنا لاشي من الانسان بحج صدق قولنا
لاشي من الحجر بانسان ولا ينعكس الحجر انسان

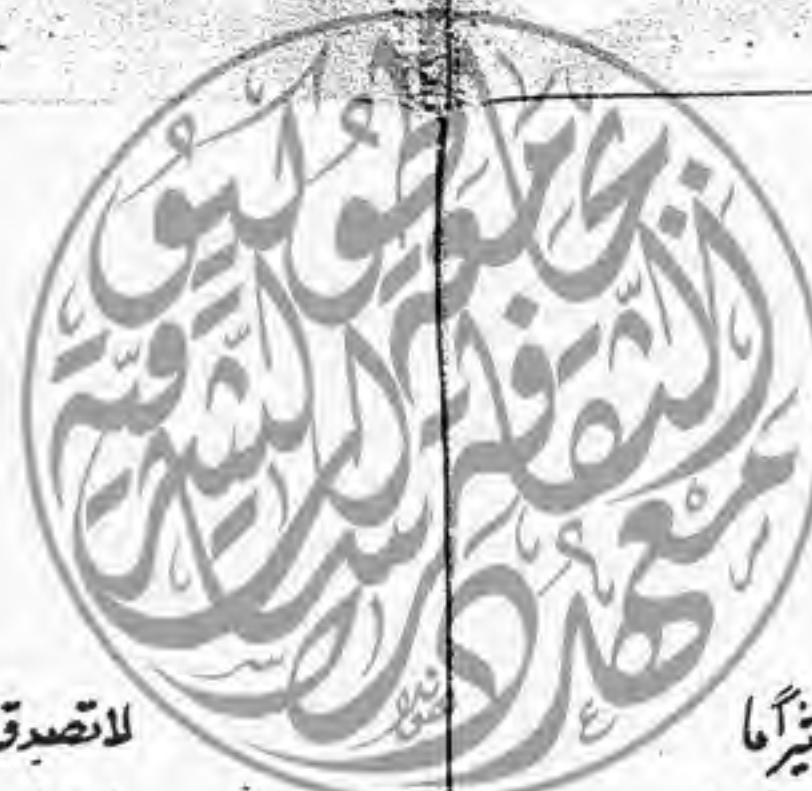
سواء واهم

كل ما يصدق سلب الموضوع
عن كل من افراد المحمول
ثبت الموضوع لشي من افراد
المحمول حصل الملاقاته
بين الموضوع والمحمول في ذلك
الورد وقد مر ان الملاقاته
تصح الموجبة الجزئية من
الطرفين وصدق الموجبة
من الطرفين ينافي التسالبة
الكلمية من احدهما فاذا
صدق قولنا لاشي من الانسان
بحج صدق قولنا لاشي من الحجر
بانسان ولا ينعكس الحجر انسان

بعض

بعض الانسان حجر هذا خلف او غلطها صغرى
الى قولنا لاشي من الانسان بحج حتى يتبع بعض الحجر
ليس بحج هذا خلف والتسالة الجزئية لا انعكس
لرؤيا اذ لو كان لها عكس لزوما تصدق العكس في
كل موضع صدق الاصل وليس كذلك لانه يصدق بعض
الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكس اي بعض
الانسان ليس بحيوان وانما قال لزوما لجواز صدق
عكس احيانا لخصوص المادة فصدق بعض الحجر
ليس بانسان وبعض الانسان ليس بحجر واعلم انه
انما لم يذكر المصنف عكس التقيض من جملة احكام
القضايا لعدم استعماله في العلوم والانتاجات
كما ينبغي من ان الانتاج بوساطة عكس ينعكس
القضية لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس
المستوى لرعاية حدود القضية فيه فان قلت
اذا كان كذلك فلم ذكره في المطولات وطولوا
احكامه تطويلا ليجاد يمتنع من الاعطال والقضايا
قلت لان لفائدة في بيان صدق القضية بوساطة

1



صدق على نقضها كذا قالوا مع ان الشيخ كثر اما
يستنتج بعكس النقيض في كنه الحكمة كما لا يخفى
على متبعة ومتبعية الباب الرابع مقاصد
التصديقات وهو باب القياس وتعرفه وتبينه
القياس قول جنس مؤلف من اقوال يخرج القول
الواحد كالقضية البسيطة المستلزمة لعكسها ^{ببعض} مؤلف من اقوال
مثلا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد ضرورية صحيحة
تأليف القياس من المقدمات متى سلمت صفة اقوال
اشارة الى ان كونها مسلمة في نفس الامر ليس بشرط
تسميتها قياسا فيتناول التعريف القياس الكاذب
المقدمات ايضا لزم يخرج الاستقراء الغير التام
والتعميل فانهما وان سلم الاستلزامان المقصود
لكونهما ظاهريين وقوله عنها يخرج المقدمات المستلزمة
لاحديهما فانهما لا تلزم عنهما اذ ليس للآخرى دخل
فيها لذاتها احتراز عن مثل قبيل المساواة فان
استلزامها بوسيلة مقدمة غيرية حيث يصدق
يتحقق الاستلزام كما في المساواة والظرفية وحش

لا يصدق

لا تصديق فلا يتحقق الاستلزام كما في القضية
والربعية وغيرها وايضا احتراز عن مثل جزء الجوهر
يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر
لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر المستنتج لقولنا
جزء الجوهر جوهر فانه بواسطه عكس نقض الكبرى
اعني قولنا كل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر فهو
جوهر قول آخر هو النتيجة ومعنى آخريتها ان لا يكون
احدى مقدمتي القياس الاقتراني من التصوي
والكبرى او الاستثنائي من الشرطية الرافعة
والواضحة واما ان لا يكون جزء من احدي المقدمات
فيقر ملتزم وانما اشترط الاخرية اذ لولاها كان
اما هذا بنا او مصادرة على المطلوب مشتملة على
الدور المهور عنه فان قلت القضية المركبة
المستلزمة لعكسها وعكس نقضها يصدق عليها
التعريف ولا يسمى قياسا قلت لان سلم فانها
لا يسمى اقوالا اعرفا بل قول واحد كما من اقوال
كذا اجابوا وهو ان القياس قسمان لانه لما اقتراني

والاخرى ان يكون
لها معنى متين

ان لم تكن النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل
 صورة كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 فكل جسم محدث وهو ليس مذكورا في القياس بالفعل
 لانفسه ولا نقيضه بل بالحق لذكر مادة دون صورة
 واما الاستثنائي ان كانت النتيجة او نقيضها مذكورة
 فيه بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار
 موجود مذكورة فيه بالفعل اي بصورته او بقوله
 لكن النهار ليس موجود فالشمس ليست بطالعة فتقيف
 النتيجة الى الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل ولما فرغ
 من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع في
 تقسيم كل قسم من القسمين واحكامه فالقياس
 الاقتراني مشتمل على حدود ثلثة موضوع المطلوب
 ومحموله والمكرر بينهما في القديمتين فنقول المكرر
 بين مقدمتي القياس سمي هذا الوسط لتوسطه
 بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور
 وموضوع المطلوب سمي هذا الصغرى لانه في الغالب



اقل افراد من المحمول فيكون اصغر ومحموله سمي هذا
 الكبر لانه في الغالب اكثر افراد والمقدمة التي فيها
 الاصغر سمي صغرى لانها ذات الاصغر وصاحبة
 والتي فيها الاكبر سمي كبرى لانها ذات الاكبر ومشملة
 عليه وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى سمي
 شكلا تشبيها لها بالهيئة الجسمية الحاصلة
 من احاطة هذا الواحد بالحدود بالمقدار والاشكال
 اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
 وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول لانه يدعي
 الانتاج واورد على نظم الطبيعة فان الطبيعة
 على الاستقلال من اشي الى الواسطة التي تقتضي
 حكمها حكم المطلوب وان كان بالعكس اي موضوعا
 في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا
 كل انسان حيوان وكل ناطق فبعض الحيوان ناطق
 وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا
 كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
 الحيوان ناطق او محمولا فيهما فهو الشكل الثاني



كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس مجنون
فلا شئ من الانسان بفرس وانما كان هذا ثانيا
وما قبله ثالثا لانه هذا يشترك الاول في اشرف
مقدمية فهي الصغرى لا شئ لها على موضع المطلق
وذلك يشترك في اخس مقدمية وهي الكبرى بخلاف
الرابع اذ لا يشترك لها اصلا مع الاول فلهذه هي
الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والوقوف
بينها بحسب الماهية واشرف قدر وموجب الانتاج
ان الاول ينتج المطالب الاربعة الكليتين الموجبة
والسالبة والخزنتين الموجبة والسالبة والثاني
ينتج السالبتين لا الموجبة ولثالث والرابع
ينتجان الخزنتين لا الكلية وبحسب الاشتراط
فللاول بحسب كيف ايجاب الصغرى والكم كلية
الكبرى وللثالث بحسب كيف ايجاب الصغرى
والكم كلية احدى المقدمتين وللثاني بحسب كيف
اختلاف مقدمية بالايجاب والسلب والكم كلية
الكبرى وللرابع بحسب كيف والكم ايجاب المقدمتين

مع كلية الصغرى واختلاف مقدمية بالايجاب
والسلب مع كلية احدى البراهين في المطولات
والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا لخاصته
الاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعي
في كلتا المقدمتين والذي لم عقل سليم وطبع
مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول لانه
لغاية قربة من الاول منقاد باستقامة الطبع
للنتيجة من غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث
والرابع فانها بعيدان عن الاول بالنسبة اليه
ولاشك ان مجموع الاشكال ترتد في الحقيقة
الى الاول بل الى اول الاول بل الى الضروري من
اول الاول كما علم في المطولات وكذا القياس
الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وانما ينتج
الثاني عند اختلاف مقدمية بالايجاب والسلب
اذ لو اتفقتا لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج
وهو صدق القياس الوارد على صورة تارة مع
ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على

ان النتيجة ليست لازمة لذاته الاستحالة اختلا مقتضى الزا
 اما عند ايجاب المقدمتين فكلما كان كل انسان حيوان وكل
 ناطق او فرس حيوان ولما عند سلبها فكلما كان الاشئ من
 الانساب محجول الاشئ من النور او من الناطق محجول الاشئ
 الاول هو الذي جعل اعيان العلوم اى ميزانها والعيان
 الوزن فنورده ههنا لنجعل استورا اى جمعا يكتفى
 به ونستخرج منه المطلوب وضروب النتيجة اربعة
 والقياس يقتضى ثمة عشر ضربا حاصلة من ضرب
 الصغريات المحصورة الاربعة في الكبريات كذلك غير
 ان ايجاب الصغرى لقطع ثمانية حاصلة من ضرب
 التسايتين الصغريتين في الكبريات الاربعة وكلية
 الكبرى لقطع اربعة اخرى حاصلة من ضرب الكبريتين
 الجزئيتين في الصغريتين الموجبتين فبقي اربعة
 اضرب الضرب الاول موجبتان كلتاهما ينتج موجبة
 كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
 محدث الثاني كلتاهما والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية
 كقولنا كل جسم مؤلف والاشئ من المؤلف بغيره فكل جسم ليس

قديم الثالث موجبتان والصغرى جزئية ينتج موجبة
 جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض
 الجسم حادث الرابع موجبة جزئية صغرى وكلية كلية
 كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشئ
 من المؤلف بغيره فبعض الجسم ليس بقديم وانما ثبت هذا
 الترتيب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف
 المحصورات وهو الموجبة الكلية لاشتمالها على شرفين
 الايجاب والكلية والثاني ينتج التسالبة الكلية
 وهي اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الكل لكونه
 من وجود متعددة كونه شاملا ومضبوطا وناقضا
 في العلوم ازيد من اشرف الموجبة الجزئية وليس
 في نتيجة الاربعة شئ من الشرفين والقياس الاقترافى
 خمسة اقسام من وجوه اختلافها اما ان يتركب من جليتين
 كما تر غير مرة واما من متصلتين كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا
 فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض
 مضيئة لان المعلوم المعلوم ملزوم واما من منفصلتين



كقولنا كل عدد فهو زوج او فرد وكل زوج اما زوج
 الزوج او زوج الفرد لانه اما ان ينقسم الى منقسم
 بمساويين او لا ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج
 الزوج او زوج الفرد لان الصادق من المنفصلة
 الاولى ان كان الفردية فهو احد اقسام النتيجة
 وان كان الزوجية فهو منقسم في قسمين كان الصادق
 احد قسمي المذكورين في النتيجة ايضا فيصدق
 النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة قطعا واما
 من جملة متصلة كقولنا كل ما كان هذا انسانا
 فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل ما كان هذا
 انسانا فهو جسم لان الصادق على كل ما صدق
 عليه اللازم صادق على اللزوم قطعا ومن جملة
 ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل
 زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عدد اما فرد
 واما منقسم بمساويين لان المساوي واحد
 المعانين معاندا للآخر واما من متصلة ومنفصلة
 كقولنا كل ما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان

فهو

فهو اما ابيض او اسود ينتج كل ما كان هذا انسانا
 فهو اما ابيض او اسود لان انقسام كل ما يصدق
 عليه اللازم يستلزم انقسام المعلوم فهذه هي
 الاقسام الستة للاقتراقي والمستيفاء البحث في
 تحقيق اتجاهاها الى الطولات واما القياس
 الاستثنائي فلا يخلو من ان يكون شرطية متصلة
 او منفصلة حقيقية او مأنفة الجمع او مأنفة الخلو
 فالمتصلة ينتج بوضع المقدم وضع التالي ويرفع
 التالي رفع المقدم اثنان والحقيقية بوضع كل
 من الجزئين رفع الآخر ويرفع وضع الآخر اربعة
 ومأنفة الجمع بوضع كل منهما رفع الآخر فقط اثنان
 ومأنفة الخلو برفع كل وضع الآخر فقط اثنان
 صار مجموع المنجزات عشرة والعقيدة ستة
 اثنان في المتصلة واثنان في مأنفة الجمع واثنان
 في مأنفة الخلو وهذا هو الكلام الكلي والي بعض ما ذكرنا
 اشار بقوله واما القياس الاستثنائي فالشرطية
 الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عيني



المقدم ينتج عين التالي لانه وجود الملزوم ملزوم
 لوجود اللازم واستثناء نقيض التالي ينتج
 نقيض المقدم لانه عدم اللازم ملزوم لعدم
 الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالي ولا
 استثناء نقيض المقدم شيئا فالاستثناء اعم
 من الوضع ويسمى استثناء العيني ومن الرفع
 ويسمى استثناء النقيض فان قلت هذا
 صحيح فيما اذا كانت الملازمة عامة اما اذا كانت
 مساوية فاستثناء عين كل ينتج عين الآخر
 واستثناء نقيض كل ينتج نقيض الآخر كما قال
 في الفصول لان الحكم قطعي في الصور الاربع قلت
 المساوية في الحقيقة مثلا زمان وكل حكمي من
 الاربع هي الملازمة من الملازمتين الا يرى ان
 استلزام وجود اللازم وجود الملزوم فيها ليس
 من حيث انه لازم بل من حيث انه ملزوم وكذا
 استلزام عدم الملزوم عدم اللازم لان من حيث انه
 ملزوم بل من حيث انه لازم وان كانت منفصلة

هذا زمان

حقيقة

هو حقيقة فاستثناء عين الآخر ينتج نقيض الآخر
 لانه وجود واحد المعاندين صدق استلزام عدم الآخر وهذا في الحقيقة
 ومافيه الجمع واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر لانه عدم
 احدهما يوجب كذا يستلزم وجود الآخر وهذا في الحقيقة
 ومافيه الخلو واللفظ عاكف عن التفصيل والاصل ما ذكرنا
 وعليه التعديل والامثلة غير خافية ومن ابواب المنطق ابواب
 الصناعات الخمس لانه المنطوق كما يبحث عن الصورة يبحث
 عن المادة فلما تم التلويح الى مباحث الصورة اشار الى مباحث
 اليقينية يعني المادة ايضا فقال من جملة الصناعات الخمس البرهان
 انه مباحث وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقينية
 او صورة فيه اعم من ان يكون ضرورية او مكتسبة منها فالقياس جنس يتناول
 ليس بمستغنى الاقيسة الخمسة والمؤلف ذكره ليعلم ان قوله من مقدمات يقينية
 عنه ومباحث وهو يخرج الخطابة والجدل وغيرها وقوله لانتاج اليقينية
 المادة مستغنى غاية ذكره ليشمل التعريف على العلل الاربع فالمؤلف اشار
 الى المصطلحات الى الصورة بالمطابقة والى الفاعل بالاستلزام وهو النوع العاقل
 ولهذا قال والمقدمات مادة ولانتاج اليقينية غاية واليقينيات اقسام
 واشار الى ان الاستلزام لانه حكم العقل اما بالاستعانة من الحسن او معها
 من قولنا اشار الى القريب

وسنة المعومات
 الى اليقينية من قبيل
 نسبة المعومات الى
 العارض

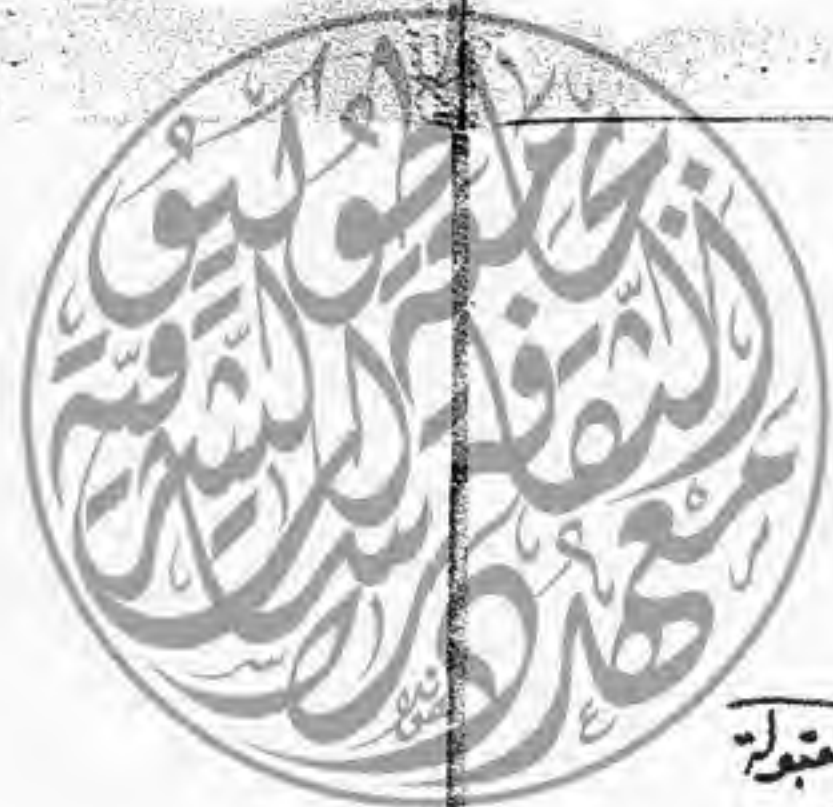
اي المعومات
 اعم



والاول ان لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات
وان توقف فهي قضايا قياساتها معها والثاني ان لا يتوقف
اليقين به بعد الاحساس على شيء او يتوقف والاول للحسوسات
فلا احسالى ان كان للحس الظاهر فهو المشاهدة وان كان للحس
الباطن فهو الوجدانيات وان توقف فالحسن اما حسن السمع
وهو المتواترات فانها يتوقف على حكم العقل بامتناع
تواطئ الخبرين على الكذب او غيره به وان توقف على تكرار
المشاهدة فالجرات فان توقف على الحدس فالجديسيات
هذه اوجه القبط لا الحصر العقلي والى بقاها اشار بقوله
احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
من الجزء فان الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين
منهم وان الجزء اعظم من الكل كما في ذاء العين فهو لم يتصور
الكل والجزء ومشاهدات ويستحي محسوسات ايضا كقولنا
الشمس مشرقة في المدرك بالبصر والنار محرقة في المحسوس
باللمس ومجربات كقولنا السموات مسطحة للصفاء
اذ لم يسهلها لما وقع الاسماء عقيب شربها كليا والاشياء
فيتوقف اليقين فيها على تكرار المشاهدة وحدسيات

اي مقدمات

اي مقدمات يحصل اليقين فيها بسنوح المبادئ والمطالب
للذهن دفعة وهو المعنى بالحدس والاجرة فيها بخلاف
الفكر فانه تدريجي لا دفعي ولذا قد يكون اختلاف الناس
فيه بالسرعة والبطء اما في الحدس فليس الا بالقله والكثرة
لا دفعي كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس بوسيلة
مشاهدة تشكلا في مختلفه في جهات وبعد امتناع
ومتواترات وهي القضايا التي يحكم العقل بها لانها نقلها
تتم بحيل العقل توالموهوم على الكذب ومصدقهم
حصول اليقين كقولنا محمد عليه السلام ادعى النبوة وظهرت
المجرات على يده فانه كعلمنا بالبلدان الثانية والامم
الماضية وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعه
زوج بسبب وطح حاضر في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين فان الذهن يترتب في الحال انا الاربعه
منقسمه بمتساويين وكل ما كان كذلك فهو زوج
فالاربعه زوج والثاني من الصناعات الخمس
الجدل وهو قياس جنس مؤلف من مقدمات مشهوره
فصل ويختلف باختلاف الازمان والامكنه والاول



وغيرها والخطابة فيقال مؤلف من مقدمات مقبولة
عن شخص معتقد فيه كبنى او ولى او مظنون معتقد
فيما اعتقاد ارجح من كل حائط ينشئ من التراب
ينهدم والشعر فيقال مؤلف من مقدمات تنبسط
منها النفس نحو الخرافة سبالة او تنقبض
نحو العسل هرة مهووعة والمغالطة فيقال مؤلف
من مقدمات شبيهة بالحق والىكون حقا ويسمى
سفسطة او شبيهة بالمقدمات المشهورة
ويسمى مشاعبة او من مقدمات وهمية كاذبة
كما يقال ان وراء العالم فضاء لا يناسى وهذه
ايضا ان قول بها الحكيم يسمى سفسطة وان قول
بها الجدل يسمى مشاعبة فالمغالطة منحصرة في
القسمين السفسطة والمشاعبة والجملة اى
اعتمد عليه هو البرهان لا غير لان تحصيل العقائد
الحقة وتزيل بها العقائد الباطلة ليست الاية
ولكن هذا الامر رساله في المنطق سمعتم تمت في يد احمد
بن احمد في شهر ربيع الثاني وما بين والوفى غرة شهر ذي الحجة
١٢٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يفتح به المنطق والكلام كحدا الله الواحد الذي براء الانام وهو نصب جهات ذات على
وحدة على وجود الدهور والاعوام وابهي ما يترجم به البلايل في الحديق، صلوة من تحت يد كلمة
الربوز والرقائق، وهو محمد المبعوث بمجرات الباهرة الى كافة الخلايق، وهذه تحقيقات
شريفة بعبارة رقيقة تسابق معانيها الازدهان بل تزيّنات غامضة تعجب استماعها
الادهان، علقها على المبحث المتداول فيما بين المحققين كالموسم بجهة الوحدة بين المتعلمين
المتشبه على اشارات الى طائيف امور لا يلوح عليها اثر الارتباب والمتضمنة على شياء هي
أم الكتاب وقد كنت متكاثرا في مطالعتها ومجاस्या في مناظرها حتى لم يحف متى شئ من رزوها
وودعت الحجب والتأثير من وجوه كنوزها واطلعت فيها على نكات لا يهدى اليها كبدوى المعالم
الا الالمقى ولا يستشدها الا الاوحدى كقشمت عن ساق الجد لاستخراج نفائس درة قد اجبت
تحت جلايب عباراته واستكشف عرايس غزيرة قد استترت تحت برايق استعاراته صناتا
اليها كالمعنى من استارنا المحقق وهو مخدومنا المدقق كبل عامه ما اورده من فعاذه وحمله
ما ذكرنا من عقايد كجاء بحمد رساله جامعة لغوايه لم يسمع بمثله الاذان وجاوية لغوايه لم
يطشهن انس قلهم ولا جان فان ردها الاغنياء فيستقبلها الاذكياء وبما به التوفيق يورده
ازمة التحقيق اعلم ان القوم اوردوا في اوائل كتب الفن بحثا طويلا وبينوا فيه امور يتوقف التشريع
عليها على وجه البصيرة وتعين في تحصيل الفن وسموه بالمقدمة وطولوا فيه الكلام تطويلا يكاد يمتنع
عن الاحاطة وبهم والاضطراب لتسهيل المتعلم والمفسر رحمه الله تركها راسا وقصر على ما هو المقصود
رومانا الى الاجازة وكون كتاب المبتدى الذي تحصيل قسرى فلا ينفق في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب
الرغبة بل غاية امره ان ييسر المعلم على حفظ ما في الكتاب والشايع لما اراد ان يفيض اثر القوم تنجما
للفائدة وتكميلا للعائدة اورد ما هو ملخص ذلك المبحث ولله قصده بالامر يا معلم اهتماما بشانه
لكونه مناطا لتحقيق كلام القوم فقال اعلم ايها الطالب المسترشد ان من حق كل طالب كثرة الى امور
متكثرة على كانت او غيره مدونا او غيره كائنة تلك الكثرة بحيث تضبطها اي تجعل تلك الكثرة
مضبوطة بحيث لا يشذ منها ما يجب دخولها فيها جهة وحدة اي جهة وامر سببا لوجه تلك الامور
المتكثرة في ذاتها والمعددة في انفسها وتحسن بسببها عدها شيئا واحدا وتسميتها بالهم واحد
وتفردها بالتدوين ان كانت من العلوم مثلا كل علم عبارة عن المسائل المتكثرة المتعددة ومع ذلك
قد عدت علما واحدا وسموه بكم واحد افردوه بالتدوين فلا شك ان هناك امرنا سبب تلك الكثرة
ويرتبط بعضها ببعض ويوطئ بعضها على واحد فذلك الامر هو جهة الوحدة بمعنى جهة

من حق معنى الالاف
و

جهة صارت سببا للوحدة الاعتبارية لتلك الامور الكثيرة فاضافة الجهة الى الوحدة لا تميز من قبيل
اضافة السبب الى المستب فقوله تضبطها صفة للكثرة احتراز عن المسائل المتكثرة المجموع من عدة
علوم متخالفة لانها وان كانت متشابهة في انفسها احكام بامور على اخرى لكن تلك المتشابهة ليست مما
يستحسن بسببها تلك المسائل علما واحدا فمن حق طالب كثرة كذلك ان يتصور كلامها بخصوصها
كما ان من حق كل طالب امر واحد ان يتصوره بخصوصه وقال ابونا وامتادنا صدر المحققين لا زال كاسمه
صدر الفحول مادام العقول ما من كثرة الاولها جهة وحدة تضبطها وتجعلها امر واحد اعتبارا
واقفا مشاركة الامور في انفسها موجودات لكن منها ما اعتبر ضبط تلك الجهة اياها كالمسائل المتشابهة
في امر بعيدة كالصنوع والغاية ومنها ما لم يعتبر كالمسائل الغير المتشابهة في امر بعيدة فقوله تضبطها
لشارة الى جهة وحدة اعتبر ضبطها كما هو المتبادر لا ما امكن ان يعتبر فنخرج بالمسائل المجموع من العلوم
اذ المتشابهة المذكورة وان كانت جهة تضبطها الا انما لم تعتبر لعدم كونها من امر بعيدة بهذا الكلام
محقق لا ريب فيه الا انه مبني على ان المراد بجهة الوحدة الامر الذي صار سببا لوجه الكثرة سواء
استحسن بسببها عدها شيئا واحدا او لا فلا شك ان لا يوجد على هذا كثرة لا تضبطها جهة وحدة
كالمسائل المذكورة وما يقتضي من العجب ان اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا وقال مع ذلك ان قوله
تضبطها جهة وحدة يتد واقع لا احترازي اذ لا يوجد كثرة لا تضبطها جهة وحدة فاعرف وقادور
المقصود بشرح الكتاب على قوله من حق كل طالب كثرة انه لا ينفذ المقصود وهو ان من حق كل طالب المسائل
المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة لان الكثرة كونها مهيمنة في قوة من حق كل طالب بعض الكثرة
فلا ينفذ المقصود وهو ظاهر ويستصعبوا الامر فيه فتنبهوا ان الله بان التنوين في الكثرة للعموم
كما في سورة خيرة جادة وتارة بان المهمل عند علماء البلاغة فيكون في قوة الكلمة دفعا لجمع احد
المشتاويين على الاخر واقول هذا بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب فقط ويكون اضافة
الى الكثرة مجرد تعيين المصنف من غير توقف للشمول في المصنف اليه وجودا وعدما واما اذا اعتبر دخول
السور على مجموع المصنف والمصنف اليه بان يعتبر الاضافة مقدمه على السور فيكون المعنى ان من حق كل من
يصوق عليه هذا المفهوم اي من فهم طالب الكثرة على قياس كل رجل باثني فله ربح لا فاد المقصود افادة طاعة
هذه التحقيقات والقول حقيقة اذ ان الله التمسك بحبل التوفيق فلا تنفع الى اوردوا فانه
وقع اول من وقع فيه من قلة التدبر وتبعه الباقون لمنهم ريع التقليد عن التفكير وهم عيسون انهم من
صنعا البشر ما كانوا يصنعون لو كانوا يعقلون وبالجملة المقصود انه يليق بحال كل من هو طالب الكثرة
ولها جهة تضبطها ضبطا معتبرا ان يعرف اي تلك المطلوبة بتلك الجهة يتصورها بخصوصها يتبين
ما هو من تلك الجهة الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالي بتلك الكثرة وتكون حيث تمتاز عدها

فالعالم الحاصل من تلك الجهة العلم الاجمالي وعلى الوجه السكلي اكثره كونهما جزئيات يتوقف تحصيلها على الوجه الجزئي ومفصلة بالاحساس بها والمباشرة بكل منها على حدة وذات على تقدير مكانه لا يكون الا بعد الشروع في تلك اكثره وتحصيل كل منها فكيف يكون مقدما للشروع فيها والى هذا المعنى اشار بقوله وتحصيل الشعور بها الى العلم الاجمالي بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة بتلك اكثره قبل الشروع فيها اى في تلك اكثره والشروع في الشئ التلبس به ولم يجز ان يرد فخصمها راجع الى اكثره والباء صلة الشعور فيكون على منوال الصائر الاخر لكن قولنا بتلك الجهة محذوف عن اعتمادا على ما سبق ذكره او الصير للجهة والباء للتبعية وصلة الشعور مقدرة وهو قولنا بتلك اكثره وامر التفكير عمل وانما كان تصور اكثره المنبسط بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حيث كل طالبا اذ لولاه فاما ان لا يتصورها اصلا فيمنع طلبها اذ هو توجب النفس نحو الشئ وتوجب النفس نحو المجهول من جميع الوجوه محال واما ان يتصورها لكن لا بخصوصها بل بوجه شامل لها وبغيرها فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب يكون فعلا اختياريا لا يتصور بوجه ارادة يتعلق بخصوص المطلوب فلو لم يتصورها بخصوصها بحيث يتبادر عما عداها بل بوجه عام لم ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد منها فلم يتميز عنده المطلوب عن غيره فلا يتحقق ارادة يتعلق بخصوصها فيمنع الطلب بخصوصها ولن ان دفع الى طلبها من حيث انها جزئية لذلك الوجه العام الشامل لها وبغيرها فحسب ان يؤول الى الطلب الى غيرها فينفوت ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه واما ان يتصورها بخصوصها لكن لا بتلك الجهة بل يتصور كل واحد من تلك اكثره بخصوصه فيقتصر بل يتعد اكثرها بل عدم تناهيهما فعلى هذا التحقيق قوله حتى ياتى اى الطالب من فوات شئ مما يعنيه وهو ما يكون من اكثره المطلوبة وما ياتى من صرف الهمم وشطرنج الزمان الى ما لا يعنيه وهو ما لا يكون منها فيكون كمن ركب متن عياء وجنط خيط عشواء فانه للامر الثاني فيزداد المناسب اما ذكر فرائد جميع الاقسام او الاقتصار على فائدة القسم الثالث وهو التقضي والخلاص عن التفتت بل التفتت اذا التفتى والاثبات في الكلام المقيد يتوجه الى القيد وهو ههنا قول تلك الجهة الا ان يقال ان التفتت يتصور كل بخصوصه يكون اوقاته مصروفا في شرط الطلب الاى هو تصور المطلوب فلم يحصل بعد فلا يتصور العراج منه الى تحصيل المطلوب فينفوت ما يعنيه وهو المطلوب ويضيع وقته فيما لا يعنيه وهو شرط المطلوب فاذا انقضى فيصرف شطرا من الزمان الى تحصيل الشرط

معينه لعدم كونه
سعيه عبثا في
اثناء التحصيل

فربما



فيما لا يسع باقى الزمان الى تحصيل المطلوب او عليه تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب بعد الشروع فيغنى عن الغدات والضياع وبالجملة فائدة الامر الثالث ايضا يغنى الى الامن من الغوات والضياع واما بيان حصول الامن من الغوات والضياع عند معرفتها بخصوصها بتلك الجهة فهو ان تصور مثلا علما براسه فقد يتمكن تمكننا تاما من ان يعلم كل مسئلة ترد عليه انها منه ام لا بولادة حصول مقدمتين كلتيهما حاصلتين من طرق التعريف وعكسه بان يفهم الى صغرى سلة الحصول فيحصل له مطلوبه فذلك مماثل من سلك طريقا لم يشاهده لكن عرف اماراته فانه على بصيرة في سلوكه ومن حق ذلك الطالب ايضا ان يعرف غايتها اى يصوق فائدة مختصة بها في اعتقاد الطالب معنيته ومرتبته عليها في الواقع ومعدته بالنظر الى مشقة تعرض له في تحصيل ذلك اكثره فيصدق بان الشئ الغلاتي فائدتها كماله كان ذلك التصديق جازما او غير جازم فالمعرفة ههنا لكونه بمعنى التصديق لم يعطف قوله غايتها على التميز المطلوب في قوله ان يعرفها بل اعاده تنبها على ذلك وانما كان التصديق بتلك الفائدة المذكورة من حق الطالب اذ لو لم يصدق بفائدة كذا فاما ان لا يصدق بفائدة فيه فيستحيل اقامه علمه والشروع فيه اذ الشروع لكونه فعلا اختياريا لا يمكن بوجه التصديق بفائدة فيه او يصدق بفائدة لكن لا يصدق بما يختص بها بان يصدق بان لها فائدة على الوجه السكلي فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ لا يرجح شئ مما يؤول الى الفائدة ما على سواه حصول تلك الفائدة من كل منها فانبعثت الشوق الى واحد بخصوصه دون واحد ترجيح بلا مرجح او يصدق بفائدة مختصة بها لكن لا يصدق بما هو متعين بان يصدق بان لها فائدة مختصة بها فلا ينبعث منه شوق ايضا الى واحد بخصوصه دون واحد لان اصل الفائدة مشتركة بين جميع الاحوال ومجرد الاختصاص ليس امر شوقيا ينبعث النفس لاجل اليه دون غيره واما كونه تلك الفائدة مرتبة عليها في الواقع ومعدتها فانما هو ليزداد الطالب بعد الشروع جدا اى حبه وجهه على انه تميز ونشاطا اى سروره وتلاذه لوجده ما يتمناه ويعتقد حصوله مما شرع فيه ولا يكون له غيره عبثا بلا فائدة في نظره او عرفا اذ لو اعتقد بما لا يرتب عليه فربما زال اعتقاده في انشاء سعيه لعدم وجده المناسبة بين ما اعتقد ترتبه وبين ما حصل له فيصير عبثا بلا فائدة في نظره وينفع الفتور في سعيه ولو اعتقد بما لا يعتد به مما يرتب لعدم العرف كونه عبثا وبذلك يفرجه ويضعف همته فالعبث مالا يرتب عليه فائدة اصلا



او يرتب عليه ما لا يعتد به ثم اعلم ان كل امر يرتب على الفعل فهو من حيث انه على الفعل ونهايته يستعمل
 ومن حيث انه يرتب عليه ثمرة وينتجته يسمى فائدة فهما يتغايران باعتبار اوجان الافعال الاختيارية
 وغيرها لكن الفائدة منها ما يكون حاملة للفاعل على الاقدام على الفعل فمن حيث انها مطلوبة للفاعل
 تسمى غرضا ومن حيث انها مصدر للفعل لاجل تسمي غائية فالغرض والعلل الغائية مختلفان
 ايضا اعتبارا ومنها ما لا يكون كذلك كالغرض على كثر لمن توجه الى زيارة صديقه وافعاله تعالى
 من هذا القبيل فان لها فوائد حجة ومصالح لا يحصى مع ذلك غير معلل بالاعراض عند اهل الحق كما بين
 في موضع فالمراد بغاية العلم غاية تدوينه وتحصيله ومعنى معرفة غاية العلم ان يعلم غاية رعت المدون
 الى تدوين العلم واعلم ان من حق الطالب ايضا ان يصدق بموضوعية موضوع تلك الكثرة ان كانت
 الكثرة من العلم المدونة ليحصل له زيادة قيمة للمطلوب عن غيره وزيادة بصيرة في شروعه لان تمايز
 وعرض الاستعدادات العلم في ذاتها تمايز معتبر عند القوم بحسب تمايز الموضوعات فلو قال وان يعرف موضوعها
 على وقت ان الموضوع ان كانت من العلم المدونة او لم تقم تفصيلها بالكلية ويستقام تفرع قول جري عادة الحكماء
 قد علم من قولهم تلك الجهة او حصل الالف وما يقال من ان قوله ويحصل الشعور بها سببا الى بطريق ذكر الالزام واردة
 والتحسين لا تحتاج المدون ان بالتصديق بموضوعية موضوع العلم يحصل العلم الاجمال بمسائل العلم فيزود بزيادة معونة
 قال ونقصان تلك جملة العبارة على خلاف ما يتبادر منها لا يفرق من قيد وهو قولنا ان كانت من العلم المدونة
 الجهة هو الموضوع كونه كثرته اعم من العلم وغيرها وبانه لازم اعم كونه لازما بمعرفة بسمه المشار اليها بقوله
 ان يعرف تلك الجهة وللتصديق بغايتها ولا دلالة للقام على الخاص باحدى الدلالات الثلاث
 والقول بان الاخير من مذكوره صيرحا لا يسمي ولا يغني عن جوع واعلم ان المقصود الاصل في هذا
 انه جري عادة العلماء في اول تصانيفهم على تقيم الشعور بتعرف العلوم الى اخره لان كل علم كثرته
 تضبطها جهة ووجه ذاتية او عرضية وكل كثرته تضبطها جهة ووجه من حيث طالبها ان يعرفها
 بها فكل علم من حيث طالبها ان يعرفها ومعرفة بها كونه نظرية يحتاج الى البيان جري عادة العلماء في
 قول من حق كل طالب كثرته اشارة الى اكبرى قدم رعاية بطريق التعليم حيث اتى بالتخصيص بعد
 اسم العلم التعميم في قول ولا تان كل علم من العلوم المخصوصة المدونة كثرته اعم مسائل كثرته لكن لا يلائم
 قوله فيما سيجي باعتبارها تعد مسائل باضافة المسائل الى العلم ولو قال باعتبارها تعد علما واحدا
 كما لو تضبطها اي تلك المسائل الكثرة جهة ووجه وتغيرها شيئا واحدا بعد ان كانت معددة في نفسها ومتكثرة

في ذاتها

بجهة

في ذاتها فذلك اما امر ذاتي على ما اشار اليه بقوله ذاتية فهي مرفوعة على ان صفة جهة ووجه واما امر ذاتي
 على ما سيجي والتصديق في قوله باعتبارها راجع الى الجهة الواحدة الذاتية وتقدم الصلة للاهتمام بالاحصاء والاحصاء
 الاضافي بالنسبة الى جهة الواحدة اذ باعتبار كل من من الجهتين تعد مسائل المتكثرة علما واحدا
 اذ جميع مسائل جميع العلوم متشركة في انها تصديقات واحكام بامور على اخرى ومع ذلك لم يعد علما
 واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعلم بل جعل طائفة وطائفة وعده كل طائفة علما واحدا خاصا
 وليس ذلك الا بوسطة امر ارتباط ببعضها ببعض وصار المجموع به ممتازا عن الطوائف الاخر سواء كان
 ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة الى شيء واحد او غائية بان يتخذ مسائله
 في الغاية جهة الواحدة الذاتية هو الموضوع لكونه امرا ذاتيا لا يكون تلك الكثرة باحثة عن احوالها
 اذ ذلك لكونه خارج عن الكثرة عارضا لها فلا يكون امرا ذاتيا فالتشريح تسامح حيث قال وهي الجهة
 الواحدة الذاتية كونها اي تلك الكثرة باحثة البحث في اللغة التخصيص والتفتيش وفي الاصطلاح
 يطلق على معان ثلث الاول المناظرة والمباحثة والثاني اثبات النسبة الالجابية والسلبية في تعريف الموضوع
 بالاسدلال والثالث حمل الشيء على الشيء واثباته له وهذا هو المراد بكون الكثرة باحثة كون البحث كل علم سيجي
 واقفا فيها لان نفسا باحث وهو ظاهر عن الاعراض الذاتية لشيء واحد اي عن الاحوال المستندة الى
 ذات شيء واحد اما بلا واسطة شيء كحاشي العرض الاولى او بوسطة امر يساوي جزا كان او خارجا فالحكم
 عن دلتها على المحول وسيجي زيادة تحقيق لهذا الكلام نعم كون الموضوع جهة الواحدة باعتبار رجوع
 موضوعات المسائل اليه وكونها باحثة عن احوالها فان قلت هذا حصرا وجهة الواحدة الذاتية في
 الموضوع مع ان المحول ذاتي ايضا يصلح ان يعتبر سببا للوجه باعتبار كون محمولات المسائل المتكثرة
 شيء واحد راجع اليه كما قيل محول العلم ما ينحل اليه محمولات مسائله قلت نعم لكن لم يعتبر المحول في جهة الواحدة
 لكون المقصود من العلم بيان احوال الموضوعات والمحمولات صفة تطلب لذات الموضوعات
 ومن ههنا سمعهم يقولون بما تمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان يبحث في هذا الفن عن احوال
 شيء واحد او شيئا متناسبة وفي ذلك عن احوال شيء آخر او شيئا متناسبة اخرى ولا يعتبرون
 رجوع المحولات الى ما يعقها وتمايزها بتمايزه ولا تلو اعتبار التمايز بالمحول لكان علم واحد علوما
 حجة لاشتماله على طوائف كثيرة من المسائل فان قلت بين لنا ما وجد قولهم العلم هو المحولات المتنسبة
 قلت كانه تشبيه ببيان ان المقصود في العلم نسبة المحولات الى الموضوعات وبيان احوالها

في تعريف الموضوع
 كل علم سيجي
 اعراض الذاتية
 وبه وبه
 علم خصوص من
 والمراد



تفسير سواء كان وحدة ذلك الشيء الواحد المحدث عنه وحدة حقيقية كالعدد للموضوع لعلم الحساب
او اعتبارية بان يكون الاشياء متعددة متناسبة بعدتها امرا واحدا في كائنا في المقادير
المتشابهة فيه لعلم الهندسة وكما للكتاب والسنة والاجماع والقياس المتشابهة في الدليل الذي هو
جنسها لعلم اصول الفقه او عرضي الفقه كموضوعات مسائل الطب المتشابهة في الاستنباط الى الفقه
التي هي الغاية في ذلك العلم وكما لمعلومات التصورية والتصدقية المتشابهة في الاصل الى المحصولات
التي هي عرضي لهما العلم المنطوق عند من يقول موضوع المعقولات الثانية فهو واحد وحدة حقيقية
كذا قيل وفي بحث وتبسيطها ايضا جهة وحدة عرضية وهي الام العرضي الذي سبق منا النوع اليه لكن
هذه الجهة تتبع الجهة الاولى الذاتية في انفا قد باعتبارها ايضا المسائل اكثر علماء واحد لكن
الاولى كونها امر ذاتيا لها فضل ورجحان على الثانية كونها امر عرضيا على ان الغايات تابعة في
الوجود للعلم التابعة للموضوعات فيه كونها جزء من العلم فالثانية تتبعية للجهة الاولى
في الوجود ايضا وذلك الام العرضي المستمعي للجهة الواحدة العرضية كونها الام اي تلك الكثرة التي في العلم
التي كالتحقيق والمنطق مثلا والآلة هي واسطة بين الفاعل ومنفعل في وصول اثره اليه كالمشار
للخارج في وصول اثره الذي هو المنطقية الى الخشب واستنباط واستتباعا غاية واحدة اي
كونها متشابهة في الغاية وقد تسامح فيها ايضا حيث فسرت للجهة الواحدة العرضية بامتداد
الغاية مثلا وهي نفس الغاية ثم اعلم ان الآلية وان كانت مختصة بالعلم في اللات المتكثرة
التي نحصل شيئا اخر غير مقصود في نفسها لكن الغاية لا اختصاص لها بعلم دون علم انما هي علم
الاولى غاية وفائدة يترتب عليه لكن بقي ان العلوم التي غايتها نفسها وحصولها بذاتها كالطبيعية
على اقل ليس غايتها خارجة عنها فكيف بعد الغايات جهة وحدة عرضية الا ان يقال حصولها
خارجة عنها ايضا وبالجملة يكون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة مصنوعة بجهة وحدة اما ذاتية
او عرضية جري عادة العلماء العادة هي الفعل الاختياري الذي دام وقوعه او كثر واذا قل يسمى
نادرا في اول تصانيفهم على تقديم ما يفيد الشعور والمعرفة الاجالية بمسائل العلم موزعة بتعريف
العلم وسمي باحدى الجهتين في اصله جري عادتهم على تقديم رسم باعتبار احدى الجهتين على
المقاصد لئلا يزعم العلم المطلوب عند الطالب عن غيره فيصير توجهه الى خصوصه ويكون على بصيرة
في طلبه ويجوز تعلق قوله بتعريف العلم على تقديم الشعور اي تقديمها بسببه وقوله غايتها عطف

المنطق المعلومات
التصورية والتصدقية
واما عند من يقول
موضوع المنطق

عاشور

على الشعور بتقدير المضاف اي وجري عادتهم على تقديم بيان غايتها كقوله وموضوعها ويجوز عطفها
على تعريف العلوم ليكون في خيز الباء بتقدير ذلك المضاف او على تقديم الشعور بتلك المسائل بيان
غايتها وموضوعها وعطف على تعريف العلوم وجعل الشعور بمعنى التصديق يستلزم ان يكون الباء
صلة للشعور بهذا الاعتبار وسببته باعتبار المعطوف عليه وعطف على صلة الشعور
المحذوفة تحل فلمدر العلماء حيث جرت عادتهم في مفتحة تصانيفهم على تقديم رسم العلم باحدى
الجهتين وبيان موضوعها وغايتها على الشروع في مسائلها لئلا يكون المتعلم كمن ركض على متن غيابة
وجنط حبل عشواء الشروع في الشيء التلبس ولو مجرد من اجزاء بقصد تحصيل الكل لاذ لا بد
لما خرج من دار المسجدة شاع في سفر الهند مثلا واما تعريفهم موضوع الفن كتعريف النجاة
الكلية فلكونه من المبادئ التصورية لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع اذا توقف
عليه هناك تصور المفهوم موضوع الفن بقصر ان كنت ذافطنة ولما لم يسلك المصنف هذا السلك
المتعارف فيما بينهم او امانة الى الاجاز فنقول مقتضا على انهم عرفوا المنطق باعتبار الجهة
الاولى الذاتية للمنطق اي المفهوم المحلى الاجمالي الشامل لجميع المسائل المخصوصة المعبر عنه
بلفظ المنطق فان لفظ المنطق بل جميع اسماء العلوم كالتحقيق والصدق وغيرها يطلق على المسائل
الجزئية المخصوصة وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية وعلى الملكة الحاصلة من الاول
تلك الادراكات والتصديقات وعلى مفهوم كل اجمالي شامل لجميع تلك المسائل والثالث الاول
لا يقبل التعريف بالطريق المعتاد وانما يصل اليه ويعرف بتعريف جامع مانع بالاعتبار الرابع
والمنطوق في اللغة مصدر كالنطق يقال لصوت حروف يفهم منها المعنى وقد يطلق على ادراكات
المعقولات ويخص المعنى الاول باسم النطق الظاهري والثاني بالباطني ولما كان يتقوى كلا
معنى المنطق بهذا المعنى اشتق له اسم من النطق ويسمى بالمنطق فكانت منبع المنطق ومعدنه
وموضع بازاء مفهوم كل اجمالي يفصل قوله علم اي اصول وقوانين يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
وهو الخارج المحل على الشيء الاصح له اما ذاته بلا واسطة في العوض اي لا يكون هناك امر عوض
العارض بالحقيقة وبواسطة يعرض للمعرض فلا يكون هناك عوضان بل عوض واحد
منسوب الى الواسطة اولا وبالذات والى المعرض ثانيا وبالعوض كما اشتهر في اللغة بالنسبة



الى السفينة انما عارضه لها بلا واسطة وبجانبها بواسطة السفينة وهو المعنى بالواسطة في العوض فالمعتبر
 في العوض الاول وهو انتفاء الواسطة في العوض دون الواسطة في البتوت التي هي اعم اذ هي يكون سببا
 لثبوت شئ لاخر سواء ثبت الشئ اثبات لهذا السبب او لم يثبت بشهادة انهم عدوا الاوان في الاعراض
 الذاتية للتسطيح مع انها فاصت عليها من المبدء الفياض وهو واسطة في الثبوت وما يفهم من الخاتمة
 التصوي للعلامة الكبرى من ان المعبر في العوض الاول هو انتفاء الواسطة في الثبوت في العوض الثاني
 في ضمن الواسطة في العوض الاول ليساوية بواسطة استعداد يختص بالامر المساوي اى يكون هناك
 واسطة في العوض فيعوضها اولاً وبالذات والمعووض تبعيتها بشرط ان يكون ذلك الواسطة
 مساوية جزئاً كانت او خارجاً على ما هو التحقيق فالعوض الذاتي ما يستند الى الذات اما بلا واسطة
 كما في العوض الاول او بواسطة ما يستند اليها بلا واسطة كما في اللاحق لايساوية واما ما يلحق
 الشئ بواسطة الامر الاعم كالكمية اللاحقة للابيض بواسطة كونه جسماً او الخارج الاخضر
 كالصالح العارض للحيوان بواسطة كونه انساناً او المباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة
 النار فتسمى اعراضاً غريبة لما انهما لم يستند الى الذات فغيرها غريبة بالقياس اليها والعلم
 لا يبحث الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها اذ اللابح في العلم ان يبحث في غير عن الاثار المطلوبة
 لان لكل شئ استعداداً مختصاً به يترتب عليه بسبب ذلك الاستعداد اثار مخصوصة تسمى
 بالاثار المطلوبة وتطلب في العلم لانها حال الموضوع في الحقيقة واما اثار المترتبة بسبب
 استعداد غير مختص به فهي بالحقيقة حال الامر الذي ذلك الاستعداد مختص به كالامر الاعم
 او الاخضر والمباين فتعقيد الاعراض بالذاتية لمجرد التوضيح ويتم التعرف بدونه لما ليس في العلم
 ما يبحث في غير عن عرض القرب متى يدخل فيما يحجب عنه فيخرج بتعقيد الذاتي فيكون قد احترازنا وقما
 بهم ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية لا شئ ان يرجع فيها اليها بان يجعل
 موضوع العلم موضوع المسئلة ويجعل عليه ما هو عرض ذاتي له او يجعل نوع موضوع المسئلة ويجعل عليه
 ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او ما هو عرض الامر اعم لكن بشرط ان يتجاوز عمومه موضوع العلم او يجعل
 عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويجعل عليه العرض الذاتي له او الامر اعم بالشروط المذكور فلا بد
 ان العرض الذاتي بالتفسير المذكور يلزم ان يكون من مقتضيات الذات او لوازمه فيلزم ان يكون محمولات

مسائل العلم اعراضاً ذاتية لموضوع العلم بل يلزم من هذا العبارة ان يكون الموضوعات في المسائل موضوع
 العلم اذ انظر الى البحث عن الاعراض الذاتية للشئ في العلم حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك الشئ
 الذي هو موضوع العلم والحال ان الامر ليس كذلك اذ ما من علم من العلوم معقولها او منقولها الا اكثر مسائلها
 اخضع من موضوعاتها وموضوع اكثر مسائلها اخضع من موضوع العلم فتقولهم ما يبحث في العلم عن الاعراض
 الذاتية بحمل ومقتضاه ما ذكرنا في هذا فانه لا لك وما يقال من ان العرض الذاتي هو الشامل اما على
 الاطلاق او على سبيل التقابل او لم يخرج ذلك الشئ في محوره الى ان يصير نوعاً مخصوصاً متفصلاً
 لقبوله كالكثرة والسكون بالنسبة الى الجسم فيرد عليه ان محمولات اكثر مسائل العلم وان كانت
 شاملة على سبيل التقابل لكن الموضوع فما يحتاج في محورها الى ان يصير نوعاً معيناً فلا يكون عرضاً
 ذاتياً ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام ليحيط الناظر باطل المرام لكونه مما تروى في اقدم
 الافهام ويعبر في اجاز طوبى لها على عزها لتلا يتفرق قلب المتعلمين ويتعفف خد المحصلين
 فعلم من هذا التحقيق ان كلمة علم في قوله عن الاعراض الذاتية راجعة على المحمول والمقصود ان علم بحمل
 في الاعراض الذاتية المتصورات والتصورات عليها والمراد بالمعلومات التصورية والتصدقية
 والمراد بالمعلومات التصورية الامور الحاصلة صورها في العقل مجرداً عن الادعان والتصدقية
 ما حصل اذ كانا في وجه الادعان كوقوع النسبة او لا وقوعها المذكور على وجه الادعان معتبرة
 تلك المعلومات من حيث نفعها اى نفع تلك المعلومات في الايصال اى في ايصال العقل الى تحقيق
 المجهولات تصورية او تصديقية قوله من حيث نفعها ظرف مستقر اما حال عن التصورات و
 التصديقات اوصفها لها كما في قولنا الانسان من حيث هو هو والمادية من حيث هي اذ المقصود
 ان المتصورات والمصدقات بها ليس مطلقاً موضوع المنطق بل مأخوذة ومعتبرة من حيث
 نفعها والشر في ذلك انه لو كان البحث عن احوال الموضوع مطلقاً يلزم ان يكون جميع مسائل جميع
 العلوم من المنطق اذ لا يبحث في علم الا عن حال احد المعلومات كما قيل موضوع الكلام العلم
 من حيث يتعلق به اثبات العقائد الذهبية فلا بد من التقييد فبم ذلك القيد هو نفعها
 في الايصال اى صحة كونها موصولة او ما يتوقف عليه الايصال لانفس الايصال وما يتوقف
 عليه اذ هو من الاعراض الذاتية المبحث عنها في المنطق المطلوب اثباتها بالبرهان فانها بحمل

محولات مسائل المنطق لكونها راجعة الى الاتصال وما يتوقف عليه فالايصال وما يتوقف عليه
 محمول الفن وهو ما ينحل اليه محمولات المسائل فلا يكون جزءا من الموضوع وقيد له وذلك لان الموضوع
 وقيد له يجب ان يكون مسلم الثبوت في العلم فلا يثبت الموضوع ولا يقيد في العلم بل في علم اعلى منه حتى ينتهي
 الى ما موضوعه بيقين الثبوت كالموجود والشيء في ذلك ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية للشيء
 على ما هو معنى الهيئة المركبة ولا شك انما يتوقف على الهيئة البسيطة لان ما لا يعلم بثبوت لا يطلب
 بثبوت شيء له وما قيل من ان ثبوت الموضوع الاتصال المطلق والاحوال المطلوبة هي الاتصالات الخاصة
 فترتق بان الاتصالات الخاصة اخفض من موضوع المنطق فلا يكون مطلوبة بالبرهان اذ المبرهن
 عليه انما هو الاثار المطلوبة والاعراض الذاتية كحمار غيرة ومن قال التغير في نفعها راجع الى الاعراض
 الذاتية فان الموصل وجزؤه وان كان هو المعلومات لكنها ما لم يتصف بتلك الاحوال لا يصير
 موصلا ولا جزؤه فان المعلومات ما لم تقرر جنسا او فضلا لا يكون جزء موصل وما تقرر جزئا او رسما
 لا يوصل الى الكنه ولا يعينه فلتلك الاحوال مدخل في الاتصال فمع ما فيه من تضييع ما قصد من الاشارة
 الى ان الموضوع مقيّد يات برهان مبين واعلم ان المراد بالمعلومات التصورية في هذا التعريف ليس
 ما يقع المعقولات الثانية بل المعلومات التصورية التي ينطبق عليها المعقولات الثانية كقوله
 الحيوان مثلا كذا هي ذاتية في ضبط هذه المعاني فان فيها تشبيها للمعاني وتصفه ذلك
 ولا تنجز قلبك مما تفعل من الاطناب والاطالة اذ ليس لنا غرض سوى البيان والافادة
 واعلم ان موضوع المنطق عند البعض هي المعقولات الثانية كما اشار اليه بقوله او المنطق علم
 يبحث عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية فكلمة او لتقيم الحد اي حده اما كذا او كذا اعلم
 انه عند قوم كذا وعند الآخرين كذا لا للشك والابهام حتى ينافي التحديد ولا على معنى انه له حده حتى
 يقال ان الحد لا يقبل القسمة فحدها بقوة وكن من الشاكرين المعقولات الثانية هي الاحوال
 العارضة للشيء بحسب وجوده الذهني بخضوعه في عروضة هو المراد بقوله من قال هي ما لا
 يعقل الاعراض المعقولة اخرى الذهني سميت بما لكونها متعلقة في المرتبة الثانية كالكلية
 مثلا لا يرى انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر وصفها له وكذا الجزئية
 انما هو الحاصل فان منشأ انصاف المفهوم بالكلية والجزئية انما هو الحصول العقلي بالجزئية

ايضا من العوارض الذهنية ولا مدخل لعروضها للوجود العيني وما اشتمل من ان كل ما حصل في الخارج
 فهو جزئي معناه ان كل ما هو موجود في الخارج فهو بحيث اذا حصل في العقل كان مانعا وجزئيا لان
 ما هو في الخارج فهو من حيث انه فيه يعرض له الجزئية لا يقال كون الكلية والجزئية من العوارض الذهنية
 والمعقولات الثانية محل تأمل لان الكلية عبارة عن كون المفهوم بحيث لو حصل في العقل لم يمنع
 فرض صدق على كثيرين والجزئية عبارة عن كون بحيث لو حصل في العقل امتنع ذلك وهذا الكون من
 الاحوال العارضة للمفهوم في نفس الامر لا في الذهني اذ لا يتوقف هذا على الحصول في الذهني بل لا يتوقف
 على إمكان حصوله فيه ايضا يرشدك الى ذلك انهم عدوا ذاتة تعقله المخصوصة المقدسة تعال عما يقولون
 الظالمون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا معناه امتنع الحصول في الذهني لا نناقول انصاف المفهوم بها
 في نفس الامر اما في الخارج وهو محال بالضرورة او في الذهني فله هو الوجود الذهني مدخل في عروضها
 لا يعني ان الوجود الذهني في موضوع بحيث يصير القضية وصنعته بل يعني ان الوجود الذهني
 متعلق للعروض ومصداق فالمعرض هو المفهوم من حيث هو بشرط الوجود الذهني واما الاحوال التي
 لا مدخل فيها للوجود الذهني وانما تقرر في الشيء في الخارج كالحركة للجسم والحرارة للنار والاضاءة
 الشمس فتقسم لادام الوجود وما لا مدخل لعروضه لشيء من الوجود بل كمالا وجرت الماهية كانت
 متصفة به وعارضة هي لها كالتوجية للاربع فيسمى لادام الماهية فعلى هذا قوله التي لا يجازي
 على البناء المحمول اي لا يوصف بها اي تلك المعقولات الثانية امر حال كون ذلك الامر موجودا في
 الخارج صفة كاشفة للمعقولات الثانية يراها معناها الاصطلاحي اي المعقولات الثانية
 هي الاحوال التي لا يوصف شي بها باعتبار وجوده الخارج بل هي من العوارض الذهنية العارضة
 للاشياء بحسب وجودها الذهني على ان يكون الشيء راجعا الى القنود وهو قوله في الخارج فلا ينتقض
 المعلوم المتعلق في الدرجة الاولى لان المعلوم المتعلق في الدرجة الاولى مثل الكميات الفرضية
 ليس من العوارض الذهنية للشيء ما حقق من انما انواع لا فروعها الفرضية فهي ذاتية فلا يكون
 احوالا نعم انهم المطلق لا يعقل الاعراض بعينه في الذهني وليس في الاعيان ما يوصف به على ما في
 حاشي شرح التبييد لكنه من المعقولات الثانية على ما قررنا فما قيل ان قوله التي لا يجازي بما لا يصح
 ان يكون صفة كاشفة والا لا ينتقض بالمعلوم المتعلق في الدرجة الاولى فناقش من الغفلة
 اتام عن تحقيق المزمع ومن قلة الاهتمام بتدقيق الكلام وبما جئناك بآية بيته ظهر

ظهر عليك ظهور انار الرقى ليل على علم ان المعقولات الثانية هي المعلومات التصورية العارضة
 للاشياء باعتبار وجودها الذهني سواء كانت تلك الاشياء معلومات تصورية او تصورية
 كفهم الكلي للعناصر المفهوم الحيوان والانسان ومفهوم القضية العارضة لقولنا الانسان
 كائنه فان مناط انضمامه باحتمال الصدق والكذب الذي هو مفهوم القضية انما هو باعتبار حصوله
 في الذهن فان العقل يلاحظ اولاً مفهوم قولنا الانسان كائنه ثم يقيسه على الواقع ويحكم عليه
 بانه يحتمل ان يطابق او لا يطابق كما انه يلاحظ اولاً مفهوم الحيوان ثم يقيسه على الوجود ويحكم
 بانه صادق على كثيرين ويشترك بينهما ومن ههنا قيل ان المعقولات الثانية لوازمه بنية
 بالمعنى الاعم فلا تصحح القول من قال ان المعقولات الثانية كالمعلومات قسمان تصورية وتصورية
 فموضوع المنطق على تقدير ان يكون المعقولات الثانية واحداً باعتبار الحقيقة او على تقدير
 ان يكون المعلومات واحداً حقيقة والفرق في حكم هذا الكلام بعيد عن التحقيق بل اذاعت
 فالتعليق من البينات فاستمع لما نتلو عليك من الايات والاشياء التي تعرض لها المعقولات
 الثانية اعني موضوعاتها تسمى معقولات اولى لتعلقها في الدرجة الاولى فهو مندرج تحت
 المعقولات الثانية اندراج الجزئي تحت الكلي كفهم الحيوان المندرج تحت مفهوم الجنس
 والانسان تحت النوع والمعقولات الثانية احوال منها ما يشمل ويسري على المعقولات الاولى
 وليست هي مستقلة عنها ككونها موصلاً جزء موصول ومنها ما لا يشمل ولا يسري اليها بل
 يختص بها ككونها من المعلومات الذهنية وكذا الحال في كل كلي فان من احوال الانسان ما لا يستعمل
 هو بل يتصف به باعتبار اشياء موصولة ككونه كاتباً وقائماً وقاعداً وما شئياً ومنها ما لا يسري
 الا فراد ولا يشملها ويختص به ككونه كلياً ونوعاً وعاماً الى غير ذلك والمنطق لا يبحث فيه
 عن جميع احوال المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها باعتبار المعقولات الاولى
 والمندرجة تحتها ولذا لم يطلق البحث عن احوال المعقولات الثانية بل قيده بقوله من حيث
 تنطبق اي يشتمل تلك المعقولات على المعقولات الاولى اشتمال الكلي على جزئية اي لا يبحث
 في المنطق عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية مطلقاً بل عن احوالها اللاحقة لها من
 حيث انطباقها واشتمالها على المعقولات الاولى فيجري عليها احكام الكلية باعتبار المعقولات
 الاولى فيسري تلك الاحكام ويتبادر اليها ويتعرف احكامها من تلك من الاحكام الكلية عند

عائش

الحاجة اليها لكون تلك المعقولات من جزئيات موضوعات القضايا الكلية المشتملة على تلك
 الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار صار مسائل المنطق قوانين فهو مجموع قوانين الاكتساب مثلاً
 يحكم على الحد التام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف على الاتصال عليه اذ محمولات مسائل المنطق
 راجعة الى الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال فيعرف به حال الحيوان الناطق والحيوان ان مست
 الحاجة اليها اذ الموصول انما هو الطبايع المتصورة من حيث هي فيضم القضايا الكلية المشتملة
 على تلك الاحكام الكلية الى صفى سهلة الحصول فيقال الحيوان الناطق مثلاً حد تام وكل حد
 تام يوصل الى الكنه وهذا من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل الى الكنه ويقال ان قولنا
 العالم متغير وكل متغير حادث شكل اول واشكال الاول منتجع ينتج ان منتجع لكن ينبغي ان يعلم
 ان من قال موضوع المنطق المعلومات انه لا ينكر كون الموضوع المذكور في مسائل المنطق معقولات
 ثانية وانه لا يريد بالمعلومات التصورية مفهومها فان مفهوم العلم التصوري معقول ثان
 كفهم الكلي مثلاً معقول ثان وان من قال موضوع المعقولات الثانية لم يريد به الاما صدى
 عليه مفهوم المعقول الثاني كفهم الجنس والنوع والحد والقضية وغير ذلك ولم يريد ايضاً
 انها موضوع الفهم مطلق بل باعتبار اشتغالها على المعقولات الاولى لكن لا باعتبار نفعها في
 في الاتصال ككونها ممكنة وممتنعة مثلاً لكن لم يذكره اعتماداً على ما سبق في التعريف الاول لكن
 لانواع احد في كون محمولات المسائل المنطقية معقولات ثانية يرشدك اليه انهم قالوا القضايا
 المستعملة في المنطق كلياً ذهنيات وهي القضايا التي يكون حكمها مخصوصاً بالافراد الذهنية
 ومعنى قوله التي يجازي بها امر في الخارج التي يصلح ان يتصف بها امحال وجوده في الخارج فهو ايضاً
 كاشفة للمعقولات الاولى فيندرج فيه الاحوال الخارجية ولوازم الماهية وكذا يندرج
 الاضافات اذا انصف بها الماهية باعتبار الوجود الخارجي سواء قيل بجمعها في الخارج اولا
 وكذا المعلوم المستعمل في الدرجة الاولى كفهم العقائد اذ يمكن ان يتصف به الموجود الخارجي
 كيف وقد عرفت من الكلي الممكن الافراد وانهم عرفت الاشياء والوجود والامكان ونظائرها
 حتى الماهية والامتناع والعدم من المعقولات الثانية وقال العلامة الشيرازي في حاشيته التجريد
 حاصله ان الاشياء المعروفة من المعقولات الثانية هي الاشياء المطلقة فانها موجودة في الخارج
 فهي اشياء مخصوصة ولا يختلج في حكم ان الحيوان المطلق ايضاً لا يوجد في الخارج وما وجد
 فيه حيوانات مخصوصة فيلزم ان يكون من المعقولات الثانية لان الحيوانية ليست مما لا يعقل

الاعراض الغيرة فان قلت هو جسم طبيعي وهو ما يفتقر في الوجود الى المادة قلت لا يلزم من الافتقار الى
المادة في العقل ان لا يعقل الاعراض الغيرة ولا يختلج في وجهك الشئ والحكم والوجود ونظائرها
كيف تعد من المعقولات الثانية مع وجود افرادها في الخارج كيف وقد قسموا الموجود الى الموجودات الخارجية
والذهنية وكذا الشئ لا نأفك كون مفهوم من المعقولات الثانية وعرضا في ضمن حصص
للاشياء في العقل لا ينافي ان يكون له فرد موجود في الخارج يحمل عليه مواظمة فيكون باعتبار تلك الخصص
من المعقولات الثانية وباعتبار الفرد موجودا خارجيا صرح به العلامة الدواني ونقول في توزيع
المنطق باعتبار الوجهة الثانية المنطق قانون بل قوانين لان كل مسألة من قانون
فالمنطق مجموع قوانين الاكتساب كما اشتهر فاطلاق القانون على المنطق تعبير عن كمال باسهم الجزء
فكان في اشارة الى ان تلك القوانين لا تشتركا في جهة واحدة تضبطها وتجعلها كشي واحد
بمنزلة قانون واحد والقانون في الاصطلاح قضية كلية تستنبط منها احكام جزئيات موضوعها
اي يتعرف منها القضايا التي حكم فيها على اخص من موضوعها بان يجعل موضوع تلك القضايا محكما عليها
لموضوع تلك القضية ويجعل صغرى وتلك القضية الكلية كبرى وهذا هو المراد بقولهم القانون
امركي ينطبق على جزئيات هذا ويسمى تلك القضايا جزئيات واستخرجها من تلك القضية يسمى
توزيعا لكن نفس رئيس القوم بان مسائل العلم موجبات حملية كلية حتى حكم بان مهمات العلوم
كليات فالمراد بجزئيات موضوعها جزئيات لها زيادة زيادة ملازمة بموضوعها بان يتوقف
تحققها وصدقها على وجود تلك الجزئيات فخرجت التسواب والشرطيات اما التسواب فلان
صدقها لا يتوقف على وجود جزئيات موضوعها وهذا هو المراد بقولهم السالبة لا تستدعي وجود الموضوع
والموجبة تستدعيه فالمراد بالواجبة الكاذبة ايضا لا تستدعيه واما الشرطيات فلانه لا موضوع
للموضوع لها حتى يكون لها جزئيات فالمسائل التي يتراعى من ظهورها شرطية او سالبة فاول
كما وقع في عبارة النخلة انه كانا مبتداء مشتركا على المراد بالاحكام فالواجب تقيده او لا يسوغ للمنفصل
الا لتعذر المنفصل هذا سميت القضية الكلية قانونا لانه في اللغة اسم للمستطوع والجامع التوسل
للاحصل الامور المتكررة على الاستقامة وقد يقال لها ضابط ايضا لانضباط احكام الامور
المتكررة التي هي جزئيات موضوعها فيها والاصل ايضا باعتبار انها اصل تلك الاحكام ومنشأها
وقاعدة كانت قاعدة الشئ وهو لاء القضايا اعضاء وفروع لها فهو قانون يعرفه بالفعل
ومفصلة صريح الفكر الجزئي الوارد على الفكر الناظر في مادة مخصوصة وفاسده يكون الفكر المطلق موضوعا

لذلك



تلك القضايا المستحتمات بالقوانين اذ لا يكتفي الغطره الانسانية لمعرفه صحة النظر والجزئية ونسأ
والأما وقع الخطا عن العقلاء الطالبيين للحق الكارمين عن الخطا، والغلط وخطا النظر الجزئية
ومعرفة احوالها والبحث عنها مفصلة متعسر بل متعذر لكثرة بل اعدم تناهيا اذ الافكار الجزئية
تراد يوميا فيوما يتلاحق الافكار والاشخاص فالمقصود الاصل معرفة احوال الافكار الجزئية بتفاصيلها
اذ هي المقصود للنظر المفكر لكن لما لم يتيسر للقوم بالبحث والبحث عن احوالها مفصلة لما ذكر من التعذر وعدم
كفاية الغطره الانسانية بذلك وصنعوا قضايا كلية حكموا فيها على جميع جزئيات موضوعها واشتروا
لها محمولات بدلائل فصارت قضايا كلية موضوعاتها المعلومات التصورية من حيث انها محمول
ومحمولاتها اعراض ذاتية ليتوسل بتلك القضايا الى معرفة تلك الاحوال المقصودة واستخرجها الى
الفعل عند تمام الحاجة اليها فحاء المنطق قوانين متعلقة بالاكتساب يتعرف منها صحة الافكار
الجزئية الواردة على الفكر الناظر فكل فكر لا يتزن بهذا الميزن فهو فاسد العيار وبهذا الاعتبار ايضا
يسمى هذا العلم ميزانا بالمنطق وان وضعت انه للعلوم الحكمية لكن لا يختص آتية بطا ولا اخفاه
لها في نفسها بعلم دون علم كيف ما من علم الا وافتقاره اليه يقي لا يدفع ومكتشوف لا يستفهم بل يعم
غير العلوم ايضا اذ ما من مطلوب الا وقد يحتاج تحصيله على وجه التصواب الى استعمال المنطق فان
وقع بدونه قيرته من غير زلم ومن ههنا تقابلت الآراء ونضاد من العقول والاصح الى ان تعلم
المنطق فرض على كل مسلم والفكر عند المتقيد من مجموع الحركتين حركة في المطلوب المشعور به نحو المعلومات
لتحصيل مباد مناسبة ونهايتها حصول المبادى وحركة من المبادى الى المطلوب بترتيب تلك
المبادى ونهايتها حصول المطلوب وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة الثانية لكن زعم
الاعلم الرازي الى ان الفكر هو الامور المترتبة لكن التحول لم يتعلقوه بالقبول وان وافق القول
باشتمال التعريف على العلة الاربع فللفكر مادة هي الامور المعلومه وصورة هي الهيئة الاجتماعية
الحاصلة لتلك الامور وصحة استلزام المطلوب وهي منوطه بصحة المادة والصورة معا اذ لو
فسدتا او فسدت احدهما فسدت الفكر ولم يستلزم المطلوب وصحة المادة كونها مناسبة وصحة الصورة
كونها جامعة للشرائط المعبرة في باب الاتصال والمتكفل لتحصيل هذه الامور الخطيرة كما ينبغي بالقياس
الى الذكي والغني انما هو الفنى طوى لمن له يد يخط او في ويد طوى اللهم اجعلنا من الراسخين فيه
واجعله لنا ذريعة للنيل الى ما ربنا وكافه مطابا ولما تقرر فيما بين القوم ان بيان غاية العلم
موضوعه ينساق الى معرفة برسمه اذ الشارح رجح ان يشير ان رسمه ايضا قد يكون منساقا الى معرفة

موضوع وغاية فقال فاندرج في التعريف الاول الكائن باعتبار الجهة الوحدة الذاتية معروفة بالموضوع
على المذهبين اي التصديق بموضوعية موضوع المنطق حيث حصل من التعريف مقدمه هي ان المعلومات
والمعقولات الثانية ما يبحث في المنطق عن عوارضه الذاتية ولنا مقدمة معلومة من الخارج هي
ان يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية وهو موضوع ذلك العلم فيحصل من هاتين المعطيتين التصديق
بموضوعية موضوع المنطق اي التصديق بان المعلومات والمعقولات الثانية موضوع المنطق
او موضوع المنطق المعلومات والمعقولات الثانية فالموضوع اما موضوع او محمول فالتصديق
ببطلية ذات الموضوع من اجزاء العلم والتصديق بموضوعية مقدمه من مقدمات الشروع وتصوره
من المبادئ التصورية وتصور مفهوم الموضوع اعني ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية لكونه موضوع
تلك العقيدة او محمولها فهما امور اربعة بما يقع بينها اشتباه فلا تكن من المستبعدات الخاطئين
خط عشوائيه والركبيني شططا وفي التعريف الثاني اندرج معرفة الغاية اي التصديق بغاية
الفن اذ حصل منه ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يترتب على المنطق وكل ما يترتب على الشيء فهو غاية
ذلك الشيء فيفيد ان معرفة صحة الفكر وفساده لغاية المنطق فعلم ان المراد باندرج التصديق
بالموضوع والغاية في التعريف حصول التمكن التام على ذلك التصديق بولادة حصول مقدمه كلية
من التعريف صالح لان تجعل احدى مقدمتي الدليل المستلزم اياه لانه بمجرد التعريف يحصل التصديق
المذكور حتى يرد انه لا يلزم انساب التصديق من التصور على ان ذلك مما يقع برهان على امتناعه ولما كان
القدماء يذكرون في صدور الكتب ما يسمونه بالرؤس الثانية وكان منها القسم اي بيان اجزاء
العلم وابوابه ليطبق المتعلم في كل باب منها ما يليق به ولا يضيع وقته في تحصيل مطالبه اذ اراد شاح
ان يذكر من تلك الرؤس القسم يحكم ان ما يدركه كل لا يترك علم فقال ثم نقول لما كان العرض من تدوين
المنطق معرفة الناظر المفكر صفة الفكر الجزئي الوارد عليه حين النظر في مبادئ معينة ومواد مخصوصة
والفكر الجزئي اما لتحصيل المجهولات التصورية او التصديقية اي المجهولات من جهة التصور
والمجهولات من جهة التصديق لان المكتسب هو المجهول من جهة التصور او من جهة التصديق لا التصور
والتصديق لانها قسم من العلم الذي هو عبارة عن التصور الحاصل من الشيء عند العقل فالتساويها تحصيل
الحاصل فالعرض من المنطق في الحقيقة بيان جميع الافكار الجزئية بالموصلة الى المجهول لكن لما كان بيانها
على الوجه الجزئي متعذرا لكثرتها وعدم انطباقها الا ان كانت مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين فاردوا بيانها
على الوجه الكلي لتسهيل الوصول الى معرفة الاحوال الجزئية حين تاتى الحاجة اليها فلا جرم حصروا تلك الافكار الموصلة

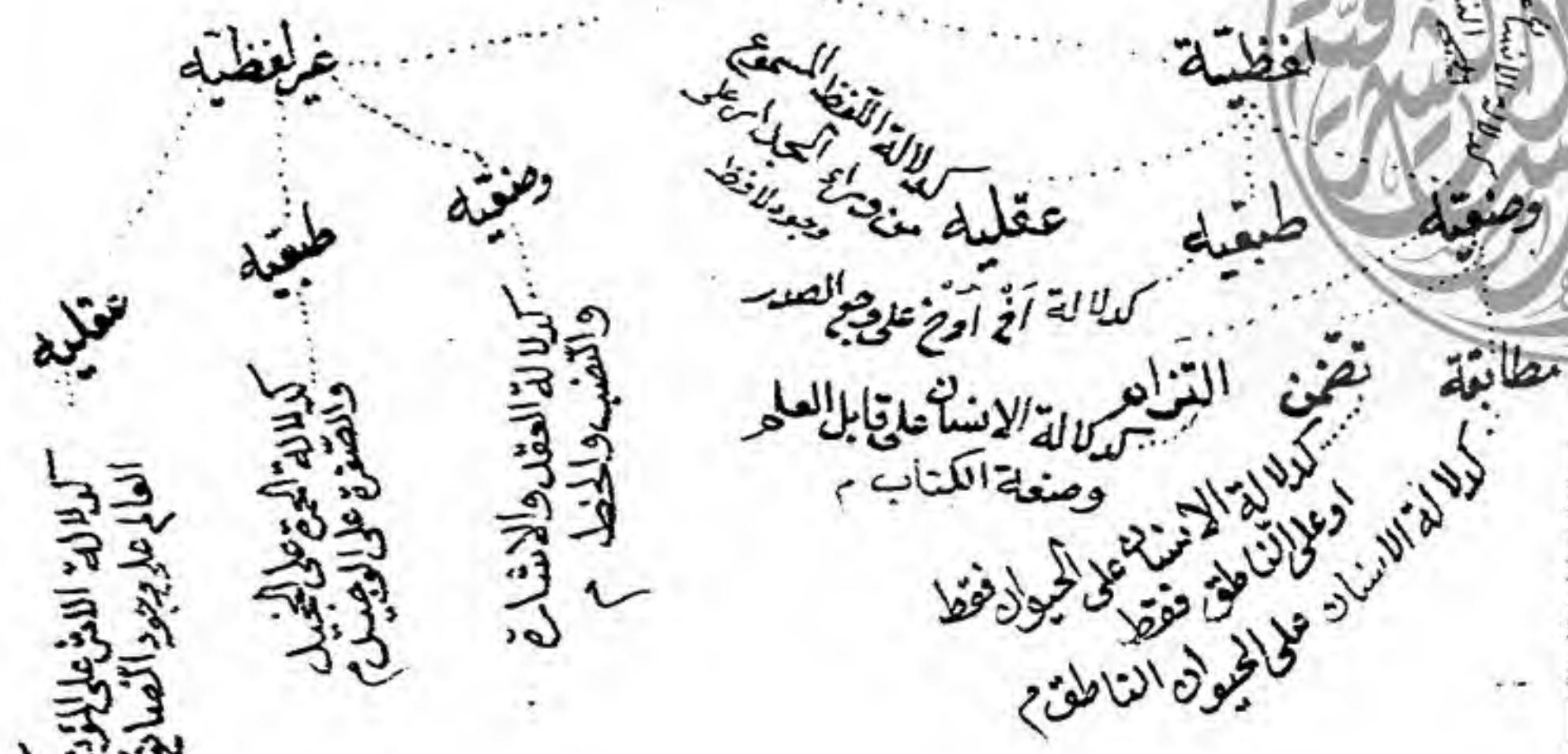
في التعريف

في النوعين احدهما الموصل الى المجهول التصوري وثانيهما الموصل الى المجهول التصديقي
بتيسير لهم بيانها على الوجه الكلي المصنوع كان اي حصل للمنطق طرفان يبحث في احدهما عن احوال الافكار
الموصلة الى المجهول التصوري وفي الاخر عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصديقي فطرف الفن طائفة
من مسائله يبحث فيها عن احوال شيء او شياء متناسبة فذلك الطرفان التصورات والتصديقات
اي ايهما المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية والاخر المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية
لان التصور لا يستفاد من التصديق بمعنى التصورات والمقدمات بها هي المسائل بتغير عن الشيء
باسم اشرف اجزائه وهو الموضوع في المسائل ولكن واحد منهما اي من التصورات والتصديقات كما ان الطرفين
مبادى وهي تطلق على ما يبداء به في اوائل الكتب قبل الشروع في الفن لا تبا طر في الجملة فهي اعم من المقدمة
بمعنى ما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه محال البصيرة ووجود الرتبة في تحصيله واما المقدمة بمعنى
ما يعين في تحصيل الفن فهي اعم من المبادئ وقد يطلقونها بالمبادئ على ما يعودون جزء من العلم في قولهم
اجزاء العلم ثلثة الموضوعات اي هليتها والمبادئ والمسائل ويريدون بها حدود الموضوعات
واجزائها واعراضها والمقدمات البنية او المبنية هناك او في علم آخر يترك منها الادلة المستقلة
في العلم لاثبات مسائله وقد تطلق على ما يتوقف عليه الشيء ذاتا او تصورا او شرعا وهذا اعم
مما يعد جزء من العلم لتناولها معرفة الغاية وتصوره بوجه ما او برسمه وتطلق على معنى اخر
وهو المراد ههنا وهو الا يكون مقصودا بالذات في الفن على معنى ان لا يكون معرفة احواله والنظر فيه
مقصودا اوليا في الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا واسطة وان كانت المسائل المتعلقة بها
مقصودا اصليا من الفن لكون مسائل الفن كلها مقصودة بالذات في كالكليات الخمسة فان معرفة
احوالها والنظر فيها ليس مقصودا اصليا من المنطق كما ان لكل منها مبادئ فذلك له مقاصد كما قال
ومقاصد فهي ما يكون النظر في احواله والنظر فيه مقصودا اوليا في الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه
بلا واسطة وان كانت المسائل المتعلقة بها مقصودا اصليا في الفن لكون مسائل الفن كلها
مقصودا بالذات في كالكليات الخمسة فان معرفة احوالها والنظر فيها ليس مقصودا اصليا من المنطق
كما ان لكل مقصودا اوليا في الفن لترتب غاية الفن عليه بلا واسطة كالقول الشارح والمجيب فان
غاية المنطق التي هي العصمة انما ترتب على معرفة احوالها اذ المقصود معرفة صحتها وضادها
لكونها موصليتين بلا واسطة بخلاف الكليات والقضايا فان النظر فيها انما هو لكونها من اجزائها

فكان هذا الاعتبار اقسامه اى قسم الفتن اربعة المباديتين والمقاصدين فمبادى التصورات اى المبادى
الكائنة في جانب التصورات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية الكميات الخمس لتوقف القول
الشراح الذى هو المقصود بالذات عليها فاحد اقسام الفتن المسائل المباحثة على الكميات الخمس واما
المبادى فهى انفسها لا مباحث كما ظن ومقاصدها اى المقاصد في جانب التصورات القول اثنان بل
الاقوال اثنان فاحد اقسامها ايضا المباحث المتعلقة بالكائنة بالقول الشراح والمقاصد نفسهم
لا مباحث ومبادى التصديقات اى المبادى الكائنة في جانب التصديقات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات
التصديقية القضايا بانواعها واحكامها اى العكسان والنقيضين لوازم التثنيات وسميت بها احكام
القضايا لانها يحكم على القضايا باحكام باعتبارها فيقال القضية الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
ولا يقال القضية الموجبة الجزئية تنعكس موجبة الكلية وان صح ذلك وانما افردناها بالذكر مع ان ذكرها
في القضايا لانهم كانوا يجعلونه الاحكام في باب مقابل لباب القضايا وما جمعها ههنا للمناسبة اراد
التنبية على ذلك فلم يلتفت بذكر القضايا مع شمولها لاحكام فاحد اقسامها المباحث المتعلقة بالقضايا
واحكامها اى الموضوعات المذكورة في هذه المباحث انواع القضايا واحكامها فلا يرد ان لا يحسن
التقابل بين القضايا واحكامها لان القضايا موضوع حقيقى لهذه المباحث وليس احكامها موضوعات
حقيقية لشئ من المباحث ومقاصدها اى المقاصد في جانب التصديقات القياس اى من حيث الصورة
واما المقسم للتصديقات فهو القياس من حيث المادة فلا يلزم تعداد المقسم على الاقسام ولا يختص
في وجهه ان القياس مطلقا من مقلد الفتن في جانب التصديقات وينظر في احوالها كجلا الاعتبار
فلا وجه للتخصيص لان مباحث الصورة بلغت في الكثرة مبلغا كانت المقاصد فقط وبما حققنا من معنى
المبادى والمقاصد وبيان المراد من العبارات الصيقة ههنا ظهران ما اوردته بعض من تقدمي لشرح
الكتاب فبعد من الحق ومنه عن سمع الصواب وان قرب عما ذكرنا تارة لكنه بعيد عن احدى
بمراحل ولا تتبع الهوى بعد اجابة الحق فالحق احق بالاتباع وان كان لمسلك النظر اشباع
فلنقتصر على هذا القدر مصليا على غير البشر ولولا تركم العلايق وتلاطم العوايق لشهدت الكتب
الى اخره ودفت الحجب وميزت القشر عن القلب على ان هم المحققين متعاضدا
وعلى انهم متقاصدة حامدا لله ومصليا على رسله فوقع الغلو في تشويه هذه النسخة البررة
على وجه الغير احب اليه من الحق الاقتصار في غوة شهر الصفر في يوم الخميس في وقت الظهر سنة اربع وثلاثين وثمان مائة

سنة

الدلالة مطلقا



العرضي

اسماعي





توارة ما بعد بوتي بالاشغال من اسلوب الى اخر والتقدير متهما بكن من شئ بعد السعة
 وما بعدها فهذه اى الامور المحاضرة في الذهن كان المصنف يحفظ الخطا التي سبقت
 في رسالة على وجه الاجمال اورد الاكلام لبيانها فان لم يلاحظ الاشارة وان كان وضعها
 للامور المبصرة الا انها تيسر لتسجل في الامور المعقولة لذلك وهي ههنا اما الاستشارة
 الى اتفاق هذه النعاني حتى صارت للمعال علم بها كما انها مبصرة عنده ويعتبر في الاشياء
 الباطنة

قال الشيخ الامام العلامة افضل
 المتأخرين قدوة الحكماء الراشدين
 اثير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل
 اخيه مشواه محمداً لله على توفيقه ونسلة
 هداية طريقه ونصل على محمد وعترته
 اجمعين **الرساله** فهذه رساله في
 المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره
 لمن يتبدى شئ من العلوم مستعينا
 بالله انه مفيض الخيرات والبركات
 اللفظ الدال على قام ما وضع له بالمطابقة
 وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزئ
 وعلى ما يلدونه في الذهن بالالتزام
 واللفظ الدال على قام ما وضع له بالمطابقة
 وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزئ
 وعلى ما يلدونه في الذهن بالالتزام

كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق
 بالمطابقة وعلى الحيوان بالتضمن وعلى
 قابل العلم وصحة الكتاب بالالتزام
 ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يربط بالجزء
 منه دلالة على جنس معناه كالانسان
 واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك
 كراعي الحمار والمفرد اما كلي وهو الذي
 لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
 الشبهة كالانسان واما جزئي وهو
 الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان
 بالنسبة الى الانسان والفرس واما مؤلف
 وهو الذي يخالفه كالتضامك بالنسبة
 الى الانسان والفرس واما مؤلف في جواب
 ما هو حجب الشبهة المحضة كالحيوان
 بالنسبة الى الانسان والفرس وهو
 الجنس **الرساله** على كثرين
 مختلفين بالحقايق في جواب ما هو قول

اللفظ الدال على قام ما وضع له بالمطابقة
 وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزئ
 وعلى ما يلدونه في الذهن بالالتزام

بين كثرين



ذاتيا واما مقول في جواب ما هو مجيب
 الشبهة والخصوية معا كالانسان
 بالنسبة الى زيد وعمر وهو النوع
 ويرسم بانه كل مقول على كثيرين مختلفين
 بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو
 واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول
 في جواب ما هو اي شئ هو في ذاته وهو
 الذي يميز الشئ عما يشترك في الجنس
 كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو
 الفصل ويرسم بانه كل مقول على شئ
 في جواب اي شئ هو في ذاته والعرضي
 فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو
 العرض للذات اما اولا يمتنع انفكاكه
 عن الماهية وهو العرض للمفارقة
 وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة
 واحدة وهو الخاصة كالضاحك
 بالقوة والفعل للانسان ويرسم بانها

كلية

كلية - يقال على ما تحت حقيقة واحدة
 فقط قولنا عرضيا واما ان يقع حقايق
 فوق واحدة وهو العرض العام
 كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره
 من الحيوانات ويرسم بانه كل يقال
 على ما تحت حقايق مختلفة قولنا
 عرضيا القول الثاني الحد قولنا على
 ماهية الشئ وهو الذي يتركب
 عن جنس الشئ وفضله القريبين
 كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
 وهو الحد التام والحد الناقص هو
 الذي يتركب عن الجنس البعيد للشئ
 وفضله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
 الى الانسان والرسم التام وهو الذي
 يتركب عن جنس الشئ القريب وخاصة
 اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف
 الانسان والرسم الناقص وهو الذي



يتركب عن عرضيات تختص بحملتها
بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الإنسان
أنه ما شئ على قدميه عرض الأظفار
باري البشرية مستقيم القامة ضحاها الطبع
الشيء القضية قولنا ان يقال القائل
أنه صادق فيه وكان فيه وهي أم الحلية
كقولنا زيد كاتب وأما شرطية منفصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وأما شرطية منفصلة كقولنا
العدد أما ان يكون زوجا أو فردا والخ
الأول من الجملة يسمى موضوعا والثاني
محمولا والخ الأول من الشرطية يسمى
مقدما والثاني تاليا والقضية
أما موجبة كقولنا زيد كاتب وأما سالبة
كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما
أما مخصوصة لما ذكرنا وأما كلية
مستقرة كقولنا كل إنسان كاتب ولا شئ

من الإنسان بكاتب وأما جزئية مستقرة
كقولنا بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان
ليس بكاتب وأما ان لا يكون كذلك وتسمى
مهملة كقولنا الإنسان ناطق الإنسان ليس
بناطق والمتصلة أما الزومية كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وأما اتفاقية كقولنا ان كان الإنسان
ناطقا فالنهار باق والمتصلة أما
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فردي
او فرد وهي مانعة الجمع والخلق معا
وأما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا
الشئ اما شجر او حجر وأما مانعة الخلو
فقط كقولنا زيد اما ان يكون في الحجر
وأما ان لا يغرق وقد تكون المنفصلة
ذات اجزاء ثلثة كقولنا العدد اما زائد
او ناقص او مساو التناقض وهو اختلاف
قضيتين بالإيجاب والسلب حيث يقتضي



لذا انه ان تكون احديهما صادقة والاخرى
 كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق
 ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول
 والزمان والمكان والاضافة والقوة
 والفعل والجزء والكل والشرط ونقيض
 الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية
 كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس
 بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما
 هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء
 من الانسان حيوان وبعض الانسان
 حيوان فالمحمولة لا يتحقق التناقض
 بينهما الا بعد اتفاقهما في الكلية
 والجزئية لان الكليتين قد يكونان
 كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من
 الانسان كاتب والجزئيتين قد تصدقان
 كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
 الانسان ليس بكاتب والعكس هو ان يصير

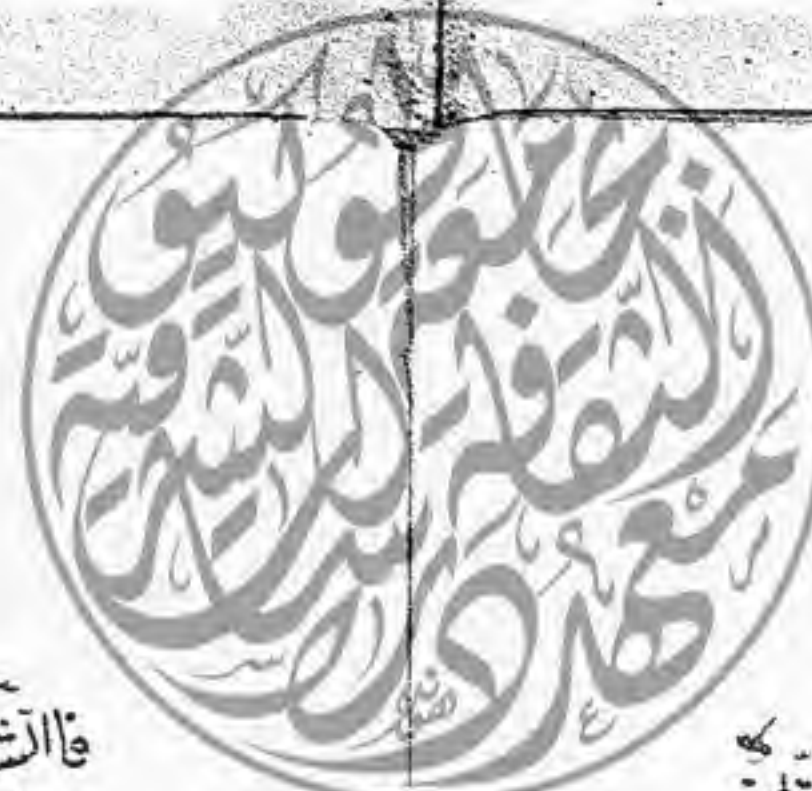
الموضوع محمول والمحمول موضوعا مع بناء
 السلب والايجاب بحاله والصدق
 والتكذيب بحاله والموجبة الكلية
 لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان
 حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس
 جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق
 قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا
 موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض
 الحيوان انسانا والموجبة الجزئية
 ايضا تنعكس جزئية بهذه الحجة والسالبة
 الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين
 نفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان
 محجر يصدق لا شيء من الحيوان انسانا والسالبة
 الجزئية لا عكس لها لزوما فانه يصدق
 بعض الحيوان ليس بانسانا ولا يصور عكسه
 ونعاس وهو قول مؤلف من اقوال
 متى سلمت لزومها لاتفادى قول اخر وهو



اما اقراني نقولنا كل جسم مؤلف وكل
 مؤلف محدث فكل جسم محدث واما
 استثنائي نقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
 فالنهار موجود او لكن النهار ليس موجود
 فالشمس ليست بطالعة والمكرر بين
 مقدمتي القياس يسمى هذا اوسط
 وموضوع المطلوب يسمى هذا اصغر
 ومحمول المطلوب يسمى هذا اكبر والمقدمة
 التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي
 فيها الاكبر تسمى الكبرى وهيئت التاليف
 من الصغرى والكبرى تسمى شكلا
 والاشكال اربعة لان الحد الاوسط
 ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
 بالعكس فهو الرابع وان كان موضوعا
 فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما

فهو الثاني

فهو الثاني فهذه الاشكال الاربعة
 المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها
 بعيد عن الطبع والذي له طبع مستقيم
 وعقل سليم لا يحتاج الى برهان الثاني الى
 الاول وانما ينتج الثاني عند اختلاف
 المقدمتين بالايجاب والسلب والشكل
 الاول هو الذي جعل معيار العلوم فتوزع
 ههنا لتجعل دستوراً ويستنتج منه
 المطلوب وشرط استاجابه ايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى وضرورة النتيجة اربعة
 الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 محدث فكل جسم محدث الثاني كل جسم مؤلف
 ولا شيء من المؤلفين يقدم فلا شيء
 من الجسم يقدم الثالث بعض الجسم
 مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم
 حادث الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء
 من المؤلف يقدم فبعض الجسم ليس يقدم



واما القياس لا فتراني اما من الحملتين
 كما قررنا اما من التصلين كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وكل ما
 كان النهار موجودا فالارض مصنعة ينتج
 ان كانت الشمس طالعة فالارض مصنعة
 اما من التفصيلين كقولنا كل عدد وهو
 اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج
 او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج
 الزوج او زوج الفرد واما من جملة
 ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
 فهو جسم واما من جملة ومتصلة
 كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد
 وكل زوج منقسم بمساويين ينتج كل عدد
 فهو اما فرد واما منقسم بمساويين
 واما من متصلة ومتصلة كقولنا
 كل ما كان هذا انسانا فهو اما ابيض
 او لود واما القياس لا استثنائي

فان كل صفة
 هي من جنس
 ابيض
 او لود

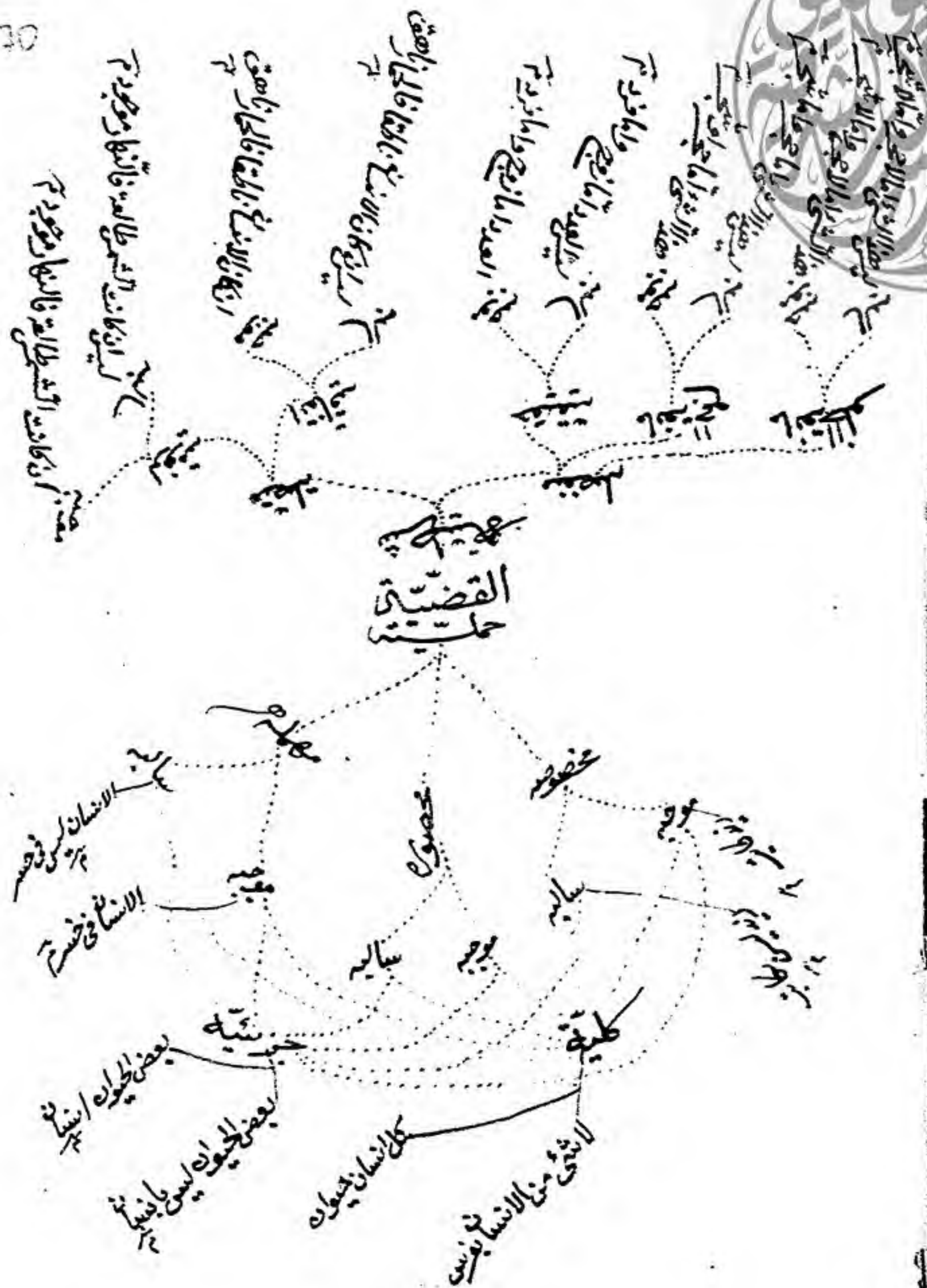
انما هو من جنس
 ابيض
 او لود

فان الشبهة

فالشبهة الموضوعة فيها ان كانت متصلة
 موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج
 عين الشئ كقولنا ان كان هذا الشئ انسانا فهو
 حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء نقض
 التالي ينتج نقض المقدم كقولنا ان كان هذا
 انسانا فهو حيوان لكنه ليس حيوان فلا يكون
 انسانا وان كانت منفصلة حقيقة فالاستثناء
 عين احد الجزئين ينتج نقض الآخر واستثناء
 نقض احدهما ينتج غير التالي البرهان وهو
 قياس مؤلف من مقدمات يقينية كما
 لانهاج اليقين اليقينات اقسام ستة
 اولها ان كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل
 اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس
 مشرقة والنار محرقة وتجربات كقولنا
 شرب السموميات يسبب الصفراء وحدسيات
 كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواتر
 كقولنا محمد عليه السلام ادعى النبوة واطهر

المعجزة على يده وقضايا قياسات قاعها
 لقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حامد
 في الذهن وهو الانقسام بمساويين
 الجدل وهو قياس مؤلف من مقدما
 مشهورة الخطاة قياس مؤلف من مقدما
 مقبولة من شخص معتقده او مظلومة
 الشهري هو قياس مؤلف من مقدما
 تنبسط منها النفس او تنقبض المغالطة
 قياس مؤلف من مقدمات كاذبة يشبه
 بالحق او بالمشهورات او من مقدمات
 وهمية كاذبة والعمدة هي البرهان
 لا غير ولكن هذا آخر الرسالة
 وقع الفراغ على يد احد ابن
 احمد القرطبي حامدا لله
 ومصليا على ربه
 في سنة ١٢٢٥

هـ





عند غزوه اولاه كتابه جع
 در مصحف تصنیف قاضی مولای دره جنای
 مقید بقامه داود علی القسره سید القسره تحفه و صبی
 امتحان مختصر تقریر قوانین تهذیب میری قصه
 جلال مطول بهائیه مختصر مشقی خیالی

دیناچی شرح عقاید شهابی علی الفرائض
 اذان میری و غیره
 من الیه المصداق
 التي جعلت في هذه
 المجلد عدد ۱۱
 مکتوبی مشارق شرعی
 علی الجنالی ابن ملک
 مائت الاصول
 مختلخه
 مشکاة الانوار



الحمد لله رب العالمین الحمد لله هو الوصف بالحیل
 علو جبهه التعظیم والتبجیل علی العرفه فعل فیعر
 بمناء مطلق

